# أثر الأزمة المالية العالمية على ثقة مستخدمي البيانات المالية في مهنة المحاسبة في دولة الكويت:
# الأسباب، والتداعيات، والحلول

# The Impact of Financial Crises on the Trust of Financial Statements Users in the Accounting Profession in Kuwait: Causes, Impacts and Solutions


**إعداد الطالب**

**مناع فهيد علي العجمي**

**الرقم الجامعي ٤٠٠٩١٠٤٥٠**

**إشراف**

**الدكتور ظاهر القشي**


قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير المحاسبة


**قسم المحاسبة**

**كلية الأعمال**

**جامعة الشرق الأوسط**



**أيار ٢٠١١**

## التفويض

أنا مناع فهيد علي العجمي أُفوّض جامعة الشرق الأوسط بتزويد نسخ من رسالتي ورقياً والكترونياً للمكتبات، أو المنظمات، أو الهيئات والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

الاســـــم: مناع فهيد علي العجمي

التاريـــخ: ١٧ / ٠٥ / ٢٠١١

التوقيـــع:

## قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها: **أثر الأزمة المالية العالمية على ثقة مستخدمي البيانات المالية في مهنة المحاسبة في دولة الكويت: الأسباب، والتداعيات، والحلول.**

وقد أجيزت بتاريخ ١٧ / ٥ / ٢٠١١

| أعضاء لجنة المناقشة | الجامعة | التوقيع |
|---|---|---|
| الأستاذ الدكتور عبد الناصر إبراهيم نور/ رئيساً / | الشرق الأوسط | ..... |
| الدكتور ظاهر شاهر القشي / مشرفاً / | الشرق الأوسط | ..... |
| الدكتور صالح خليل العقدة / عضواً خارجياً / | العلوم التطبيقية | ..... |

# شكر وتقدير

الحمد والشكر لله سبحانه وتعالى الذي منحني العلم والقدرة على إتمام هذا الجهد المتواضع، وأتقدم بعظيم الشكر والعرفان إلى أستاذي الفاضل الدكتور ظاهر القشي الذي كرّمني بالأشراف على هذا الجهد طيلة فترة إعداده، حيث كان لنصائحه القيّمة الأثر الأكبر في إخراج هذه الرسالة بالشكل المطلوب.

كما أتقدم بجزيل الامتنان والتقدير للأساتذة الكرام أعضاء الهيئة التدريسية في قسم المحاسبة في جامعة الشرق الأوسط على حسن المعاملة وطيبها، والشكر موصول كذلك للأساتذة أعضاء لجنة المناقشة الموقرة على جهودهم الطيبة، كما أشكر كل من قدم لي المساعدة في إنجاز هذا الجهد سواء بالتشجيع أو المساندة ، فلهم جزيل الشكر وكل التقدير والامتنان.

# الإهداء

**إلى وطني العزيز: الكويت**

إلى سندي وقدوتي ومعلمي الأول رجل المواقف

**والدي الحبيب أطال الله في عمره**

إلى صاحبة القلب الكبير النابض بالحب والحياة

**والدتي الغالية أطال الله في عمرها**

إلى من منحتني الحب والإخلاص وبسمة الحنان

**زوجتي الغالية**

إلى من منحوني الحب والدعم والتشجيع والمساندة

**أشقائي وشقيقاتي حماهم الله**

إلى من عشقت هدوءهم عندما خط قلمي سطور هذه الرسالة

**أبنائي وبناتي حفظهم الله**

# فهرس المحتويات


| الموضوع | الصفحة |
|---|---|
| عنوان الرسالة | أ |
| تفويض الجامعة | ب |
| إجازة الرسالة | ح |
| الشكر والتقدير | د |
| الإهداء | هـ |
| فهرس المحتويات | و |
| قائمة الجداول | ط |
| الملخص باللغة العربية | ك |
| الملخص باللغة الإنجليزية | ن |
| **الفصل الأول: الإطار العام للدراسة** | |
| ١-١ المقدمة | ٢ |
| ١-٢ مشكلة الدراسة وعناصرها | ٤ |
| ١-٣ فرضيات الدراسة | ٦ |
| ١-٤ أهداف الدراسة | ٧ |
| ١-٥ أهمية الدراسة | ٧ |
| ١-٦ المصطلحات الإجرائية | ٩ |
| **الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة** | |
| **٢-١ تمهيد** | ١٥ |
| **٢-٢ الإطار النظري** | ١٦ |
| ٢-٢-١ مفهوم أخلاقيات مهنة المحاسبة | ١٦ |
| ٢-٢-٢ مهنة المحاسبة ودورها في اتخاذ القرارات | ١٩ |
| ٢-٢-٣ مستخدمو البيانات المحاسبية | ٢٠ |
| ٢-٢-٤ الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية | ٢٣ |

| | |
|---|---|
| ٢-٢-٥ الأزمة المالية العالمية | ٢٥ |
| **٢-٣ الدراسات السابقة** | ٣٩ |
| ٢-٣-١ الدراسات باللغة العربية | ٣٩ |
| ٢-٣-٢ الدراسات باللغة الانجليزية | ٤٨ |
| **الفصل الثالث: منهجية الدراسة** | |
| ٣-١ منهجية الدراسة | ٥٣ |
| ٣-٢ مجتمع الدراسة وعينتها | ٥٣ |
| ٣-٣ المتغيرات الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة | ٥٥ |
| ٣-٤ أدوات الدراسة | ٦٤ |
| ٣-٥ صدق الأداة | ٦٥ |
| ٣-٦ ثبات الأداة | ٦٦ |
| ٣-٧ الأساليب الإحصائية | ٦٨ |
| ٣-٨ أساليب جمع البيانات والمعلومات | ٦٩ |
| **الفصل الرابع: عرض وتحليل البيانات واختبار الفرضيات** | |
| **٤-١ التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة** | ٧٢ |
| ٤-١-١ نتائج التحليل الخاصة بأسباب الأزمة المالية العالمية | ٧٢ |
| ٤-١-٢ نتائج التحليل الخاصة بالتداعيات المستقبلية للأزمة المالية العالمية | ٨١ |
| ٤-٢-٣ نتائج التحليل الخاصة بالحلول لإعادة ثقة مستخدمي البيانات المالية | ٩٠ |
| **٤-٢ اختبار الفرضيات** | ٩٩ |
| ٤-٢-١ اختبار الفرضية الأولى | ٩٩ |
| ٤-٢-٢ اختبار الفرضية الثانية | ١٠٠ |
| ٤-٢-٣ اختبار الفرضية الثالثة | ١٠٢ |
| ٤-٢-٤ اختبار الفرضية الرابعة | ١٠٣ |
| ٤-٢-٥ اختبار الفرضية الخامسة | ١٠٤ |
| ٤-٢-٦ اختبار الفرضية السادسة | ١٠٦ |
| | |

| الفصل الخامس: النتائج والتوصيات | |
|---|---|
| **٥-١ تحليل ومناقشة النتائج** | ١٠٨ |
| **٥-٢ التوصيات** | ١١١ |
| **المراجع والملاحق** | |
| المراجع باللغة العربية | ١١٣ |
| المراجع باللغة الإنجليزية | ١١٩ |
| ملحق استبانة الدراسة | ١٢٢ |
| ملحق نتائج اختبار الفرضيات كما تم الحصول عليها من الحاسوب | ١٢٧ |
| ملحق المحكمين | ١٣٢ |

## قائمة الجداول


| الجدول | عنوان الجدول | الصفحة |
|---|---|---|
| الجدول (٣-١) | مجموع الاستبانات الموزعة والمستردة والصالحة للتحليل | ٥٥ |
| الجدول (٣-٢) | توزيع عينة الدراسة من المستثمرين والمديرين الماليين ومدققي الحسابات حسب جهة العمل. | ٥٦ |
| الجدول (٣-٣) | توزيع عينة الدراسة من المستثمرين والمديرين الماليين ومدققي الحسابات حسب الشهادات الأكاديمية. | ٥٧ |
| الجدول (٣-٤) | توزيع عينة الدراسة من المستثمرين والمديرين الماليين ومدققي الحسابات حسب التخصص. | ٥٩ |
| الجدول (٣-٥ ) | توزيع عينة الدراسة من المستثمرين والمديرين الماليين ومدققي الحسابات حسب سنوات الخبرة. | ٦١ |
| الجدول (٣-٦ ) | توزيع عينة الدراسة من المستثمرين والمديرين الماليين ومدققي الحسابات حسب الشهادات المهنية. | ٦٣ |
| الجدول ( ٣-٧ ) | قيمة معاملات الثبات لمتغيرات الدراسة. | ٦٦ |
| الجدول ( ٣-٨ ) | اختبار مقياس الاستبانة. | ٦٧ |
| الجدول ( ٣-٩ ) | مقياس تحديد الأهمية النسبية للوسط الحسابي. | ٦٧ |
| الجدول (٤- ١) | المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لمتغير أسباب الأزمة المالية العالمية (العينة الكلية). | ٧٣ |
| الجدول (٤- ٢ ) | المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لمتغير أسباب الأزمة المالية العالمية (المستثمرون). | ٧٥ |
| الجدول (٤- ٣ ) | المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لمتغير أسباب الأزمة المالية العالمية (المديرون الماليون). | ٧٧ |
| الجدول (٤- ٤) | المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لمتغير أسباب الأزمة المالية العالمية (مدققو الحسابات). | ٧٩ |
| الجدول (٤- ٥ ) | المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لمتغير التداعيات المستقبلية للأزمة المالية العالمية (العينة الكلية). | ٨٢ |

| | | |
|---|---|---|
| الجدول (٤- ٦ ) | المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لمتغير التداعيات المستقبلية للأزمة المالية العالمية (المستثمرون). | ٨٤ |
| الجدول (٤- ٧ ) | المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لمتغير التداعيات المستقبلية للأزمة المالية العالمية (المديرون الماليون). | ٨٦ |
| الجدول (٤- ٨ ) | المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لمتغير التداعيات المستقبلية للأزمة المالية العالمية (مدققو الحسابات). | ٨٨ |
| الجدول (٤- ٩) | المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لمتغير الحلول لإعادة ثقة مستخدمي البيانات المالية (العينة الكلية). | ٩١ |
| الجدول(٤- ١٠) | المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لمتغير الحلول لإعادة ثقة مستخدمي البيانات المالية (المستثمرون). | ٩٣ |
| الجدول(٤- ١١) | المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لمتغير الحلول لإعادة ثقة مستخدمي البيانات المالية (المديرون الماليون). | ٩٥ |
| الجدول(٤- ١٢) | المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لمتغير الحلول لإعادة ثقة مستخدمي البيانات المالية (مدققو الحسابات). | ٩٧ |
| الجدول(٤- ١٣) | نتائج اختبار t . test للفرضية الأولى. | ٩٩ |
| الجدول(٤- ١٤) | نتائج تحليل التباين (One way Anova) للفرضية الثانية حول الفروق في إجابات عينة الدراسة. | ١٠١ |
| الجدول(٤- ١٥) | نتائج اختبار t . test للفرضية الثالثة. | ١٠٢ |
| الجدول(٤- ١٦) | نتائج تحليل التباين (One way Anova) للفرضية الرابعة حول الفروق في إجابات عينة الدراسة. | ١٠٤ |
| الجدول(٤- ١٧) | نتائج اختبار t . test للفرضية الخامسة. | ١٠٥ |
| الجدول(٤- ١٨) | نتائج تحليل التباين (One way Anova) للفرضية السادسة حول الفروق في إجابات عينة الدراسة. | ١٠٦ |

**الملخص باللغة العربية**

# أثر الأزمة المالية العالمية على ثقة مستخدمي البيانات المالية في مهنة المحاسبة في دولة الكويت: الأسباب، والتداعيات، والحلول

إعداد

مناع فهيد علي العجمي

إشراف

الدكتور ظاهر القشي

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد اثر ألأزمة المالية العالمية على ثقة مستخدمي البيانات المالية في مهنة المحاسبة في دولة الكويت، وذلك من وجهة نظر ثلاث فئات رئيسية هي (مستخدمو البيانات المحاسبية، المديرون الماليون، ومدققو الحسابات). ولتحقيق هذا الهدف فإن الباحث تعامل مع نوعين من البيانات هما البيانات الثانوية والبيانات الأولية، والتي تم جمعها من خلال الدراسة الميدانية وباستخدام استبانة خطية، وقد تم اختيار عدد ١٨٠ شركة مدرجة في السوق المالي الكويتي، وقام الباحث بتوزيع ٢٩٨ استبانة شملت الثلاث فئات الرئيسية لعينة البحث. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أبرزها:

١- أن هناك أسباباً أدت إلى تدني ثقة مستخدمي البيانات المالية في مهنة المحاسبة في دولة الكويت في ظل الأزمة المالية العالمية، ومن هذه الأسباب تولد الشك في الطواقم

المالية في الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية وفي الجهات الرقابية المسؤولة عن هذه الشركات.

٢- أن هناك تداعيات مستقبلية للأزمة المالية على الثقة التي يوليها مستخدمو البيانات المالية في مهنة المحاسبة في دولة الكويت. ومن هذه التداعيات ارتفاع معدلات الفقر والبطالة، وتراجع معدلات النمو الاقتصادي بسبب تذبذب أسعار النفط وتدني صادراته.

٣- أن هناك حلولاً مناسبة لإعادة ثقة مستخدمي البيانات المالية بمهنة المحاسبة في ظل الأزمة المالية العالمية في دولة الكويت، ومن هذه الحلول تفعيل الحاكمية المؤسسية بمفهومها الحديث، وإصدار معايير أخلاقية إسلامية وتفعيلها.

٤- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة حول وجود أسباب أدت إلى تدني في ثقة مستخدمي البيانات المالية في مهنة المحاسبة في دولة الكويت.

٥- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة حول وجود تداعيات مستقبلية للأزمة المالية العالمية على الثقة التي يوليها مستخدمو البيانات المالية في مهنة المحاسبة في دولة الكويت.

٦- عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة حول وجود حلول مناسبة لإعادة ثقة مستخدمي البيانات المالية بمهنة المحاسبة في ظل الأزمة المالية العالمية في دولة الكويت.

وقدمت الدراسة عددا من التوصيات منها:

١- العمل على تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية والمتعلقة بمعايير القيمة العادلة، وإعادة النظر في أساليب التقييم المستخدمة في محاسبة القيمة العادلة.

٢- العمل على إيجاد وتفعيل أنظمة وجهات رقابية فاعلة من قبل السوق المالي على الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية.

٣- العمل على إصدار معايير أخلاقية إسلامية وتفعيلها، مع الالتزام بتفعيل الحاكمية المؤسسية بمفهومها الحديث، مع تركيز الجهات الاقتصادية المعنية على إيجاد الآليات الكفيلة بتعزيز رفع السلوك الأخلاقي.

## Abstract

### The Impact of Financial Crises on the Trust of Financial Statements Users in the Accounting Profession in Kuwait: Causes, Impacts and Solutions

Prepared by

Manna Al-ajami

Supervised By

Dr. Thaher Alqashi

This study aimed to identify the impact of financial crises on the trust of financial statement users in the accounting profession in Kuwait via indicating the causes leaded to trust dilemma, its impact and suggesting proper solutions to gain the trust back.

To achieve these objectives, the researcher chooses (180) companies listed in Kuwait stock Exchange, and arranged a specialized questionnaire, and distributed the same to the sample of the study, which consists of 298 questionnaires, covering three categories; the financial managers, investors, and external auditors.

The study has come up with many results, the most important of which are that:

The study came up with the following findings:

1. The study sample agreed that there are reasons led to the decline of the financial statements users trust in the accounting profession during the global financial crises such as the increasing suspicion in the financial staff of the listed companies, and in the regulating bodies too.
2. The study sample agreed that there will be future impact due the decline of the financial statements users trust in the accounting profession such as a rise in poverty and unemployment, and decline in economic growth due to oil price fluctuation.

3. The study sample agreed that there are appropriate solutions can restore the trust of the financial users in the accounting profession such as activation of modern concept of corporate governance, and issuing and activating Islamic ethical standards.

The study also provided the following recommendations:

1. Continue applying international financial reporting standards that are related to fair value, and reconsider the assessment methods involved in fair value accounting.
2. Activating the control system of regulators in the financial market upon the listed companies in more effectively way.
3. Issuing and activating Islamic ethical standards and linking it to the modern corporate governance concepts

# الفصل الأول

## الإطار العام للدراسة

### ١-١ المقدمة.

### ١-٢ مشكلة الدراسة وعناصرها.

### ١-٣ فرضيات الدراسة.

### ١-٤ أهداف الدراسة.

### ١-٥ أهمية الدراسة.

### ١-٦ المصطلحات الإجرائية.

# الفصل الأول

# الإطار العام للدراسة

## ١-١ المقدمة

تعد مهنة المحاسبة من المهن الضرورية إذ إنها تمد أصحاب القرار في المؤسسات بالمعلومات الضرورية، فمهنة المحاسبة لها دور رئيسي في توجيه الموارد، بحيث يتم تخصيص الموارد بين الاستعمالات البديلة لتحقيق أفضل النتائج، وتزيد فاعلية أداء الأفراد في المؤسسات، إذا كان متخذو القرارات لديهم معلومات تعكس قدرة هذه المؤسسات وأداءها لتساعدهم في تقييم البدائل المختلفة (حماد، ٢٠٠٣، ص٢).

والمحاسبة كإحدى مكونات إدارة منظمات الأعمال، تهدف إلى تجميع وتصنيف البيانات، وتسجيلها ومعاملتها وتفسيرها وتحليلها وعرضها وتقديمها بشكل تقارير ومعلومات، معبرة عنها بوحدة نقدية وفي وقت محدد، تزود المستويات الإدارية المختلفة بهذه المعلومات، لتستفيد منها في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية والإدارية، من أجل إنجاز هذه المراحل من العمليات المحاسبية، لا بد من وجود الوسائل اللازمة لتجميع وتسجيل وتفسير وتحليل وعرض هذه البيانات، وهي ما تسمى بالمستندات والمجموعة الدفترية والتقارير المحاسبية، والتي بمجموعها تشكل نظاما متكاملا للمحاسبة (دهمش، وآخرون، ٢٠٠٧، ص٣).

تهدف المحاسبة القانونية إلى تقديم رأي مهني مستقل عن مدى مصداقية وعدالة القوائم المالية، التي تعدها إدارة الشركات بهدف إضفاء مزيد من الثقة على هذه القوائم، التي تعتمد عليها العديد من الأطراف في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية، لذلك فإن الأمر يتطلب أن يتوافر للمحاسب المهارات والمعارف اللازمة التي تمكنه من القيام بدوره بكفاءة، والعمل على تطوير قدراته باستمرار حتى يمكنه مواكبة التغيرات المستمرة والمتسارعة في البيئة التي يعمل بها (علي، ٢٠٠٧، ص٣١).

تفجرت الأزمة المالية في أيلول عام ٢٠٠٨ ومنذ ذلك التاريخ والعالم بأسره يراقب التداعيات الخطيرة للانهيار المالي الكبير، الذي أصاب العديد من المؤسسات المالية في الولايات المتحدة، وذلك بإعلان عدد كبير من البنوك الأمريكية عن إفلاسها خلال فترة قصيرة، بعد ذلك انتقلت آثار هذه الأزمة إلى بلدان الاتحاد الأوروبي واليابان والصين، كما تراجعت البورصات والأسهم في العديد من البلدان العربية والعالمية، وتوصف هذه الأزمة بأنها الأسوأ منذ أزمة الكساد الكبير في الثلاثينيات من القرن العشرين، وإن أسبابها تكمن في طبيعة النظام الرأسمالي، القائم على أرباح خيالية تتحقق في الأساس من المضاربات (عبدالله، ٢٠٠٨، ص٧٢).

وتتزايد حدة الأزمة المالية العالمية وما سببته من حالة كساد في الأسواق العالمية انعكست في زيادة عدد حالات الإفلاس للعديد من الشركات الكبرى، وقد ثار جدل واسع حول مسببات تلك الأزمة فبعضهم قد أرجعها إلى تراخي آليات الحوكمة وبخاصة في

المؤسسات المالية، الأمر الذي قد انعكس في توسع مبالغ فيه في عمليات الإقراض والاقتراض على اعتبار أن ذلك هو المظهر الرئيسي لأزمة الائتمان وأزمة الرهن العقاري، وقد أرجع آخرون وقوع الأزمة إلى التوسع في استخدام القيمة العادلة في إعداد القوائم المالية بشكل مبالغ فيه وبشكل يعكس الاستخدام المفرط للحكم الشخصي، إلى جانب ما سبق فقد انتشرت حالات التلاعب والفساد المالي وظهرت عوامل ومظاهر للغش لم تكن موجودة من قبل.

وبناءً على ما تقدم فإن هذه الدراسة تتناول أزمة الثقة التي يوليها مستخدمو البيانات المالية بمهنة المحاسبة في دولة الكويت في ظل الأزمة المالية، وذلك بدراسة الأسباب، التداعيات، والحلول، حيث قام الباحث باستطلاع آراء ثلاث فئات رئيسية هي (مستخدمو البيانات المحاسبية، المديرون الماليون، ومدققو الحسابات) حول أزمة الثقة، لذلك فان أهمية هذه الدراسة تنبع من كونها تدرس وتحلل هذه الأزمة، ومن كونها تشكل ركيزة قوية للبحث في الثقة في وقت الأزمات الاقتصادية، كما إنها تساهم في إيجاد قاعدة معلومات وبيانات حول جوانب النجاح أو القصور في وظيفة المحاسبة في مثل هذه الظروف الاستثنائية.

## ١-٢ مشكلة الدراسة وعناصرها

يعتقد الباحث أن قطاع الأعمال بشكل عام وقطاع مستخدمي البيانات المالية بشكل خاص يواجهون أزمة ثقة بمهنة المحاسبة وتحديدا في ظل الأزمة المالية، وقد

يكون سبب هذه الأزمة انعكاس لازمة الأخلاقيات التي واجهتها مهنة المحاسبة خلال العقد الأخير. ويمكن وصفها بأزمة أخلاقيات نابعة من سيطرة الجشع والمصالح الخاصة الضيقة على جزء كبير من هذا القطاع في مختلف دول العالم. وهذه الأزمة برزت مؤخراً وظهرت تداعياتها بوضوح على مهنة المحاسبة. الأمر الذي وضع هذه المهنة أمام تحديات كبيرة لم يسبق لها أن واجهتها مسبقاً، وقد كانت الأحداث الاقتصادية متمثلة في أزمات أسواق المال وانهيار الشركات العالمية الكبرى السبب بإثارة الشكوك والاتهامات حول مهنة المحاسبة.

ومن خلال متابعة الباحث للأحداث الاقتصادية في دولة الكويت فقد أدرك أن أزمة الثقة التي يوليها مستخدمو البيانات المالية قد وصلت إلى آغلب القطاعات في الكويت، وبالتالي فان مشكلة هذه الدراسة تتمحور بالاطلاع في أزمة الثقة التي يوليها مستخدمو البيانات المالية بمهنة المحاسبة في دولة الكويت وتحديدا في ظل الأزمة المالية العالمية، ومحاولة تحديد كل من أسبابها وتداعياتها ومن ثم اقتراح الحلول المناسبة لتفاديها.

**عناصر مشكلة الدراسة**

يمكن صياغة مشكلة الدراسة بالأسئلة التالية:

١- هل يوجد أثر للأزمة المالية العالمية على ثقة مستخدمي البيانات المالية في مهنة المحاسبة في دولة الكويت؟

٢- هل يوجد تداعيات مستقبلية للأزمة المالية العالمية على الثقة التي يوليها مستخدمو البيانات المالية في مهنة المحاسبة في دولة الكويت؟

٣- هل يوجد حلول مناسبة لإعادة ثقة مستخدمي البيانات المالية بمهنة المحاسبة في دولة الكويت في ظل الأزمة المالية العالمية؟

## ١-٣ فرضيات الدراسة

بالاستناد إلى مشكلة الدراسة وأسئلتها فإنه يمكن صياغة فرضيات الدراسة بالشكل التالي:

**الفرضية الأولى: لا يوجد أثر للأزمة المالية العالمية على ثقة مستخدمي البيانات المالية في مهنة المحاسبة في دولة الكويت؟**

**الفرضية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة حول وجود أثر للأزمة المالية العالمية على ثقة مستخدمي البيانات المالية في مهنة المحاسبة في دولة الكويت.**

**الفرضية الثالثة: لا يوجد تداعيات مستقبلية للأزمة المالية العالمية على ثقة مستخدمي البيانات المالية في مهنة المحاسبة في دولة الكويت.**

**الفرضية الرابعة: لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة حول وجود تداعيات مستقبلية للأزمة المالية العالمية على ثقة مستخدمي البيانات المالية في مهنة المحاسبة في دولة الكويت.**

**الفرضية الخامسة: لا توجد حلول مناسبة لإعادة ثقة مستخدمي البيانات المالية بمهنة المحاسبة في دولة الكويت في ظل الأزمة المالية العالمية.**

**الفرضية السادسة: لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة حول وجود حلول مناسبة لإعادة ثقة مستخدمي البيانات المالية بمهنة المحاسبة في ظل الأزمة المالية العالمية في دولة الكويت.**

## ١-٤ أهداف الدراسة

بناء على المشكلة المطروحة فإن الدراسة سعت إلى تحقيق الأهداف الآتية:

١- الاطلاع على أبرز الأحداث الاقتصادية التي حدثت خلال العقد الأخير والتي لها علاقة بالأزمة المالية العالمية.

٢- التعرف على حلقات الربط بين الأزمة المالية العالمية ومهنة المحاسبة.

٣- تحديد أثر الأزمة المالية العالمية على ثقة مستخدمي البيانات المالية في مهنة المحاسبة في دولة الكويت.

٤- التنبؤ بالتداعيات المستقبلية لأزمة الثقة التي يوليها مستخدمو البيانات المالية بمهنة المحاسبة في دولة الكويت في ظل الأزمة المالية العالمية.

٥- محاولة الخروج بنتائج يمكن من خلالها تقديم توصيات تحقق الغرض والهدف من إجراء هذه الدراسة.

## ١-٥ أهمية الدراسة

من المعروف أن مهنة المحاسبة توفر معلومات وتضفي الثقة عليها، وهذه المعلومات تؤثر على القرارات الاقتصادية المتعلقة بتوزيع الموارد الاقتصادية في الاقتصاد على

النحو الذي يحقق الكفاءة والفاعلية، ولكي تزداد جودة الأداء المهني التي يقدمها المحاسب فإنه يلزم تطوير نظم تعليمه وتأهيله وتدريبه لإكسابه المعارف والمهارات اللازمة مع الاهتمام بالسلوك الأخلاقي. وهذا الموضوع يعد من أهم المواضيع الفلسفية الملموسة عمليا، والتي تعد موضوع الساعة، إذ تأتي هذه الدراسة لتعالج إشكالية الثقة بالمعلومات المحاسبية في ظل الأزمة المالية، التي أصبحت المعلومة فيها من أهم المتغيرات التي تحكمها. لذلك فإن أهمية هذه الدراسة تكمن في الاعتبارات التالية:

١- إنها تركز على دراسة الأداء المهني من منظور الاهتمام بأخلاقيات المحاسب، الأمر الذي سيمكن مهنة المحاسبة من القيام بدورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٢- إنها تتعرض للأزمة المالية العالمية، والتي يمكن وصفها بأنها كانت أزمة ثقة في المؤسسات والتشريعات التي تنظم نشاط الأعمال والمعايير التي تنظم المهنة.

٣- إنها تدعم الدراسات والبحوث النظرية والتطبيقية، وبالتالي فهي قد تمثل إضافة علمية متخصصة في مجال الأخلاقيات في بيئة الأعمال الكويتية وصولا إلى مستويات متقدمة فيما يحكم هذه الأخلاقيات.

٤- إنها تبين دور الأزمة المالية العالمية في إحداث أزمة الثقة، كما تبين أهم التطورات التي تؤدي إلى تغير البيئة التي يعمل في ظلها المحاسبون في المستقبل.

٥- أنها توفر قاعدة بيانات حول أزمة الثقة التي يوليها مستخدمو البيانات المالية بمهنة المحاسبة في دولة الكويت في ظل الأزمة المالية العالمية، مما يسهم في إثراء المكتبة العربية بشكل عام والمكتبة الكويتية بشكل خاص في هذا الموضوع.

٦- إنها تأتي كمساهمة في التعريف بأهمية مهنة المحاسبة في دولة الكويت في ظل الأزمة المالية العالمية، حيث تشكل مجالا خصبا لدراسات لاحقة.

## ١-٦ المصطلحات الإجرائية

قام الباحث بتحديد المعاني الإجرائية للمصطلحات المستخدمة في الدراسة وكما يلي:

**قواعد سلوك وآداب مهنة المحاسبة:** " وهي مجموعة من المبادئ والقواعد التي تمثل القيم الأخلاقية، وتكون بمثابة مقاييس مثالية للسلوك المهني التي يتعين على المحاسب التحلي بها عند ممارسة أعماله، وعند تعامله مع زملاء المهنة والعملاء وغيرهم " ( الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، ٢٠٠٧، ص٣).

**الخدمات المحاسبية:** " وهي الخدمات المحاسبية التي تهدف إلى مساعدة المنظمة على قياس الأحداث والظروف المالية، بما في ذلك الاحتفاظ بسجلات آمنة لعملياتها، وأيضا نتائج القياس في شكل تقارير مالية تقدم إلى المستفيدين وذوي العلاقة " (الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، ٢٠٠٧، ص٤).

**الأخلاقيات:** " هي مجموعة من المبادئ تدور حول أربعة محاور رئيسية هي القيام بالإعمال الهادفة، وعدم إلحاق الضرر بالآخرين، وعدم الخداع في أي تعاملات، وعدم التحيز في القيام بأي ممارسات لصالح طرف دون الأخر، فإذا تميز أي نشاط في المجتمع

بهذه الخصائص يمكن في هذه الحالة الحكم بأخلاقيات هذا النشاط " (أبو زيد ومرعي، ٢٠٠٤، ص٧٣).

**الثقة:** " ويقصد بها ضرورة شعور المستفيدين من خدمات المحاسب بوجود إطار عام للسلوك والأخلاق المهنية المحاسبية المقدمة، وهي تشمل مجموعة من المبادئ والمعايير التي توفر الضمان والأمان والسلامة في البيانات المحاسبية، والتي ينتجها مستخدمو البيانات المحاسبية عند تقديمها لمستخدميها، وذلك في إطار سلوكيات وأخلاقيات المهنة. وهذه المعايير هي التي توفر إرشادا أكثر تحديدا عن كيفية الوفاء بتلك المبادئ والمعايير " (Rezaee,2009, p:134).

**الموضوعية والاستقلالية:** " وتعني أن يكون المحاسب محايدا وبعيدا عن أي تأثيرات جانبية، ويتمتع باستقلال فكري في جميع ما يتعلق بخدماته المهنية، وألا يكون له أي مصالح متعارضة، وأن يتجنب أي علاقات قد تبدو أنها تفقده موضوعيته واستقلاله عند تقديم خدماته المهنية " (الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، ٢٠٠٧، ص١٤).

**المصداقية:** " ويقصد بها الثقة في المعلومات التي يقدمها المحاسب إلى المجتمع الذي هو في حاجة ماسة إلى صحة المعلومات، والتي تعكس جودة أدائه المهني الدقيق وقدرته على إنجاز عمله بشكل دقيق وبالوقت المناسب، كما تضمن المصداقية مدى الوفاء بالوعود ومراعاة ظروف العملاء، ومدى المعرفة التي يتمتع بها المحاسبون بأصول

العمل المحاسبي ومدى الاحتفاظ بالسجلات والقيود في مكتب المحاسبة " (عوض، ٢٠٠٤، ص٢٤).

**النزاهة والشفافية:** " وتعني أن يتصف المحاسب بالعدل وأن يتحلى عند قيامه بعمله المهني بالنزاهة والعفة والصدق والموضوعية والأمانة والاستقامة في أدائه لواجباته وخدماته المهنية، وأن يتجرد من المصالح الشخصية، وألا يخضع حكمه لآراء الآخرين، وألا يقوم عن علم بالإفصاح عن المعلومات على غير حقيقتها. كما ينبغي على المحاسب ألا يضع نفسه في مواقف تؤثر على حياده أو تجعله يقع تحت تأثير الآخرين مما يهدد موضوعية حكمه المهني" (عوض، ٢٠٠٤، ص٢٤).

**السرية:** " وتعني التزام المحاسبين باحترام سرية المعلومات التي يحصلون عليها عن أعمال العميل، أو رب العمل أثناء قيامهم بعملهم المهني، وعدم إفشاء المعلومات التي توصل إليها من خلال عمله المهني، أو استخدامها لمنفعته الخاصة أو لمنفعة طرف ثالث، إلا بموافقة محددة من أصحاب العلاقة " (الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، ٢٠٠٧، ص١٩).

**جودة الأداء المهني:** " وهو يشير إلى الأداء الجيد الذي يجب أن يتبع في كل عملية مراجعة، للوصول إلى الكفاءة المناسبة للوفاء بمتطلبات العميل والمجتمع " (عوض، ٢٠٠٤، ص١٥).

**الكفاءة المهنية:** " وتعبر الكفاءة عن قدرة المحاسب في استثمار قدراته المختلفة بأفضل صورة واستخدامها الاستخدام الأمثل. والتزامه بمعايير المهنة الفنيـــة والأخلاقيـــة، وأن يسعى على الدوام لتحسين كفاءة خدماته وجودتهما، وأن يؤدي مسئوليته المهنيـــة علـــى أكمل وجه. والسعي إلى الامتياز في أداء مسئولياته المهنية بكفاءة وإخلاص، مع الاهتمام بمصالح العملاء أفضل اهتمام وبما يتفق مع مسئولية المهنة تجاه المجتمع بصفة عامـــة. وتنقسم الكفاءة المهنية للمحاسب إلى مرحلتين مستقلتين هما اكتســـاب الكفـــاءة المهنيـــة والمحافظة على الكفاءة المهنية " (الهيئـــة الســـعودية للمحاســـبين القـــانونيين، ٢٠٠٧، ص١٨).

**سلامة العمليات:** " وهي الإجراءات المتخذة لضمان رقابة داخلية فعالة للتأكيد علـــى أن أوامر العميل الموضوعة باستخدام البيانات المحاسبية، يتم إتمامها وإعداد المطالبة بهـــا حسب المتفق عليه مثل كل أمر يتم فحصه من حيث الدقة والشمول " (عـــوض، ٢٠٠٤، ص١٥).

**مستخدمو البيانات المالية:** " هي الجهات التي تحتاج إلى البيانات المالية الخاصة بالشركة لاستعمالات مختلفة، حيث أن عدداً كثيراً من المستخدمين يعتمدون عليها عند اتخاذ قراراتهم الاقتصادية، ومن الأمثلة على مستخدمي البيانات أصحاب الشركة من مساهمين وملاك والمقرضين والمستثمرين المحتملين والموردين والجهات الحكومية والعاملين في الشركة والرأي العام " (نور، ٢٠٠٤، ص٣٥).

**الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية:** " هي عبارة عن الصفات الواجب توافرها في المعلومات المحاسبية المقدمة في القوائم المالية، حتّى تصبح مفيدة لمتخـــذي القـــرار أو تصبح معلومات محاسبية ذات جودة " (القشي، والعبادي، ٢٠٠٩).

**الأزمة:** " هي موقف أو حدث، أو حالة تخرج عن المألوف وتؤدي إلى تغيير التوازن الاستراتيجي القائم، ويمكن أن تنشأ الأزمة بفعل الطبيعة أو بفعل إنسان، فالأزمة هي لحظة حرجة وحاسمة تتعلق بمصير الكيان الإداري الذي أصيب بها " ( إبراهيم، ٢٠٠٣، ص٢٧).

**أزمة الثقة:** " وهي شعور المستفيدين بأن خدمات المحاسب أصبح يشـــوبها خلـــل فـــي السلوك والأخلاق المهنية المحاسبية المقدمة، وأن المبادئ والمعايير التي توفر الضـــمان والأمان والسلامة في البيانات المحاسبية قد أصبحت أيضا غير خاضعة لإطار سلوكيات وأخلاقيات المهنة " (Rezaee, 2009).

**أزمة الأخلاقيات:** " هي حدوث خلل في القيام بالإعمال الهادفة، وإلحاق الضرر بالآخرين، والخداع في التعاملات، والتحيز في القيام بأي ممارسات لصالح طرف دون الآخر " (أبو زيد ومرعي، ٢٠٠٤، ص٧٣).

# الفصل الثاني

# الإطار النظري والدراسات السابقة

## ٢-١ تمهيد

## ٢-٢ الإطار النظري

٢-٢-١ مفهوم أخلاقيات مهنة المحاسبة

٢-٢-٢ مهنة المحاسبة ودورها في اتخاذ القرارات

٢-٢-٣ مستخدمو البيانات المحاسبية

٢-٢-٤ الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

٢-٢-٥ الأزمة المالية العالمية

## ٢-٣ الدراسات السابقة

٢-٣-١ الدراسات باللغة العربية

٢-٣-٢ الدراسات باللغة الانجليزية

# الفصل الثاني

# الإطار النظري والدراسات السابقة

يهدف هذا الفصل إلى التعريف بالمفاهيم المتعلقة بأخلاقيات الأعمال والعوامل المؤثرة في السلوك الأخلاقي، كذلك تم التطرق إلى دور مهنة المحاسبة في اتخاذ القرارات والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، إضافة إلى الأزمة المالية العالمية، وذلك للوصول إلى إطار مفاهيمي نظري متكامل يُعَد أساساً للدراسة الميدانية، وتم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين بحيث يتناول الأول الإطار النظري ويتناول المبحث الثاني مراجعة لأهم الأدبيات التي غطتها الدراسات السابقة حول موضوع الدراسة الحالية.

## ٢-١ تمهيد

لقد ألقت حدة الأزمة المالية العالمية بظلالها على مهنه المحاسبة، وأثارت الشك في القيمة المضافة المتولدة من خدماتها وتنظيمها بشكل عام، فقد تم توجيه الانتقاد لعدم تطبيق مفهوم الاستقلال بأسلوب سليم، كما أن هناك قصوراً وضعفاً في الجوانب الأخلاقية والسلوكية لأطراف المهنة، وعدم وجود آليات محكمة للإلزام بالمعايير المهنية، وعدم الاهتمام بجودة الأداء المهني والغموض في بعض المعايير.

وبالرغم من أن الأزمة المالية لم تأخذ الصورة والأبعاد الكاملة لها حتى الآن، كما أن واضعي السياسات لم يأخذوا حتى الآن رد الفعل المناسب تجاه الأزمة، إلا أن الجهات المهنية قد بدأت باتخاذ ردود أفعال سريعة تجاه الأبعاد المختلفة لتلك الأزمة لتدارك آثارها على مهنة المحاسبة، وعلى رأس تلك الجهات المهنية هو الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC الذي سعى من خلال المجلس الدولي لمعايير المراجعة والتأكيد IAASBلإدخال بعض التعديلات وإعادة الصياغة على العديد من إصداراته المهنية، من خلال مشروع المعايير الدولية الجديد في عام ٢٠٠٩ والذي أطلق عليه مشروع الوضوح Clarity projectلزيادة وضوح وإزالة الغموض عن المعايير الدولية.

## ٢-٢ الإطـــار النظري

### ٢-٢-١ مفهوم أخلاقيات مهنة المحاسبة

تعبر الأخلاق عن مجموعة من القواعد والمبادئ التي تحدد ما السلوك الصحيح والسلوك الخاطئ، وبالتالي فإن أخلاقيات المحاسبة ما هي إلا مجموعة من المعايير والمبادئ التي تهيمن على السلوك المحاسبي، والمتعلقة بما هو صحيح أو خطأً، وهي تمثل خطوطاً توجيهية للمحاسبين في أداء أعمالهم المهنية وإن أهميتها تزداد بالتناسب مع آثار ونتائج العمل، فكلما كان نشاط المحاسب أكثر تأثيراً ازدادت أهمية أخلاقيات ذلك المحاسب، فالأخلاقيات هي معايير ومقاييس أخلاقية تستخدم لتمييز الصواب من الخطأ،

وفي مجال المحاسبة تكون الأخلاقيات بمثابة مقاييس ومعايير للقيم والسلوكيات الأخلاقية التي تحكم العمل المحاسبي الذي يتم تنفيذه في بيئة العمل (سترالسر، ٢٠٠٨، ص ٥٩).

أما قواعد أخلاقيات المهنة وكما نص عليها وحددها المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونين(AICPA) تتمثل بما يلي:

**أولا: المبادئ الأخلاقية:**

وهي عبارة عن مجموعة من المبادئ الأخلاقية تم صياغتها بشكل فلسفي تتضمن:

(Arens, 2010, p:111)

١- المسؤولية: حيث ينص على وجوب أن يراعي المدقق ممارسة مسؤولياته بشكل مهني وأخلاقي.

٢- المصلحة العامة: إذ يجب على أعضاء المهنة قبول الالتزام الذي يمثل مسؤولية تجاه المصالح العامة بأمانة ونزاهة.

٣- النزاهة: يجب على المنتسب إلى المهنة أن يتمتع بأعلى درجات النزاهة المهنية لكي يحصل على ثقة العموم.

٤- الاستقلالية والموضوعية: يجب أن يكون المنتسب إلى المهنة موضوعي وغير متحيز بأي شكل من الأشكال ويتمتع باستقلالية تامة عند أدائه مهمة التدقيق.

٥- الكفاية المهنية: يجب على المنتسب إلى المهنة أن يراعي جميع التقنيات المهنية والمعايير الأخلاقية والحرص على تطوير وتحسين نوعية الخدمة التي يقدمها.

٦- مجال وطبيعة الخدمة: يجب أن يراعي المنتسب إلى المهنة مبادئ ومعايير الأخلاق المهنية المتعلقة في مجال وطبيعة الخدمة المقدمة للعميل.

**ثانيا: قواعد السلوك المهني:**

والتي تتضمن (Arens, 2010, p: 129)

١- الاستقلالية: التي تنص على ضرورة أن يكون منتسب المهنة يتمتع بالاستقلالية التامة خلال تأدية مهمة التدقيق.

٢- النزاهة والموضوعية: ويجب أن يراعى منتسب المهنة النزاهة التامة والموضوعية خلال قيامه بعملية التدقيق.

٣- المعايير العامة: يجب على المنتسب إلى المهنة وخلال أدائه لعملية التدقيق أن يراعي جميع المعايير المهنية وعدم تجاوزها تحت أي ظرف من الظروف.

٤- مبادئ المحاسبة: ويجب أن يراعي منتسب المهنة عند إصدار تقريره أن يكون التقرير وفقاً للفقرات المنصوص عليها وإبداء الرأي فيما إذا كانت المؤسسة التي يدقق أعمالها ملتزمة بمبادئ المحاسبة المقبولة عموما أم لا.

٥- الالتزام بالمعايير: يجب على المدقق وعند إعطاء رأيه المستقل أن يلتزم بجميع المعايير الصادرة عن المجلس.

٦- سرية معلومات العميل: يجب أن يحافظ المدقق على سرية معلومات العميل بشكل كامل.

٧- أتعاب محتملة: لا يجوز للمدقق تأدية أي خدمة مقابل أي نوع من الأتعاب المحتملة لنفس العميل الذي يقوم بتدقيق حساباته

٨- العمولات: لا يجوز للمدقق تلبية أي إعفاء عمولات متعلقة بمبلغ التدقيق.

**ثالثا: تفسيرات قواعد السلوك المهني:** (Arens, 2010, p:110) في حالة وجود خلاف يتم الرجوع إلى التفسيرات التي نص عليها معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي.

**رابعا: تطبيق القواعد الأخلاقية:** (Arens, 2010, p:110) تعتمد بشكل متجدد على الشروحات المنشورة من قبل معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي.

## ٢-٢-٢ مهنة المحاسبة ودورها في اتخاذ القرارات

يؤمن الباحث بأن مهنة المحاسبة تعد المرآة للأداء المالي والاقتصادي وعصب الحياة للمنشآت الاقتصادية والخدمية، حيث إذ إن الوظيفة الأساسية للمحاسبة هي تقديم معلومات ضمن قوائم مالية، معبرة بصدق عن الموقف أو المركز المالي للمنظمة بحيث تساعد هذه المعلومات متخذي القرار في تقويم البدائل المختلفة والعائد المتوقع والتكاليف والمخاطر، مما يزيد في فاعلية الأفراد والمشروعات والأسواق والحكومات في تخصيص الموارد نظرا لتوافر معلومات موثوق بها تعكس قدرة مشروعات الأعمال وأدائها.

ولذا فإن العديد من مستخدمي البيانات المالية سواء كانوا داخليين أم خارجيين فإنهم يستخدمونها لاتخاذ القرارات الصائبة، ويتمثل آثر مستخدمي البيانات المالية بفئات أصحاب حقوق الملكية والمستثمرين ومصالح الدولة المختلفة لأغراض الضرائب وخطة التنمية الاقتصادية للدولة وغير ذلك، ولكي يثق الجمهور في مهنة المحاسبة يجب أن يكون الأشخاص الذين يريدون الانضمام لهذه المهنة مؤهلين تأهيلاً مناسباً، ويتمتعون بأخلاقيات مهنية عالية.

## ٢-٢-٣ مستخدمو البيانات المحاسبية

يشير ( نور، ٢٠٠٤، ص٧٨١-٧٨٣) إلى أن البيانات المالية المدققة تعطي صورة عادلة عن الوضع المالي بالنسبة للشركة، كما أن للبيانات المالية استعمالات مختلفة، وأن عدداً كثيراً من المستخدمين يعتمدون عليها عند اتخاذ قراراتهم الاقتصادية كونها تعد أداة هامة لمثل هذه القرارات التي قد تشمل على ما يلي:

١- تحديد السياسات الضريبية.

٢- بيع أو شراء أسهم الشركة أو الاحتفاظ بها.

٣- إمكانية مساءلة إدارة الشركة.

٤- تقييم مقدرة الشركة على تسديد الالتزامات والدفع النقدي.

٥- تحديد الأرباح القابلة للتوزيع ومقدار التوزيعات.

٦- إعداد واستخدام إحصائيات الدخل القومي.

وتشير ( عطية، ١٩٩٩، ص٢٢-٣٤ ) إلى أن مستخدمي البيانات المالية تتمثل في الفئات التالية:

١- **أصحاب الشركة من المساهمين والملاك:** وهم الذين يفوضون من ينوب عنهم بإدارة شركاتهم، إذ يعتمدون على البيانات المالية من أجل التعرف على مدى نجاح أعمالهم وقياس كفاءة الإدارة في استخدام أموالهم وحمايتها، وبالتالي فهي تحقق لهم الرقابة المرجوة على مجلس الإدارة وكذلك تقييم أداء العاملين في شركاتهم.

٢- **الدائنون والمقرضون:** حيث تقوم هذه الفئة بمنح ائتمان للوحدة يتمثل في قروض أو في أي شكل من اشكال الائتمان وتكون استفادتهم من البيانات المالية وحصولهم على معلومات أكثر دقة عن حقيقة المركز المالي بالنسبة للشركة، وبالتالي قدرتها على سداد التزاماتها، إذ يهتم هؤلاء بالبيانات المالية لاتخاذ قراراتهم في تقديم القروض للشركة أو الامتناع عن تقديمها.

٣- **المستثمرون المحتملون:** وهم المستثمرون المتوقعون الذين يفكرون في استثمار أموالهم في الشركة، ويحتاج هؤلاء للبيانات المالية حتى يتعرفوا على العائد المتوقع من استثماراتهم، إضافة إلى التعرف على مدى كفاءة إدارة الشركة للقيام بذلك، إذ توفر البيانات المالية معلومات أكثر دقة عن الأوضاع المالية الخاصة بالشركات.

٤- **الموردون:** ويستفيد الموردون من البيانات في اتخاذ القرارات المتعلقة بتوريد السلع والخدمات للشركة والتعرف على مدى مقدرة الشركة في سداد قيمة هذه السلع والخدمات خاصة عندما تكون بالأجل.

٥- **الجهات الحكومية:** مثل وزارة التجارة والصناعة، ودوائر ضريبة الدخل، ديوان المراقبة العامة للمعلومات المحاسبية، أجهزة التخطيط، الجهات الإشرافية والرقابية، والجهات التي تضع المعايير المهنية في المحاسبة والتدقيق، إذ إن البيانات المالية تزيد من ثقة هذه الجهات في القوائم المالية الخاصة بالشركات وعليه فإن حصيلة الدولة من الضرائب تكون على أساس أكثر دقة.

٦- **العاملون في الشركة:** ينصب اهتمام العاملين في الشركة على استمرار وظائفهم الذي لن يتحقق إلا في شركة ناجحة تضمن مستقبلهم الوظيفي ودليلهم في ذلك بيانات الشركة المالية.

٧- **الرأي العام والخبراء والباحثون والمستشارون الماليون والاقتصاديون.**

وحسب (عبدالعال، ٢٠٠٠، ص٤٠-٤١ ) فإن هؤلاء المستخدمين ينقسمون إلى مجموعتين من حيث مقدرتهم في الحصول على المعلومات من الشركة، وذلك على النحو التالي:

أ-بعض المستخدمين المحتملين الذين يتمتعون بالمقدرة في الحصول على المعلومات التي يحتاجونها مثل السلطات الضريبية، أجهزة التخطيط، الجهات الإشرافية والرقابية، والجهات التي تضع المعايير المهنية في

المحاسبة والتدقيق، ويكون لهذه الجهات الحق في طلب معلومات محددة تحتاج إليها للقيام بوظائفها.

٢- بعض المستخدمين الذين ليست لديهم المقدرة في إلزام الشركة بتزويدهم في المعلومات المالية وهم بقية المستخدمين

٨- **جهات أخرى:** ويمكن لأطراف أخرى أن تكون قادرة على إلزام شركات الأعمال بتقديم معلومات محددة للوفاء بحاجة خاصة، مثل البنوك وشركات التأمين التي تتفاوض مع الشركة لتقديم قرض كبير أو وضع خاص لصفقات في سوق الأوراق المالية، حيث تتمكن هذه الجهات من الحصول على المعلومات المطلوبة كشرط لإتمام العملية من خلال اتفاقيات المديونية الموقعة مع الشركة وغيرها من الاتفاقيات.(Delloitte & Sells,2006, p:21).

## ٢-٢-٤ الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

يعرف (القشي، والعبادي، ٢٠٠٩، ص١٥) الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بأنها (عبارة عن الصفات الواجب توافرها في المعلومات المحاسبية المقدمة في القوائم المالية، حتّى تصبح مفيدة لمتخذي القرار أو تصبح معلومات محاسبية ذات جودة).

يشير (القشي، والعبادي، ٢٠٠٩، ص١٥-٢٢) إلى أن أهم هذه الخصائص تتمثل بما يلي:

١- **الملاءمة: (Relevance)** هي مدى كفاءة التقارير والقوائم المالية ونجاحها في خدمة مستخدميها بقدرتها على توفير المعلومات الكافية والملاءمة لاتخاذ القرارات المناسبة، بحيث تتميز هذه المعلومات بأنها مناسبة لاتخاذ القرارات

وأنها تعرض بالشكل الصحيح وتتوفر بالوقت المناسب، ومدى نجاح التقارير في لعب دورها كمصدر يعتمد على درجة الإفصاح عن هذه المعلومات الملائمة، وأن تكون مفيدة في اتخاذ القرارات وإيصالهم للنتائج التي يرجونها من تلك المعلومات في اتخاذ قرار رشيدة، ولأجل تحقيق صفة الملاءمة يجب أن تتوافر الصفات النوعية الفرعية التالية:

أ- التوقيت المناسب (Timelines) : أي توصيل المعلومات لمتخذي القرار في الوقت الذي يمكنهم من تحقيق أكبر فائدة مرجوّة من هذه المعلومات.

ب- القدرة على التنبؤ (Prediction Value) : أن تعطي هذه المعلومات مؤشرات قوية عن المستقبل في الظروف الطبيعية وكلما كانت هذه المؤشرات قوية وقريبة للواقع فإنها تكون أكثر ملاءمة لأنها تتيح لمستخدميها المراقبة على الأداء المستقبلي ومعرفة الانحرافات ومواضعها وأسبابها والقيام بمعالجتها.

ج- التغذية الراجعة ( القدرة على إعادة التقييم ) (Feedback Value): تعد من مكونات أي نظام معلوماتي كذلك فهي من مكونات النظام المحاسبي، وذلك لما تمثله من أهمية على استمرار وتطور الشركة، وقد رأت المعايير المحاسبية الدولية أنه يجب على مستخدمي المعلومات أن يكونوا قادرين على مقارنة القوائم المالية للشركة عبر الزمن من أجل تحديد الاتجاهات في المركز المالي وفي الأداء

والتغيرات في المركز المالي، أي كلما توفرت في المعلومات التي يخرجها النظام سمة الارتدادية، ساهمت في تحسين وتطوير نوعية المخرجات المستقبلية، وكلما زادت قدرة النظام على التكيف مع الظروف المتغيرة باستمرار والتي تؤدي بالنهاية لتحسين نوعية وجودة المعلومات المحاسبية بشكل عام زادت من ملاءمة المعلومات لاتخاذ القرارات بشكل خاص.

٢- **الموثوقية: (Reliability)** وهي القدرة على اعتماد المعلومات المحاسبية والمالية من قبل مستخدميها بأقل درجة ممكنة من الخوف، إذ إن خاصية الوثوق بالمعلومة المكملة لخاصية الملاءمة ولتكون المعلومة مفيدة فإن المعلومات يجب أن تكون موثوقة ويعتمد عليها، وتمتلك المعلومات خاصية الوثوق إذا كانت خالية من الأخطاء الهامة والتحيز، ولكي تتحقق الثقة بالمعلومات المحاسبية يلزم توافر ثلاثة عناصر هي صدق التمثيل، قابلية التحقق، والحيادية وكما يلي:

أ- صدق التمثيل: إذ إن التمثيل الصادق يعني وجود درجة عالية من التطابق بين المعلومات والظواهر المراد التقرير عنها.

ب- إمكانية التحقق (Verifiability) : وتعني توافر شرط الموضوعية في القياس العلمي أي أن النتائج التي يتوصل إليها شخص معين يستطيع التوصل إليها شخص آخر بشرط استخدام نفس الأساليب في القياس والإفصاح.

ج- الحيادية (Neutrality) : وهي تعني تقديم حقائق صادقة دون حذف أو انتقاء للمعلومات لمصلحة فئة أو قرار معين.

## ٢-٢-٥ الأزمة المالية العالمية

تعد الأزمات الاقتصادية من أخطر التهديدات التي تواجه الدول والمجتمعات نظرًا لأنها تعمل على تدهور الأوضاع المعيشية للمواطنين، وعند حدوث مثل هذه الأزمات فإن الحكومات تستنفر كل جهودها وطاقاتها وإمكانياتها من أجل التقليل من أثارها السلبية، وإن كانت هذه الأزمات تمثل حالة استثنائية في المجتمعات، إلا أن جهود المؤسسات السياسية والاقتصادية تتوجه إليها (العمر،٢٠٠٢، ص٤٣).

ظهرت الأزمة المالية العالمية في الولايات المتحدة الأمريكية منذ شهر آب ٢٠٠٧، وقد كان السبب في ظهورها هو مشكلة الرهن العقاري، إذ إن العجز المتزايد في سداد الرهونات العقارية وعدم وجود ضمانات الشراء العقاري والتوسع في منح القروض العقارية، إضافة إلى المبالغة في تقدير العقار ضمن سجلات البنوك بشكل أكبر من القيمة الحقيقية لها، أدى إلى تعريض الملايين من التزامات الديون إلى الخطر بسبب ارتفاع القروض العقارية المقدمة وبشكل لا يغطي القيمة الحقيقية للعقار (عبدالله، ٢٠٠٨، ص٧٣).

وترجع أسباب الأزمات المالية والانهيارات في معظمها إلى انتشار الفساد الإداري والمحاسبي بصفة عامة والفساد المالي بصفة خاصة، مع مراعاة أن الفساد المحاسبي يرجع في أحد جوانبه الهامة إلى عملية التدليس إلى يمارسها المحاسبون

القانونيون وتأكيدهم على صحة القوائم المالية، وما تتضمنه من معلومات محاسبية وذلك على خلاف الحقيقة. كذلك اختلال هياكل التمويل وعشوائية الصرف ونقص الشفافية، وعدم الاهتمام بتطبيق المبادئ المحاسبية التي تستند على تطبيق مبدأ الشفافية وتحقق الإفصاح، في إظهار المعلومات المحاسبية لحقيقة الأوضاع المالية للشركة وغيرها من الممارسات غير السليمة، التي بمحصلتها تودي إلى عدم القدرة على توليد تدفقات نقدية داخلية كافية لسداد الالتزامات المستحقة عليها مما يوصلها إلى حالة الانهيار (الأسرج، ٢٠٠٨، ص١٩).

**٢-٢-٥-١ نشأة الأزمة المالية**

ظهرت الأزمة المالية العالمية في الولايات المتحدة الأمريكية منذ شهر آب ٢٠٠٧، وقد كان السبب في ظهورها هو مشكلة الرهن العقاري، إذ إن العجز المتزايد في سداد الرهونات العقارية وعدم وجود ضمانات الشراء العقاري والتوسع في منح القروض العقارية، إضافة إلى المبالغة في تقدير العقار ضمن سجلات البنوك بشكل أكبر من القيمة الحقيقية لها، أدى إلى تعريض الملايين من التزامات الديون إلى الخطر بسبب ارتفاع القروض العقارية المقدمة وبشكل لا يغطي القيمة الحقيقية للعقار (عبدالفضيل، ٢٠٠٩).

وقد كانت هذه الديون مضمنة ومباعة لبنوك استثمارية، مما أدى إلى إلحاق الضرر بهذه البنوك مثل وول ستريت وبير ستيرنز وليهمان براذرز وميريل لينش، كما ألحقت الضرر بإحدى أكبر شركات التأمين في العالم وهي شركة إيه أي جي، وبات التخوف من القائمين على النظام المصرفي شديداً من تعثر المقترضين في السداد، فقامت

المصارف بتخفيض عمليات الإقراض إلى الأفراد والمؤسسات التجارية، كما توقفت المصارف عن تقديم القروض العقارية وقروض السيارات، مما أثر سلبيا في نفوس العملاء والمستخدمين النهائيين وأدى إلى استنزاف السيولة من النظام المصرفي (عبدالله، ٢٠٠٨، ص٧٣).

انتقلت أثار الأزمة المالية من السوق العقارية إلى الشركات المالية إلى سوق الأسهم ومن ثم امتد إلى بقية الأنشطة الاقتصادية، وامتد تأثيرها بعد ذلك إلى العديد من الشركات والمصانع في أوروبا وآسيا، وطالت معظم الاقتصاديات العالمية وأصبح خطرها يهدد الأمن العالمي، وقد كان للازمة المالية انعكاسات سلبية على الأوضاع الاقتصادية، إذ أثر الانخفاض في الطلب العالمي على الصادرات (الصناعية، الزراعية، الخدمية)، إذ إن هذه الصادرات أظهرت نموا سالبا أثر على قدرة الاقتصاد وعلى النمو، بحيث لا يتوقع تحقيق معدل نمو ولا يمكن التنبؤ بمعدل الانخفاض في النمو بشكل دقيق، كما أن الأزمة المالية العالمية أثرت أيضا بشكل سلبي على التجارة العالمية، وقد اختلفت نسبة التأثير على حسب درجة انفتاح وتعامل الدولة مع الدول الخارجية (الأسرج، ٢٠٠٨، ص١٩).

**٢-٢-٥-٢ الأزمة المالية العالمية وأثرها على دولة الكويت**

لا يستطيع أحد أن ينكر بأن جميع دول العالم تأثرت بشكل مباشر بالأزمة المالية العالمية غير مسبوقة المثيل. والكويت كغيرها من الدول تأثرت بشكل مباشر من هذه الأزمة وقد أشار عدد من الباحثين إلى هذا الأمر.

يشير (موسى، ٢٠٠٩) في بحثه المقدم لمؤتمر المعهد العربي للتخطيط بأن العلاقة في تراجع أسعار النفط وعلاقته بالأزمة المالية العالمية غير واضح وتحديدا في دول الخليج العربي. وقد تأثرت دول الخليج وبما فيها دولة الكويت عن طريق عدد من القنوات:

١- التعرض المباشر لسوق العقارات أو الأوراق المالية المدعومة بالقروض الإسكانية.

٢- التعامل مع المؤسسات المالية الأمريكية المتعاملة في سوق العقارات

٣- تأثير الأزمة على متطلبات السيولة.

ويضيف (موسى، ٢٠٠٩) بأن معدلات نمو الناتج المحلي الكويتي تراجع من عام ٢٠٠٨ من ٥,٩ ليصبح عام ٢٠٠٩ ٥,٨ وأن معدل ارتباط الأزمة في الكويت مع الولايات المتحدة الأمريكية وصل إلى ٣٤% وأن هناك هبوطاً في أسعار الأسهم بشكل مستمر.

لقد تناول ديوان المحاسبة في دولة الكويت موضوع الأزمة من خلال دراسة (الرشيدي، والمضف ٢٠٠٩) تحت عنوان تداعيات الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨ وتأثيرها في الجهات الخاضعة لرقابة ديوان المحاسبة.

يشير (الرشيدي، والمضف ٢٠٠٩) بأن أسوأ أثر لهذه الأزمة في دولة الكويت هو انخفاض أسعار النفط، والذي أثر فعلا وبشكل غير مسبوق على المالية العامة للدول، مما انعكس وينعكس على المشاريع الإنشائية الحكومية، والمشتريات الحكومية من السلع

والخدمات، والذي سيؤدي إلى انعكاس سلبي على القطاع الخاص الذي يعتمد بشكل كبير على المناقصات الحكومية، وبالتالي انخفاض ربحيته وقد تأثرت وبشكل جوهري الشركات العقارية في الكويت، بسبب شح السيولة في السوق نتيجة تقليص خطوط الائتمان الممنوحة لهم في البنوك وشركات الاستثمار والذي بدوره أدى إلى انخفاض الطلب على العقار.

تشير الدراسات رغم أنه لا توجد علاقة مباشرة بين سوق الكويت للأوراق المالية العالمية والأسواق المالية العالمية، إلا أنه تأثر بالأزمة بشكل مباشر بسبب فقدان الثقة، وتولدت الأزمة النفسية التي سادت معظم الأسواق. وبالطبع ونتيجة لتأثر أسعار الأسهم فقد تأثرت بالتالي شركات الاستثمار في الكويت، إذ انعكس هذا التأثير بشكل سلبي على قيم أصولها(الرشيدي والمضف ٢٠٠٩).

يمكن تلخيص أثر الأزمة على دولة الكويت بما يلي: (الرشيدي والمضف ٢٠٠٩)

١- أسعار النفط: بما أن النفط هو المصدر الرئيسي لدولة الكويت بانخفاض على أسعاره أدى إلى تراجع في شتى مجالات الحياة الاقتصادية.

٢- القطاع المصرفي: قد يكون القطاع المصرفي أقل تأثراً بالأزمة، ولكن أي الأزمة انعكست عليه بتشديد سياساته الخاصة بمنح الائتمان، مما ولد ضعفاً بالسيولة لدى جميع القطاعات الخاصة.

٣- الاستثمارات الخارجية: من الصعب ولغاية الآن حصر خسائر الاستثمارات الخارجية، وخصوصا تلك الاستثمارات في دول العالم المتقدم التي تأثرت بالأزمة بشكل مباشر.

٤- الأيدي العاملة: مع تدني سعر النفط وتدني مستوى المؤشرات الاقتصادية، فقد ذهبت العديد من المؤسسات إلى تقليص الأيدي العاملة لديها وتخفيض الأجور وأمور أخرى تساهم بخفض تكاليفها.

**٢-٢-٥-٣ أسباب الأزمة المالية العالمية المتعلقة بمجال المحاسبة**

تعددت وجهات نظر الباحثين حول مسببات الأزمة المالية العالمية في العديد من البحوث والدراسات في مجال المحاسبة، وأهم هذه الأسباب أرجعها هؤلاء الباحثون إلى ضعف آليات الحوكمة وإدارة المخاطر، وكذلك التوسع في استخدام القيمة العادلة استنادا على الحكم الشخصي وكما يلي:

**أولا: ضعف آليات الحوكمة وإدارة المخاطر**

ترجع الأسباب المتعلقة بضعف آليات الحوكمة إلى ما يلي:

**١- عدم الالتزام بالمبادئ الأساسية للحوكمة:** يشير (Mardjono, 2005, p:272) إلى أن الانهيارات المالية التي حصلت في الولايات المتحدة الأمريكية كانت نتيجة عدم الالتزام بمبادئ الحوكمة (القابلية للمساءلة، والنزاهة، والكفاءة، والشفافية) بصورة سليمة وبالتطبيق على شركة انرون نلاحظ عدم الالتزام بهذه المبادئ بالاتي:

أ- القابلية للمساءلة: إذ تم انتهاكها من قبل مجلس إدارة الشركة، فلم يكن هناك أية مسئولية تجاه حملة الاسهم والذي تم تخفيض القيمة السوقية لاستثماراتهم وقت حصول الأزمة.

ب- النزاهة: إذ إن عدم إفصاح شركة انرون عن أنشطه التلاعب التي تم إخفاؤها من خلال الوحدات ذات الأغراض الخاصة وإخفاء الخسائر جاء عن عمد.

ج- الكفاءة: إذ تبين أن عمليات شركة انرون المتعلقة بالوحدات ذات الأغراض الخاصة لم تكن لأغراض الكفاءة ولكن في حالات كثيرة كان يتم تحويل أصول والتزامات من الميزانية العمومية وذلك لتحقيق مكاسب من هذا التحويل.

د- الشفافية: إذ لم تكن الشفافية موجودة في شركة انرون فلم يكن المستثمرون على علم بما يحدث في الشركة، ولم يتم توصيل معلومات للمستثمرين توضح درجة تعقد عمليات الشركة مع الوحدات ذات الأغراض الخاصة.

**٢- ضعف الدور الرقابي لهيكل الملكية على فعاليه آليات الحوكمه**

وتتمثل نواحي الضعف في الدور الرقابي لهيكل الملكية الدور الحوكمي لمجلس الإدارة ولجانه، إذ بينت نتائج الدراسة التي قام بها (Erkens, Hung Matos, 2009) أن تكوين وأثر هيكل مجلس الإدارة في وقوع أزمات مالية يؤثر عكسياً على معاناة الشركة لأزمات مالية، وبالتالي فإنه يمكن القول أن المجلس الذي يسيطر عليه أعضاء داخليون قد يفسر تعرض الشركة لأزمة مالية، كما أن ثنائية دور المدير التنفيذي الرئيسي

(العضو المنتدب) ورئيس مجلس الإدارة قد يفسر تعرض الشركة لأزمة مالية، كما أن معدل دوران المدير التنفيذي الرئيسي للشركات التي تعاني من أزمات يكون أعلى إذا كان نسبة الأعضاء الخارجيين أعلى، وإذا سيطر الداخليون على مجلس الإدارة فإنه يقل احتمال تغيير المدير التنفيذي الرئيسي، وبالتالي فإن دوران المدير التنفيذي الرئيسي يعتبر مؤشراً على فعالية مجلس إدارة الشركات التي تعاني من أزمات مالية. وفسر (Kanchel, 2007, p:740 ) سبب الضعف في هيكل الحوكمة إلى القصور في الوظائف الإشرافية للجان المراجعة، وأرجع ضعف الدور الإشرافي للجنة المراجعة إلى قلة اجتماعات لجنة المراجعة وقله أعضاء لجنة المراجعة ممن لديه خبرة مالية.

**٣- القصور في عمليه إدارة المخاطر وهيكل الرقابة والحوافز**

أشارت دراسة (Posner & Hopkins, 2009, p:52) على أن الدافع لوقوع مثل هذه الأزمة هو الانخفاض في أسعار العقارات في الولايات المتحدة مقارنة بحجم الائتمان الممنوح، بسبب عدم قدرة نظم إدارة المخاطر والقيود القانونية المفروضة في التنبيه ومنع الاقتصاد العالمي من الوقوع في هذه الأزمة، فقد اتضح أن عملية تقدير وإدارة المخاطر للشركات رديئة، وذلك بالنسبة للشركات المعقدة في هيكلها ولديها خسائر ضخمة، وان المديرين التنفيذيين غير قادرين على تقدير المخاطر، أو أنهم على معرفة وفهم للمخاطر ولكن يتخذون أحكاماً خاطئة تجاه المخاطر. في حين بينت دراسة (Sharfman & Szydlowski, 2009) مديري تلك الشركات في ظل الأزمة يحصلون على حوافز مرتفعة ( للحفاظ على المدير) فالأمر يتطلب ضرورة تعديل خطة الحوافز

وإلا سينتقل الأثر ويتطلب ذلك إجراءات حماية Claw backs لحملة الأسهم تطبق في سياق إجراءات التوظيف وفي سياق خطط الحوافز ذاتها، وقد بينت دراسة (Pomerantz, Mohr, 2009 ) أهمية دور الفاحص القانوني Forensic accountant وخبراء التلاعب fraud examiners وبرامج مقاومة التلاعب Anti-Fraud Program في زيادة فعالية آليات الحوكمة في الحد من الأشكال المختلفة للتلاعب التي عادة ما تصاحب الأزمات المالية، وتلعب برامج مقاومة التلاعب (مثل: إجراء فحص جنائي للعاملين المحتملين، توفير لجنة للمراجعة بمسئوليات إشرافية لمنع واكتشاف التلاعب) دوراً في جذب الاستثمارات والسيولة في ظل الأزمة المالية العالمية التي قد فرضت العديد من أنواع التلاعب ومن الضغوط على الإدارة أدت بدورها إلى زيادة فرص التلاعب مما يتطلب ضرورة تمشي توقعات المساهمين مع تصرفات الإدارة من خلال حوكمة الشركات وزيادة فعالية آليات الحوكمة والرقابة من خلال الاستعانة بالفاحص القانوني وخبراء التلاعب ممن لديهم خبرة مالية ومعرفة بالغش وطبيعة الأعمال وفى هيكل الرقابة الداخلية والنظام القانوني لتطوير نظام حوكمة متسق وضمان نسج أهداف وسياسات الحوكمة في هيكل الرقابة الداخلية ووضع نظام لمنع الغش وفحص حالات الغش الموجودة.

ويرى الباحث أنه من خلال دراسة تأثير وتأثر آليات الحوكمة المختلفة بالأزمة المالية العالمية، فإن الظروف التي قد خلقتها تلك الأزمة قد خلقت الدافع للمزيد من الشفافية والنزاهة كأحد المبادئ الأساسية للحوكمة وأحد ضمانات استعادة الثقة للمتعاملين

في سوق الأوراق المالية، من خلال الحد من أشكال التلاعب التي قد تصاحب الأزمة المالية، لذلك فإن تلك الأزمة قد خلقت العديد من الآثار على تشكيل مجلس الإدارة وخطط الحوافز، وعملية إدارة المخاطر بل وقد تركت آثارها على مهنة مراجعة الحسابات كإحدى آليات الحوكمة.

**ثانيا: التوسع في استخدام القيمة العادلة استنادا على الحكم الشخصي**

لقد فرض موضوع القيمة العادلة نفسه على النقاش المحاسبي بسبب الجدل الدائر حول أفضلية الميل إلى الملاءمة مقارنة بإمكانية الاعتماد على المعلومات باعتبارها الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية، وذلك من خلال دراسة أثر استخدام القيمة العادلة والتوسع في استخدام الحكم الشخصي ( والذي يمثل وفقا لمعيار المحاسبة الأمريكي رقم ١٥٧ المستوى الثالث والأقل موضوعية للقياس والتعبير عن القيمة العادلة ) على إتاحة الفرصة لإدارة الشركات لارتكاب التلاعب والإسراع بوقوع الأزمات المالية، وقد تنوعت أراء الباحثين بين مؤيد ومعارض لاستخدام القيمة العادلة وكما يلي:

**أ- الآراء التي لا تعتبر استخدام القيمة العادلة سبباً للأزمة المالية العالمية:**

وهذه الآراء دافعت عن محاسبة القيمة العادلة وأرجعت سبب الأزمة المالية العالمية لأسباب أخرى بخلاف استخدام القيمة العادلة مثل ضعف آليات الرقابة والحوكمة، حيث بينت نتيجة الدراسة التي قام بها كل من ( Barlev & Haddaol, 2003) أن أسباب انهيار شركة Enron ليس لقصور في نظام محاسبة القيمة العادلة ولكن القصور في التطبيق، إذ أوضحت نتائج الدراسة أن

شركة Enron قد أساءت ليس فقط في تطبيق القيمة العادلة ولكن أيضاً في تطبيق المحاسبة عن التكلفة التاريخية، وما يتعلق بها من اعتراف بالدخل واندماج المشروعات، كما خلصت الدراسة إلى أن العيب ليس في نظام المحاسبة عن القيمة العادلة ولكن في أن النظام الرقابي الموجود لا يناسبها ولكن يناسب المحاسبة عن التكلفة التاريخية بشكل أكبر، كما أن تطبيق نظام محاسبي مزدوج يجمع بين محاسبة التكلفة التاريخية ومحاسبة القيمة العادلة سوف يعطي الفرصة لإضعاف الرقابة وزيادة الفرص لتلاعب الإدارة، وتعتبر الخطوات التي يتخذها مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي AICPA تجاه مراجعة القيمة العادلة من الخطوات السليمة في هذا الاتجاه. وبينت دراسة (Trussel & Rose, 2009) أن هناك مبالغة في الانتقادات الموجهة للمعايير الجديدة المتعلقة بالقيمة العادلة فهناك أسباب متعددة للأزمة المالية منها الضغط الحكومي وتعقد الأدوات المالية المستخدمة، إذ إن سبب أزمة الرهن العقاري قد جاء نتيجة للضغط الذي مارسته الحكومة الفيدرالية على المؤسسات المالية لتخفيض معايير الإقراض.

**ب- الآراء التي تعتبر استخدام القيمة العادلة سبباً للأزمة المالية العالمية:**

وهذه الآراء انتقدت محاسبة القيمة العادلة وأرجعت سبب الأزمة المالية العالمية إلى استخدام القيمة العادلة، إذ بينت نتيجة دراسة (Halderman, 2006) وجود أثر للقيم العادلة على القوائم المالية لشركة انرون التي أعلنت عن تخفيضات write offs وإعادة صياغة للأرباح Re statement كبيرة في أكتوبر ونوفمبر ٢٠٠١، مما كان يشير إلى أن هناك غشاً محتملاً في مكان ما،

ومن فحص القوائم المالية الخاصة بالشركة اتضح أنها بعيدة في تمثيلها للحالة أو الأداء المالي الفعلي للشركة. وقد قامت شركة انرون بإخفاء خسائر كثيرة من خلال الاستخدام غير الملائم والمضلل للوحدات ذات الأغراض الخاصة والشراكات الخارجية، كما قامت باستخدام مكثف لمحاسبة القيمة العادلة، فقد كانت الميزانية العمومية لانرون تضم حسابات جارية وغير جارية بعنوان "أصول إدارة خطر السعر" price risk management assets والتي كانت أصول محاسبة القيمة العادلة لانرون، وقد قامت انرون في ١٩٩٢ بإقناع لجنة تداول الأوراق المالية أنها تستطيع استخدام محاسبة mark to market لتقييم المشتقات وعقود الغاز طويلة الأجل، وبذلك أعطت اللجنة لانرون الوسيلة التي تمنعها من استخدام المبادئ التقليدية، وقد قامت انرون بخصم القيمة الحالية لـــ ٢٩ عاماً من الدخل من عقود العملاء، وفى عام ٢٠٠٠ تضخمت أصول إدارة خطر السعر من ٥ بليون دولار إلى ٢١ بليون دولار وانخفض خطر تأخير السداد risk of default، كما أشارت الدراسة إلى أن استخدام انرون لمحاسبة القيمة العادلة خلقت فجوة توقيت بين الاعتراف بصافي الدخل والتدفقات النقدية الداخلة ذات الصلة، مما دفع انرون إلى تغطية هذه الفجوة من خلال الوحدات ذات الأغراض الخاصة.

كما انتقدت دراسة (Halderman, 2006, p:14) القيمة العادلة في أن المحاسبين ليسوا مؤهلين أو أكفاء للحكم على القيم العادلة للأصول أو الالتزامات غير

النقدية ويمكن معالجة ذلك من خلال الاعتماد على تقييمات من متخصصين خارجيين وتعتبر القيمة العادلة غير ناجحة، ولكن الفشل بالنسبة لانرون جاء بسبب عدم مطالبة انرون بالحصول على آراء خبراء تقييم خارجيين ومستقلين، كما قامت شركة انرون بخلق معاملات تتعلق بأصول ثابتة وبرامج حاسب ولم يكن لها أغراض الأعمال الحقيقية، ولكن كان الهدف من ذلك هو التلاعب وتحويل الدخل المستقبلي المتوقع إلى السنوات الحالية، بحيث تستطيع الإدارة تحقيق الربح من اتفاقيات الحوافز، كما رأت الدراسة أن القيمة العادلة قامت بتحويل التقرير المالي للشركات إلى مضاربة حول الأحداث المستقبلية ودفعت المحاسبين المستقلين إلى المضاربة حول ما إذا كانت مضاربات الشركة تعتبر معقولة.

كذلك بينت نتيجة دراسة (Benston, 2006, p:465) أن سبب أزمة شركة انرون جاءت من تطبيقها لمحاسبة القيمة العادلة وتحديداً للمستوى الثالث من التقييم حيث تنخفض خبرة محاسبي الشركة ومراجعيها المستقلين، وحيث يتم استخدام تقييمات على أساس التدفقات النقدية المخصومة وأدوات التقييم الأخرى التي يقدمها مديرو الشركة وليس بالإشارة إلى أسعار السوق، وقد رأت الدراسة أن استخدام انرون تقديرات القيمة العادلة وفقاً للمستوى الثالث لم يكن في بادئ الأمر بهدف تضليل المستثمرين، ولكن لتحفيز المديرين وتعويضهم عن المنافع الاقتصادية التي تم تحقيقها للمساهمين فقامت بإعادة تقييم عقود الطاقة لتعكس الابتكار في كيفية هيكلة هذه العقود على أن يتم التقرير عن الزيادة في القيمة في أرباح السنة الحالية، بعد ذلك قامت انرون بتطبيق إعادة التقييم

طبقاً للمستوى الثالث على أصول أخرى وعندما لم تكن عمليات انرون مربحة كما يتوقعها المديرون، جاءت إعادة التقييم بهدف تضخيم صافى الربح الذي يتم التقرير عنه، وقد دفع ذلك المديرين إلى استثمار موارد كثيرة في مشروعات مكلفة ويتم تشغيلها وتنفيذها بصورة رديئة ولكنها يمكن أن تكون قيمتها العادلة مرتفعة.

وأشارت الدراسة إلى أنه وبالرغم من أن محاسبة القيمة العادلة وفقاً لمبادئ المحاسبة المقبولة قبولاً عاماً تقتصر على الأصول المالية، إلا أن محاسبي شركة انرون استطاعوا الالتفاف حول هذا التقييد وتسجيل تقديرات القيمة الحالية لأصول أخرى باستخدام إجراءات يتم قبولها وربما تصميمها بواسطة مراجعها الخارجي آرثر أندرسون، وقد كان من المتوقع أن يشك مراجعها الخارجي في تقديرات الإدارة للقيمة العادلة وذلك كما هو مطالب في معياري العمل الثاني والثالث لمعايير المراجعة المتعارف عليها، كما يطالب معيار المراجعة ٥٧ أن يقوم المراجع بجمع الأدلة الكافية والملائمة للتأكد من أن طرق التقييم تعتبر مقبولة وأنه تم الإفصاح عن طرق التقدير والافتراضات الجوهرية، ولكن من الواضح أن المراجع الخارجي كان لديه حوافز نقدية قوية للاحتفاظ بعميله الذي كان يقدم له خدمات استشارية كثيرة بجانب المراجعة.

ويرى الباحث أن موقف القيمة العادلة مثير للجدل حيث يصعب القول إنها سبباً أو إنها ليست سبباً في الأزمة المالية العالمية، فالمشكلة ليست في القيمة العادلة في حد

ذاتها ولكن يمكن القول إن التطبيق السيء لمحاسبة القيمة العادلة كان له دور بارز في الانهيارات المالية التي حدثت، إضافة إلى وجود ضعف آليات الحوكمة وضعف الرقابة.

## ٢-٣ الدراسات السابقة

قام الباحث بالاطلاع على عدد من الأدبيات والدراسات التي ناقشت موضوع الدراسة الحالية، ومن هذه الدراسات ما يلي:

### ٢-٣-١ الدراسات باللغة العربية

- دراسة القشي، ظاهر، (٢٠٠٥). بعنوان: **انهيار بعض الشركات العالمية وأثرها في بيئة المحاسبة،**

هدفت هذه الدراسة إلى الاطلاع على، وتحليل أسباب انهيار إحدى شركات الطاقة الضخمة (شركة انرون Enron) والتي أدى انهيارها إلى انهيار أكبر شركة تدقيق في العالم (شركة ارثر اندرسون Arthur Andersen) لثبوت تورطها في التلاعبات المالية التي تمت في شركة انرون، ومن ثم الاطلاع على التغيرات التي حدثت مؤخرا على الحاكمية المؤسسية Corporate Governance بسبب تلك الانهيارات، ومعرفة تأثيرها على بيئة المحاسبة. استند الباحث في استقاء معلوماته لغاية إتمام هذا البحث على كل ما استطاع الحصول عليه من شبكة الانترنيت بما يخص الموضوع، وقد تم التوصل إلى النتائج التالية:

١- لم تكن المشكلة الرئيسية في انهيار الشركتين موضوع البحث تتعلق بوجود قصور بمعايير المحاسبة، أو معايير التدقيق، بل انحصرت في تدني أخلاقيات المهنيين.

٢- لقد كانت شركة التدقيق Arthur Andersen تقوم بعدة أعمال مزدوجة لشركة Enron الأمر الذي جعل عملية الانهيار سريعة، وهذه مخالفة صريحة.

٣- لقد كان هناك تقصير ملحوظ من قبل السوق المالي كجهاز للرقابة على الشركات المدرجة.

٤- وجود صعوبة كبيرة من قبل المدققين والشركات المدرجة في السوق المالي لتطبيق الحاكمية المؤسسية بمفهومها الحديث.

٥- المشكلة لا تكمن بالقوانين التي تحكم الحاكمية المؤسسية بشكل عام ولكنها تكمن بأخلاقيات الأشخاص مطبقي تلك القوانين.

- دراسة فاتح، سردوك، (٢٠٠٧). **دور المراجعة الخارجية للحسابات في النهوض بمصداقية المعلومات المحاسبية مع دراسة ميدانية.**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على إمكانية أن تساهم المراجعة الخارجية للحسابات في النهوض بمصداقية المعلومات المحاسبية، وتمثيلها بصحة وبعدالة للمركز المالي للمؤسسة ونتائج أعمالها، وملاءمتها لجميع الجهات المستفيدة من هذه المعلومات، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. وخلصت إلى عدة نتائج أهمها:

١- إن الوضعية الحالية التي تعيشها المؤسسات الاقتصادية، ومختلف المساعي الرامية للنهوض بوضعية هذه المؤسسات، وتأهيلها للاستجابة لمختلف التغيرات التي يشهدها الاقتصاد الوطني، تبعث على البحث ومحاولة التطرق إلى مجالات

تأهيل هذه المؤسسات في المجال المحاسبي، حيث إذ إن المراجعة على الخصوص تعتبر من أهم آلياته.

٢- إن المساعي الدولية للتوحيد والانسجام في أعمال المراجعة والمحاسبة بصفة عامة، أصبحت مطلبا إجباريا في ظل الانفتاح على اقتصاد السوق، وهذا ما يتطلب التحديد الدقيق لمراجعة الحسابات علماً ومهنة على المستوى الوطني.

٣- إن المتطلبات الحديثة للاقتصاد الوطني وازدياد الطلب على معلومات دقيقة وفعالة، تكرس الحاجة إلى اعتماد مراجعة الحسابات كوسيلة إثبات لمصداقية هذه المعلومات.

- دراسة، فاتح، دبلة، وعيشي، بن بشر، (٢٠٠٨). بعنوان: **حوكمة الشركات كأداة لضمان صدق المعلومة المالية والأنظمة المحاسبية وأثرها على مستوى أداء الأسواق.**

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهمية حوكمة الشركات كإطار تنظيمي لضمان صدق ونزاهة المعلومة المالية المعروضة وللحد من استخدامها بطريقة سلبية تمس بمصالح الأطراف الدائمة وذوي الحقوق في الشركة، وتناولت الأزمة المالية التي طبعت هذه السنوات الأخيرة بإفلاس العديد من الشركات والمؤسسات العالمية الكبرى، وأثارت مسألة مهمة جدا تتعلق بنوعية المعلومة المالية والمحاسبية وأهميتها على المستويين الجزئي والكلي، واستندت الدراسة على تحليل مضمون الكتب والدوريات المختلفة. وأشارت الدراسة إلى أن من إيجابيات هذه الفضائح المالية أنها بينت عدم وجود قواعد موضوعية ومستقلة في المجال المحاسبي، وأن الأنظمة المحاسبية المعمول بها ما هي إلا

صورة من الاتفاقيات التي تستلزم إصلاحا حقيقيا يمكن من تجنب هذه الانحرافات، خاصة الممارسات التي تهدف لعرض حسابات وهمية تتم بطرق خاصة تتبعها المؤسسة المعنية. حتى نضمن نزاهة المعلومة وصدقها وصحة الحسابات المعروضة ونضمن أيضا فعالية الأنظمة المحاسبية المستعملة، يجمع المتخصصون على ضرورة توفر أنظمة حوكمة للشركات تكون جيدة وتمنع تواطؤ المراجعين مع من لهم علاقات ومصالح في المؤسسة كأعضاء مجالس الإدارة والمستثمرين. كما أشارت إلى أن تفادي وقوع مثل هذه الأزمات في أسواقنا العربية لابد أن يمر حتما عن طريق:

١- إصلاح الأنظمة المحاسبية بمزيد من الانضباط والشفافية.

٢- إدخال أنظمة حوكمة شركات فعالة وإلزام الشركات بتطبيقها وما يرتبط بها من إصدار الدول للتشريعات والقوانين الضابطة لسوق المال والشركات، فالإطار القانوني للدولة لا بد وأن يكون حاميا، قويا ومرنا حتى نضمن بذلك أن مثل هذه الممارسات السلبية على مستوى السوق لا تؤدي إلى إخفاء ضياع القيمة وعدم جودة الرقابة الممارسة، وبالتالي صراعات المنفعة وانعدام الثقة بين الأطراف الدائمة (خاصة المستثمرين).

- دراسة مطر، محمد، ونور، عبدالناصر، والقشي، ظاهر، (٢٠٠٩)، بعنوان: **العلاقة المتبادلة بين معايير القيمة العادلة والأزمة المالية العالمية.**

هدفت هذه الدراسة إلى الاطلاع على حيثيات الأزمة المالية العالمية، وفحص مدى صحة الاتهام الموجه لمعايير المحاسبة الخاصة بالقيمة العادلة بأنها السبب الرئيس

وراء حدوثها، والاطلاع كذلك على جميع الإجراءات والتدابير المتخذة من قبل مجلسي معايير المحاسبة الدولية ومعايير المحاسبة المالية الأمريكية بهذا الخصوص.

لقد تم بناء منهجية الدراسة على بعدين رئيسيين، الأول على المنهج الوصفي حيث تناول الباحثون ومن خلال اطلاعهم على أراء الخبراء حول الأزمة رصد تلك الآراء بشكل علمي، وقد تم الاطلاع وتناول جميع الإجراءات المتخذة من قبل مجالس معايير المحاسبة، والثاني تم الاعتماد به على المنهج التحليلي، حيث نظم الباحثون استبانه متخصصة لرصد أراء أصحاب الاختصاص، ووضعت بمدونة محاسبية متخصصة خلال شبكة الانترنيت ومن ثم تم تحليل نتائجها. وقد تم التوصل لعدد من النتائج كان أهمها:

١- أن هذه الأزمة تتفرد من حيث الكم والنوعية، وأنها أثرت على جميع القطاعات من منطلق تأثر البنوك بها والتي تعد وسيطا لجميع القطاعات.

٢- أن هناك تخبطا ملحوظا بين الاقتصاديين في عدم قدرتهم على تحديد أسباب وتداعيات هذه الأزمة، وأكد الجميع بما فيهم عينة الدراسة على أنه ليس هناك علاقة لمعايير القيمة العادلة بالتسبب بالأزمة، وأنهم لا يوافقون على إيقاف التعامل بها، وأبدو كذلك تأييدهم لحقيقة أن مجالس معايير المحاسبة ومن خلال الشفافية التي تتمتع بها ستساهم وبشكل مباشر في الحد من تداعيات الأزمة المالية العالمية.

٣- يعتقد الباحثون بأن السبب الحقيقي وراء هذه الأزمة يتمثل في كل من الأزمة الأخلاقية وسوء الرقابة والتفرد السياسي والاقتصادي من قبل قطب وحيد (الولايات المتحدة الأمريكية).

- دراسة، مخلوف، احمد، (٢٠٠٩). بعنوان: **الأزمة المالية العالمية واستشراف الحل باستخدام مبادئ الإفصاح والشفافية وحوكمة الشركات من منظور إسلامي.**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى طبيعة الأزمة المالية العالمية وتقديم حلول باستخدام مبادئ الإفصاح والشفافية وحوكمة الشركات من منظور إسلامي، وبينت الدراسة أن الاقتصاد العالمي يمر منذ شهر آب 2008 م بأزمة مالية غير مسبوقة، نتجت عن مشكلة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية، التي تسببت فيها القروض العقارية الرديئة، وكذلك الشركات الصناعية العملاقة وليس أولها شركات صناعة السيارات، واتبع الباحث الأسلوب الوصفي التحليلي لبيانات الدراسة، التي بينت أن أحد الحلول المقترحة لمعالجة الآثار الناجمة عن هذه الأزمة هو ضرورة العودة إلى المفاهيم والأفكار الإسلامية في إدارة الاقتصاد، وما يبرر ذلك أن العديد من الدول الأوربية دعت إلى مجموعة من الإصلاحات ذات عمق إسلامي وإن اختلفت المسميات، فعلى سبيل المثال دعت حكومة أيسلندا إلى ضرورة سيطرة الدولة ممثلة في القطاع العام للإشراف وتطبيق الرقابة العامة على آليات وأدوات السوق. كما أن وزارة الخزانة الأمريكية تدرس أبرز ملامح نظام الصيرفة الإسلامية للاستفادة منه في الخروج من الأزمة المالية العالمية الراهنة. وكذلك الحكومة البريطانية التي دعت إلى عمليات الإصلاح الاقتصادي وضرورة تبني آليات جديدة للحد من آثار الأزمة المالية العالمية وهذه الآليات تستند إلى مفاهيم إسلامية مثل الشفافية والإفصاح وغيرها. وأيضا الولايات المتحدة الأمريكية،

قامت بتخفيض الفائدة على القروض لتصبح صفرا وذلك من أجل تشجيع الإنفاق وللحد من تباطؤ الاقتصاد وانكماشه.

- دراسة عواد، روحي وجدي، (٢٠١٠)، **محاسبة القيمة العادلة وآثرها على الأزمة المالية العالمية.**

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن أثر محاسبة القيمة العادلة على الأزمة المالية العالمية، وتكون مجتمع الدراسة من ضباط الائتمان والمحللين الماليين والمدققين الخارجيين، أما العينة وعدد أفرادها ١٣٥ فقد شملت ٤٧ من ضباط الائتمان، و٢٩ من المحللين الماليين، و٥٩ من المدققين الخارجيين. واستخدم الباحث استبانه ضمنها مجموعة من الأسئلة للوقوف على آراء عينة الدراسة بخصوص أسباب الأزمة المالية العالمية، ومدى تأثير محاسبة القيمة العادلة في حدوث تلك الأزمة وقد استخدم في تحليل بيانات الدراسة المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وتحليل التباين الأحادي. وأظهرت نتائج تحليل بيانات الدراسة ما يلي:

١- وجود أثر مهم لمحاسبة القيمة العادلة في إحداث الأزمة المالية العالمية حيث احتل المركز الثالث في الأهمية النسبية بين العوامل الأخرى التي اتفق عليها خبراء المال والاقتصاد أنها كانت وراء حدوثها.

٢- وجود مساهمة ذات دلالة إحصائية لتعديل المعيارين المحاسبين الدوليين ٣٩ و٤٠ في تقليص آثار الأزمة المالية العالمية.

٣- كشفت الدراسة عن أن تداعيات الأزمة المالية على البنوك التجارية في الأردن ومن ثم السياسات التي اتبعتها الحكومة وكذلك البنك المركزي للحد من أثار تلك الأزمة على الاقتصاد الوطني كانت السبب الداعي لانخفاض قيمة التسهيلات المصرفية التي تقدمها البنوك التجارية الأردنية لقطاع الأعمال.

وفي ضوء نتائج الدراسة اقترح الباحث مجموعة من التوصيات أهمها ضرورة التمسك بتطبيق منهج القيمة العادلة كأساس للاعتراف والقياس والإفصاح المحاسبي، ولكن مع إجراء بعض التعديلات في المعيارين المحاسبيين ٣٩ و ٤٠ وذلك من أجل ترشيد استخدام هذين المعيارين لدى تطبيق محاسبة القيمة العادلة في إعداد التقارير المالية.

- دراسة حمدان، شذى ربحي، (٢٠١٠)، بعنوان: **آثار وتداعيات الأزمة المالية العالمية على أداء الشركات العامة المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان: دراسة اختبارية.**

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة آثار وتداعيات الأزمة المالية العالمية على أداء الشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية، وكيفية التعامل معها، ومعالجة آثارها، وبيان مدى تأثر أرباح هذه الشركات وقيمتها السوقية، وحجم تداول أسهمها نتيجة الأزمة. وقد تكون مجتمع الدراسة من كافة الشركات المدرجة باستثناء الشركات التي لم تكن بياناتها كاملة من حيث الأرباح، أو القيمة السوقية، أو حجم التداول، حيث كانت ٢٢٤ شركة قدمت نتائج أعمالها من ربح أو خسارة، و ١٨٤

شركة للقيمة السوقية، و١٦٩ شركة لحجم التداول، لعامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ . واعتمدت الدراسة على تحليل المحتوى والمضمون للوصول إلى النتائج. وقد تم التوصل إلى عدد من النتائج أهمها:

١- أن الأزمة المالية العالمية ناتجة من تراكم الأخطاء والسياسات المالية، وهي ناتجة عن غياب دور الرقابة تزامنا مع غياب الأخلاقيات المهنية. والابتعاد عن الاستثمار في الأنشطة الاقتصادية الحقيقية، في الوقت الذي تعاظم فيه استخدام الأدوات المالية المبتكرة.

٢- أثرت الأزمة المالية العالمية على الأردن بصورة سلبية بخاصة على أرباح القطاعين المالي والخدمات، إذ بلغت نسبة التراجع في أرباح القطاع المالي ٤٨% بينما كانت نسبة التراجع لقطاع الخدمات ٢٠%. أما قطاع الصناعة فقد حقق نتائج إيجابية في بداية الأزمة، إذ كانت نسبة الارتفاع في أرباحه ٣٠% لكن آثار وتداعيات الأزمة تعمقت عليه في النصف الأول من عام ٢٠٠٩، إذ تراجعت أرباحه بنسبة ٤١,%

٣- كان أثر الأزمة المالية على أرباح القطاع المالي (البنوك، التامين، الخدمات المالية، العقارات ) الأكبر، إذ تراجعت أرباح كافة القطاعات الفرعية فيه وبنسب عالية.

## ٢-٣-٢ الدراسات باللغة الانجليزية

- دراسة ( Ronen, 2006 )

**A proposed corporate governance reform: Financial statements insurance**

هدفت الدراسة تقديم اقتراح لإصلاح حوكمة الشركة، من خلال التـــأمين علـــى خطر القوائم المالية، واعتمدت الدراسة على الاستبانة لجمع المعلومات، وبهدف استبعاد التعارض في المصالح التي تعد مصدر تهديد دائم للعلاقة بين مراقب الحسابات وعملائه، ومن ثم زيادة جودة القوائم المالية، ويتوقع أن يكون لهذا الاقتراح آثـــار إيجابيـــة علـــي أسعار الأوراق المالية، كما أن جودة القوائم المالية المتوقعة معه ستكون مرشداً جيداً أو مرشداً أفضل لتخصيص وتوزيع الموارد. وقد أكدت الدراسة على العديد من النقاط أهمها ما يلي:

١- يعتبر التعارض في المصالح المتأصل بين المراجع والعميل مشكلة كبرى في ظل حوكمة الشركات.

٢- مقترح إصلاح حوكمة الشركات "تأمين القوائم المالية ضد التضـــليل فيهـــا" يمكن المستثمر من الحصول على مبلغ التأمين، نتيجة اتخاذه قرارات خطأ بسبب التضليل في القوائم المالية.

٣- قيام الشركات في الصناعات المختلفة بالتأمين علي قوائمها، من خلال إجراء عقد تأمين مع شركة تأمين، مقابل دفع مبالغ مالية لشركة التـــأمين ( عـــلاوة)، ويضمن حصول المستثمر الذي يتخذ قرارات استثمارية خاطئة بناء على قـــوائم مالية مضللة على مبلغ التعويض.

٤- يجب أن يتم الإعلان عن كل من حدود الحماية والعلاوة للمستثمر.

٥- تقوم شركة التأمين بفحص العلاوة كما دل على انخفاض جودة القوائم المالية لتلك الشركة. ومن ثم فإنه كلما قل مبلغ العلاوة المدفوعة لشركة التـــأمين زادت جودة القوائم المالية.

- دراسة (Rezaee, 2009)

**Restoring public trust in the accounting profession by developing anti-fraud education, programs, and auditing**

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح الطرق التي تساعد على استعادة ثقة المجتمع (مستخدمي القوائم المالية) في القوائم المالية ومهنة المراجعة في المجتمع الأمريكي، خاصة بعد تفاقم مشكلة تعدد حالات الغش المالي وما تبعها من أثار سلبية على أسواق المال في الفترة الأخيرة. وذلك من خلال دراسة نظرية تحليلية للعديد من الدراسات والتنظيمات المهتمة بمهنة المحاسبة والمراجعة، لأن ثقة المجتمع في أحكام مراقبي الحسابات وسمعتهم تلعب دوراً مهماً في وظيفة المحاسبة والمراجعة كخدمة مضيفة للقيمة، من خلال إضفاء الثقة على القوائم المالية المنشورة. وفيما يلي أهم ما جاء بهذه الدراسة من نتائج:

١- ضعف ثقة المجتمع في التقارير المالية المنشورة ومهنة المراجعة يرجع إلى تعدد حالات الغش المالي بالقوائم المالية للشركات العامة(المسجلة بالبورصة)، وما تبع ذلك من إفلاس العديد من هذه الشركات.

٢- استعادة هذه الثقة مرة أخرى يتطلب جهوداً واعية ومدروسة لكل الأطراف الآتية: المشرعين، المنظمين، الجهات المسئولة عن إصدار معايير المراجعة، مجتمع الأعمال، مهنة المحاسبة.

- دراسة Hooghiemstra and Van Manen (2009) بعنوان:

**Supervisory Directors and Ethical Dilemmas: Exit or Voice?**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على بعض المشاكل الأخلاقية التي تواجه المدريرين المشرفين في الشركات، وقد أجريت الدراسة على ٢٥٠٠ من كبرى الشركات في هولندا. واعتمدت هذه الدراسة على المنهج التحليلي، من خلال استبانه متخصصة لرصد أراء المبحوثين حول مختلف القضايا الأخلاقية ومن ثم تم تحليل نتائج البيانات التي تم الحصول عليها من الميدان. وبينت النتائج أهمية تنامي القضايا الأخلاقية في جدلية حاكمية المنظمة، ومثل هذه القضايا يمكن أن تضع غير التنفيذيين من المديرين في مأزق عندما لا تشارك وجهة نظره لا من قبل أعضاء المجلس الإشرافي ولا من قبل مجلس الإدارة.

## ٢-٣-٣ ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

بعد أن قام الباحث باستطلاع الدراسات السابقة وجد أن جميع الدراسات لم تتناول موضوع انعكاس الأزمة المالية العالمية على ثقة مستخدمي البيانات المالية في مهنة المحاسبة، وبناء عليه يعتقد الباحث أن دراسته جديدة في هذا المجال وخصوصا في دولة الكويت.

# الفصل الثالث

## منهجية الدراســة

**٣-١ منهج الدراسة.**

**٣-٢ مجتمع الدراسة وعينتها.**

**٣-٣ المتغيرات الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة.**

**٣-٤ أدوات الدراسة.**

**٣-٥ صدق الأداة.**

**٣-٦ ثبات الأداة.**

**٣-٧ الأساليب الإحصائية.**

**٣-٨ أساليب جمع البيانات والمعلومات.**

# الفصل الثالث

# منهجية الدراســة

## ٣-١ منهجية الدراسة

بالنظر إلى طبيعة هذه الدراسة والأهداف التي تتوخى تحقيقها والتي تتناول أزمة الثقة التي يوليها مستخدمو البيانات المالية بمهنة المحاسبة في ظل الأزمة المالية العالمية، فإن الباحث اعتمد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، حيث قام بالاطلاع على الدراسات المختلفة في مجال الأخلاقيات التي تشمل الموضوعية والاستقلال والمصداقية والنزاهة والشفافية والكفاءة المهنية. وطبق المنهج التحليلي في تحليل الاستبيان الذي تم توزيعه كجانب من الدراسة التطبيقية، حيث تم تحديد العوامل المرتبطة بمهنة المحاسبة في دولة الكويت، وتم التعرف على العلاقة بين أزمة الثقة بمهنة المحاسبة وبين البيانات المحاسبية في ظل الأزمة المالية العالمية، وذلك من وجهة نظر ثلاث فئات رئيسية هي " مستخدمو البيانات المحاسبية (المستثمرين)، المديرون الماليون، ومدققو الحسابات".

## ٣-٢ مجتمع الدراسة وعينتها

يتكون مجتمع الدراسة من ثلاث فئات رئيسة هي:

١- **الفئة الأولى:** مستخدمو البيانات المحاسبية (المستثمرون) في الشــركات المســاهمة المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية، وقد تم اختيار عينة الدراسة من بين شركات الوساطة التي تستثمر في الشركات المساهمة البالغ عددها ( ١٨٠ ) شركة.

٢- **الفئة الثانية:** المديرون الماليون في الشركات المساهمة المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية، وقد تم توزيع الاستبانات إلى جميع هؤلاء المديرين الماليين في الشركات المساهمة البالغ عددها ( ١٨٠ ) شركة وبمعدل استبانة في كل شركة وبطريقة المسح الشامل.

٣- **الفئة الثالثة:** مدققو حسابات الشركات المساهمة المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية، وقد تم اختيارهم من مكاتب التدقيق العاملة في دولة الكويت والبالغ عددها (٤٣) مكتب تدقيق مرخص ومزاولاً للمهنة، حيث تم توزيع الاستبانات بمعدل استبانة واحدة في كل مكتب وبطريقة المسح الشامل.

أما بخصوص عينة الدراسة فقد تم اختيار عينة ممثلة من هذه الفئات، ويوضح الجدول رقم ( ٣-١ ) الإطار العام للدراسة ومجموع الاستبانات الموزعة والمستردة والصالحة للتحليل الإحصائي والنسب المئوية من إجمالي عدد الاستبيانات الموزعة.

**الجدول ( ٣-١ )**

**مجموع الاستبانات الموزعة والمستردة والصالحة للتحليل**

| الفئة | الاستبيانات الموزعة | | الاستبيانات المستردة | | الاستبيانات الصالحة للتحليل | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | العدد | النسبة% | العدد | النسبة% | العدد | النسبة% |
| المستثمرون | ١٨٠ | %١٠٠ | ١٣١ | %٧٢,٨ | ١٢٧ | %٧٥,٥ |
| المديرون الماليون | ١٨٠ | %١٠٠ | ١٣٩ | %٧٧,٢ | ١٣٥ | %٧٥ |
| مدققو الحسابات | ٤٣ | %١٠٠ | ٣٨ | %٨٨,٤ | ٣٦ | %٨٣,٧ |
| **المجموع** | **٤٠٣** | **%١٠٠** | **٣٠٨** | **%٧٦,٤** | **٢٩٨** | **%٧٣,٩** |

**المصدر**: الجدول من إعداد الباحث.

## ٣-٣ المتغيرات الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة

تم اختيار مجموعة من المتغيرات الشخصية والوظيفية للمستثمرين والمديرين الماليين ومدققي الحسابات، من أجل بيان بعض الحقائق المتعلقة بهذه الفئة، وتبين النتائج في الجداول التالية خصائص أفراد عينة الدراسة، من حيث ( جهة العمل، الشهادات الأكاديمية، التخصص، سنوات الخبرة، الشهادات المهنية ).

**الجدول (٣-٢ )**

**توزيع عينة الدراسة من المستثمرين والمديرين الماليين ومدققي الحسابات**

**حسب جهة العمل**

| ***الفئات والمسميات*** | **المستثمرين** | | **المديرين الماليين** | | **مدققو الحسابات** | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | **التكرار** | **النسبة%** | **التكرار** | **النسبة%** | **التكرار** | ***النسبة%*** |
| شركة مساهمة عامة | ٢١ | ١٦,٥ | ١٣٥ | ١٠٠ | – | – |
| مكتب تدقيق | ٣ | ٢,٣ | – | – | ٣٦ | ١٠٠ |
| شركات وساطة | ١٠٣ | ٨١,٢ | – | – | – | – |
| جهة رقابة وإشراف | – | – | – | – | – | – |
| أخرى | – | – | – | – | – | – |
| **المجموع** | **١٢٧** | **١٠٠** | **١٣٥** | **١٠٠** | **٣٦** | **١٠٠** |

يظهر الجدول رقم (٣-٢ ) نتائج الدراسة المتعلقة بالشهادات الأكاديميـــة، وقـــد أظهرت النتائج ما يلي:

١- **المستثمرون:** بلغت أعلى نسبة ٨١,٢% بالنسبة لجهة العمل في شركات الوساطة ثم العاملين في الشركات المساهمة العامة وبنسبة بلغت ١٦,٥%، ثم العاملين فـــي مكاتـــب التدقيق وبنسبة بلغت ٢,٣ من إجمالي حجم العينة.

٢- **المديرون الماليون:** بلغت نسبة ٨٨,٢ نسبة عينة الدراسة من المديرين الماليين من العاملين في الشركات المساهمة وبنسبة مطلقة ١٠٠% .

٣- **مدققو الحسابات:** بلغت نسبة عينة الدراسة من مدققي الحسابات من العـــاملين فـــي مكاتب التدقيق وبنسبة مطلقة بلغت ١٠٠ في المائة.

**الجدول (٣-٣ )**

**توزيع عينة الدراسة من المستثمرين والمديرين الماليين ومدققي الحسابات**

**حسب الشهادات الأكاديمية**

| ***الفئات والمسميات*** | **المستثمرون** | | **المديرون الماليون** | | **مدققو الحسابات** | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | **التكرار** | **النسبة%** | **التكرار** | **النسبة%** | **التكرار** | ***النسبة%*** |
| ثانوية عامة. | 15 | ١١,٨ | ٤ | ٢,٩ | – | – |
| دبلوم متوسط. | 29 | ٢٢,٨ | ٣٧ | ١٩,٤ | ٧ | ١٩,٤ |
| بكالوريوس. | ٥٩ | ٤٦,٥ | ٨٢ | ٦٠,٧ | 26 | ٧٢,٢ |
| ماجستير. | 18 | ١٤,٢ | ٢٣ | ١٧ | ٣ | ٨,٤ |
| دكتوراه. | ٦ | ٤,٧ | ٣ | ٢,١ | – | – |
| **المجموع** | **١٢٧** | **١٠٠** | **١٣٥** | **١٠٠** | **٣٦** | **١٠٠** |

يظهر الجدول رقم (٣- ٣ ) نتائج الدراسة المتعلقة بالشهادات الأكاديمية، وقد تم توزيعها إلى خمس فئات تبدأ بشهادة الثانوية العامة وتنتهي بدرجة الدكتوراه. وقد أظهرت النتائج ما يلي:

١- **المستثمرون:** بلغت أعلى نسبة ٤٦,٥% لحملة درجة البكالوريوس ثم حملة درجة الدبلوم المتوسط وبنسبة بلغت ٢٢,٨ %، بعدها جاء حملة درجة الماجستير وبنسبة بلغت ١٤,٢ %، ثم جاء بعدها حملة درجة الثانوية العامة وبنسبة بلغت ١١,٨ %، وأخيرا جاء حملة الدكتوراه وبنسبة بلغت ٤,٧ من إجمالي حجم العينة. ونستنتج مما سبق أن عينة الدراسة مؤهلة علمياً بشكل جيد مما قد ينعكس في إجاباتها بمصداقية عالية.

٢- **المديرون الماليون:** بلغت أعلى نسبة ٦٠,٧% لحملة درجة البكالوريوس ثم حملة درجة الدبلوم المتوسط وبنسبة بلغت ٢٧,٣%، بعدها جاء حملة درجة الماجستير وبنسبة بلغت ١٧ %، ثم جاء بعدها حملة درجة الثانوية العامة وبنسبة بلغت ٢,٩%، وأخيرا جاء حملة الدكتوراه وبنسبة بلغت ٢,١ من إجمالي حجم العينة. ونستنتج مما سبق أن عينة الدراسة مؤهلة تأهيلا جيداً مما يجعل إجاباتها ذات مصداقية جيدة.

٣- **مدققو الحسابات:** بلغت أعلى نسبة ١٩,٤% لحملة درجة البكالوريوس ثم حملة درجة الدبلوم المتوسط وبنسبة بلغت ٢٧,٣%، بعدها جاء حملة درجة الماجستير وبنسبة بلغت ٨,٤%، فيما خلت العينة من حملة درجة الثانوية العامة وحملة درجة الدكتوراه.

ويمكن القول بشكل عام إن ارتفاع مستوى التحصيل العلمي لأفراد العينة المشمولة بالدراسة أصبح مطلبا أساسياً، سيما أن العمل في الشركات يتطلب الحصول على درجة علمية مناسبة واكتساب معارف تؤهل المعنيين للتعامل مع مختلف القضايا والحالات التي تواجه شركاتهم.

**الجدول (٣-٤ )**

**توزيع عينة الدراسة من المستثمرين والمديرين الماليين ومدققي الحسابات حسب التخصص**

| ***الفئات والمسميات*** | **المستثمرون** | | **المديرون الماليون** | | **مدققو الحسابات** | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | **التكرار** | **النسبة%** | **التكرار** | **النسبة%** | **التكرار** | ***النسبة%*** |
| محاسبة. | 26 | ٢٠,٥ | ٤٧ | ٣٤,٨ | ١٩ | ٥٢,٨ |
| ادارة اعمال. | ٤٥ | ٣٥,٤ | ٥ | ٣,٧ | ٢ | ٥,٥ |
| علوم مالية ومصرفية. | ١٩ | ١٤,٩ | ٢٤ | ١٧,٨ | ٣ | ٨,٤ |
| تسويق. | ٣ | ٢,٤ | – | – | – | – |
| ادارة مالية. | ٢٣ | ١٨,١ | ٥٢ | ٣٨,٥ | ١٢ | ٣٣,٣ |
| تخصصات مختلفة. | ١١ | ٨,٧ | ٧ | ٥,٢ | – | – |
| **المجموع** | **١٢٧** | **١٠٠** | **١٣٥** | **١٠٠** | **٣٦** | **١٠٠** |

يظهر الجدول رقم (٣- ٤ ) نتائج الدراسة المتعلقة بالتخصص. وقد أظهرت النتائج ما يلي:

١- **المستثمرون:** بلغت أعلى نسبة ٣٥,٤ % لتخصص إدارة الأعمال ثم جاء تخصص المحاسبة بنسبة بلغت ٢٠,٥ %، بعدها جاء تخصص الإدارة المالية وبنسبة بلغت ١٨,١ %، ثم جاء بعدها العلوم المالية والمصرفية وبنسبة بلغت ١٤,٩%، وأخيرا جاء تخصص التسويق بنسبة بلغت ٢,٤، فيما ظهر ما نسبته ٨,٧ من تخصصات مختلفة.

٢- **المديرون الماليون:** بلغت أعلى نسبة ٣٨,٥% لتخصص الإدارة المالية ثم جاء تخصص المحاسبة وبنسبة بلغت ٣٤,٨ %، بعدها جاء تخصص العلوم المالية والمصرفية وبنسبة بلغت ١٧,٨ %، ثم جاء بعدها تخصص إدارة أعمال وبنسبة بلغت ٣,٧%، وخلت العينة من تخصص التسويق، فيما ظهر ما نسبته ٥,٢ من تخصصات مختلفة.

٣- **مدققو الحسابات:** بلغت أعلى نسبة ٥٢,٨ % لتخصص المحاسبة ثم جاء تخصص الإدارة المالية وبنسبة بلغت ٣٣,٣ %، بعدها جاء تخصص العلوم المالية والمصرفية وبنسبة بلغت ٨,٤ %، ثم جاء بعدها إدارة الأعمال وبنسبة بلغت ٥,٥ %، وخلت العينة من تخصص التسويق.

وهذا مؤشر على أن عينة الدراسة مؤهلون من ناحية تخصص المحاسبة وهـــذا يمنحهم القدرة على العمل في المجال المحاسبي، وبالتالي فإن ذلك يمنحهم ميزة إضـــافية في القدرة على التعامل مع الأرقام المحاسبية.

**الجدول (٣-٥ )**

**توزيع عينة الدراسة من المستثمرين والمديرين الماليين ومدققي الحسابات حسب سنوات الخبرة**

| ***الفئات والمسميات*** | **المستثمرون** | | **المديرون الماليون** | | **مدققو الحسابات** | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | **التكرار** | **النسبة%** | **التكرار** | **النسبة%** | **التكرار** | ***النسبة%*** |
| اقل من ٥ سنوات | 12 | ٩,٥ | ٢٥ | ١٨,٥ | ٦ | ١٦,٧ |
| ٥ سنوات أقل من١٠ سنوات | ٣١ | ٢٤,٤ | ٣٧ | ٢٧,٤ | ٩ | ٢٥ |
| ١٠سنوات أقل من١٥ سنة | ٤4 | ٣٤,٦ | ٣٢ | ٢٣,٧ | 7 | ١٩,٤ |
| ١٥ سنة أقل من٢٠ سنة | ٢٣ | ١٨,١ | ٢٢ | ١٦,٣ | ١١ | ٣٠,٥ |
| أكثر من ٢٠ سنة | ١٧ | ١٣,٤ | ١٩ | ١٤,١ | ٣ | ١٢ |
| **المجموع** | **١٢٧** | **١٠٠** | **١٣٥** | **١٠٠** | **٣٦** | **١٠٠** |

يظهر الجدول رقم (٣-٥ ) نتائج الدراسة المتعلقة بعدد سنوات الخبرة، وقد تـــم توزيع سنوات الخبرة إلى خمس فئات تبدأ بفئة من أقل من ٥ سنوات وتنتهي بفئة أكثـــر من ٢٠ سنة. وقد أظهرت النتائج ما يلي:

١- **المستثمرون:** بلغت أعلى نسبة ٣٤,٦ % للفئة التي تقع بين ١٠ سنوات- أقل من ١٥ سنة، ثم جاءت الفئة من ٥ سنوات اقل من١٠ سنوات وبنسبة بلغت ٢٤,٤ %، بعدها جاءت الفئة ١٥ سنة أقل من٢٠ سنة وبنسبة بلغت ١٨,١%، ثم الفئة أكثر من ٢٠ سنة وبنسبة ١٣,٤%، وأخيرا فئة أقل من ٥ سنوات وبنسبة بلغت ٩,٥ من إجمالي حجم العينة.

٢- **المديرون الماليون:** بلغت أعلى نسبة ٢٧,٤ % للفئة التي تقع بين ٥ سنوات أقل من١٠ سنوات، ثم جاءت ١٠سنوات اقل من١٥ سنة وبنسبة بلغت ٢٣,٧ %، بعدها جاءت الفئة أقل من ٥ سنوات وبنسبة بلغت ١٨,٥%، ثم الفئة ١٥ سنة أقل من٢٠ سنة وبنسبة ١٦,٣%، وأخيرا فئة أكثر من ٢٠ سنة وبنسبة بلغت ١٤,١من إجمالي حجم العينة.

٣- **مدققو الحسابات:** بلغت أعلى نسبة ٣٠,٥ % للفئة التي تقع بين ١٥ سنة أقل من٢٠ سنة، ثم جاءت ٥ سنوات أقل من١٠ سنوات وبنسبة بلغت ٢٥ %، بعدها جاءت الفئة ١٠سنوات أقل من١٥ سنة وبنسبة بلغت ١٩,٤%، ثم الفئة أقل من ٥ سنوات وبنسبة ١٦,٧%، وأخيرا فئة أكثر من ٢٠ سنة وبنسبة بلغت ١٢% من إجمالي حجم العينة.

وتدل هذه النتائج على أن أفراد عينة الدراسة يتمتعون بخبرة جيدة، مما يـــنعكس إيجابًا على نتائج الدراسة.

**الجدول (٣-٦ )**

**توزيع عينة الدراسة من المستثمرين والمديرين الماليين ومدققي الحسابات حسب الشهادات المهنية**

| ***الفئات والمسميات*** | **المستثمرون** | | **المديرون الماليون** | | **مدققو الحسابات** | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | **التكرار** | **النسبة%** | **التكرار** | **النسبة%** | **التكرار** | ***النسبة%*** |
| CFA | ٦ | ٤,٧ | ٢٤ | ١٧,٨ | ٤ | ١١.١ |
| CISA | ٣ | ٢,٤ | ٢٢ | ١٦,٣ | 3 | ٨.٣ |
| CMA | ٣ | ٢,٤ | ١٧ | ١٢,٦ | ٧ | ١٩.٤ |
| CPA | ١٥ | ١١,٧ | ٤٦ | ٣٤ | 11 | ٣٠.٦ |
| CIA | ٢ | ١,٦ | ١٦ | ١١,٨ | ٩ | ٢٥ |
| لا يحمل شهادة مهنية | ٩٨ | ٧٧,٢ | ١٠ | ١٣,٥ | ٢ | ٥,٦ |
| **المجموع** | **١٢٧** | **١٠٠** | **١٣٥** | **١٠٠** | **٣٦** | **١٠٠** |

يظهر الجدول رقم (٣-٦ ) نتائج الدراسة المتعلقة بعدد بالشهادات المهنية. وقـــد أظهرت النتائج ما يلي:

١- **المستثمرون:** بلغت أعلى نسبة ١١,٧ % لحملة الشهادة المهنية CPA، ثم جاء حملة الشهادة المهنية CFA وبنسبة بلغت ٤,٧ %، بعدها جاء حملة الشهادة المهنية CISA وبنسبة بلغت ٢,٤ %، ثم جاء بعدها حملة الشهادة المهنية CMA، وبنسبة بلغت ٢,٤%، وجاء بعدها حملة الشهادة المهنية CIA وبنسبة بلغت ١,٦%، فيما بلغت نسبة الذين لا يحملون شهادات مهنية ٧٧,٢% من إجمالي حجم عينة المستثمرين المبحوثة.

٢- **المديرون الماليون:** بلغت أعلى نسبة ٣٤ % لحملة الشهادة المهنية CPA، ثم جاء حملة الشهادة المهنية CFA وبنسبة بلغت ١٧,٨ %، بعدها جاء حملة الشهادة المهنية CISA وبنسبة بلغت ١٦,٣%، ثم جاء بعدها حملة الشهادة المهنية CMA وبنسبة بلغت ١٢,٦%، فيما بلغت نسبة الذين لا يحملون شهادات مهنية ١٣,٥% من إجمالي حجم عينة المديرين الماليين المبحوثة.

٣- **مدققو الحسابات:** بلغت أعلى نسبة ٣٠,٦ % لحملة الشهادة المهنية CPA، ثم جاء حملة الشهادة المهنية CFA وبنسبة بلغت ١١,١ % جاء حملة الشهادة المهنية CIA وبنسبة بلغت ٢٥%، ثم جاء بعدها حملة الشهادة المهنية CMA وبنسبة بلغت ١٩,٤%، ثم جاء بعدها حملة الشهادة المهنية CFA وبنسبة بلغت ١٩,٤%، ثم جاء بعدها حملة الشهادة المهنية CFA وبنسبة بلغت ١١,١%، ثم جاء بعدها حملة الشهادة المهنية CISA وبنسبة بلغت ٨.٣%، فيما بلغت نسبة الذين لا يحملون شهادات مهنية٥,٦ % من إجمالي حجم عينة مدققي الحسابات. وهذا يدل على أن غالبية العينة المبحوثة وخاصة من

المديرين الماليين ومدققي الحسابات هم من حملة الشهادات المهنية في التـــدقيق، الأمـــر الذي يمنحهم قدرات إضافية للقيام بأعباء مهنة المحاسبة.

### ٣-٣ أدوات الدراسة

قام الباحث بتصميم استبانة خاصة بالدراسة الحالية، وذلك للتعرف علـــى مـــدى وجود أزمة بالثقة التي يوليها مستخدمو البيانات المالية بمهنة المحاسبة في دولة الكويت في ظل الأزمة المالية العالمية، وذلك من وجهة نظر عينة الدراسة، حيث قـــام الباحـــث بتطوير هذه الأداة لتغطي الفرضيات التي سوف تسند عليها، وباستخدام عبارات تقييمية لتحديد إجابات عينة الدراسة وعلى مقياس ليكرت الخماسي ذي المستويات الخمسة، بعد قراءة موسعة للدراسات التي تتناول أزمة الثقة بمهنة المحاسبة، والاطلاع علـــى بعـــض المراجع المتخصصة في هذا المجال.

### ٣-٤ صدق الأداة

وهو اختبار قدرة الباحث على قياس ما هو مطلوب قياسه بحيث يضـــمن عـــدم تسرب التحيز أو الخطأ، في أي مرحلة من المراحل التي قد تؤثر على صلاحية الأدوات المنهجية المستخدمة للدراسة، وبالتالي ارتفاع مستوى الثقة فيها، ولتحقيق ذلـــك اعتمـــد الباحث على الأسئلة المرتبطة ببعضها، وذلك للتأكد من مدى اتساق إجابتها حتى تعكـــس أهداف الدراسة وتساؤلاتها، وللتأكد من مدى صلاحية الاستبانة كأداة لجمع البيانات سيتم اختبارها كالتالي:

١- تم عرض الاستبانة على عدد من الأساتذة والخبراء المختصين بعلم الإدارة والمحاسبة للحكم على مدى صدقها الظاهري والمنطقي وعلى مدى صـــلاحيتها

كأداة لجمع البيانات، ليتم بعد ذلك إجراء التعديلات المقترحة من المختصين قبل توزيعها على عينة الدراسة.

٢- تم عرض الاستبانة على بعض الخبراء الممارسين في مجـــالات المحاســـبة ومناهج البحث.

## ٣-٥ ثبات الأداة

تم اختبار مدى الاعتمادية على أداة جمع البيانات باستخدام معامل كرونباخ ألفا، وقد بلغت درجة اعتمادية هذه الاستبانة حسب معيار كرونباخ ألفـــا ( ٩٢,٦ %) وهـــي نسبة ممتازة لاعتماد نتائج هذه الدراسة، والجدول رقم ( ٣-٧ ) يوضـــح معـــاملات الثبات لمتغيرات الدراسة.

**الجدول ( ٣-٧ )**

**قيمة معاملات الثبات لمتغيرات الدراسة**

| ***تسلســـــــل الفقرات*** | **اسم المتغير** | ***معامل الثبات كرونباخ ألفا %*** |
|---|---|---|
| ١ - ٢٠ | أسباب الأزمة المالية العالمية | % ٩٠,١٧ |
| ٢١ - ٣٦ | التداعيات المستقبلية للأزمة المالية العالمية | % ٩٢,٢٢ |
| ٣٧- ٥٠ | الحلول لإعادة ثقة مستخدمي البيانات المالية | % ٩٥,٣٧ |
| **١-٥٠** | **معامل الثبات** | **% ٩٢,٦** |

ولاختبار مقياس الاستبانة فقد تم اعتماد مقياس ليكرت المكون من خمس درجات لتحديد درجة الأهمية النسبية لكل بند من بنودها، وكما هو موضح في الجدول رقم (٣-٨).

**الجدول رقم ( ٣-٨ )**

**اختبار مقياس الاستبانة**

| الدرجة | ١ | ٢ | ٣ | ٤ | ٥ |
|---|---|---|---|---|---|
| **مستوى الملاءمة** | معدومة | ضعيفة | متوسطة | عالية | عالية جدا |

كما تم وضع مقياس ترتيبي لهذه الأرقام لإعطاء الوسط الحسابي مدلولاً باستخدام المقياس الترتيبي للأهمية، وذلك للاستفادة منها فيما بعد عند تحليل النتائج، وذلك كما هو موضح بالجدول رقم ( ٣-٩ ).

**الجدول رقم ( ٣-٩ )**

**مقياس لتحديد الأهمية النسبية للوسط الحسابي**

| الوسط الحسابي | الأهمية النسبية |
|---|---|
| أقل من ٢ | معدومة |
| ٢-أقل من ٣ | متدنية |
| ٣- أقل من ٣,٧٥ | متوسطة |
| ٣,٧٥ أقل من ٤,٥ | عالية |
| ٤,٥- أقل من ٥ | عالية جدا |

## ٣-٦ الأساليب الإحصائية

تمت الاستعانة بالأساليب الإحصائية ضمن البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية (SPSS) لمعالجة البيانات التي تم الحصول عليها من خلال الدراسة الميدانية للعينة المبحوثة، وتحديدا فإنه تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

**١- مقاييس النزعة المركزية:**

- الوسط الحسابي mean: بهدف التعرف على تقييمات المبحوثين لكل فقرة.

٢- **الإحصاء الوصفي**: Descriptive Statistics، وذلك لوصف أراء عينة الدراسة حول متغيرات الدراسة ويتضمن:

- النسب المئوية (Percentages): لاستنباط اتجاهات البيانات المبوبة حسب كل فقرة من فقرات الدراسة، وذلك لتدعيم صحة الفرضيات الأساسية أو عدم صحتها.

- جداول التوزيع التكراري (Frequencies): وهي تعكس مدى تركز الإجابات لصالح أو لغير صالح فرضية معينة.

٣- **اختبار t-test:** (One sample t- test) حيث استخدم الباحث هذا الاختبار للمقارنات الثنائية وفي اختبار فرضيات الدراسة.

٤- **اختبار تحليل التباين الأحادي:** ( Anova ) لاختبار الفروق ذات الدلالة الإحصائية حول آراء عينة الدراسة.

## ٣-٧ أساليب جمع البيانات والمعلومات

لتحقيق أهداف الدراسة واختبار الفرضيات فإن الباحث تعامل مع نوعين من البيانات هما البيانات الثانوية والبيانات الأولية:

**البيانات الأولية:** وهي البيانات التي قام الباحث بجمعها من خلال الدراسة الميدانية وباستخدام استبانة خطية تم تصميمها لغرض الدراسة الحالية، حيث تم توزيع الاستبانات على عينة الدراسة من خلال الباحث شخصيا.

**البيانات الثانوية:** وهي البيانات التي استخدمها الباحث للحديث عن أزمة الثقة بمهنة المحاسبة، وكذلك الأزمة المالية العالمية، وذلك بالرجوع إلى المصادر المكتبية المختلفة للاطلاع عليها، ومن هذه المصادر ما يلي:

١- المراجع والمصادر المتعلقة بالثقة والكتب العلمية والمنهجية المختصة في علم الإدارة والمحاسبة.

٢- الدوريات العالمية المتخصصة والنشرات التي كتبت حول أزمة الثقة والأزمة المالية العالمية، بالإضافة إلى الإحصاءات الرسمية الصادرة عن الجهات المختصة.

٤- الرسائل العلمية (ماجستير ودكتوراه) التي تبحث في بالمصداقية والنزاهة والشفافية وغيرها من معايير الثقة.

٥- التقارير الصادرة عن الهيئات المختصة ومراكز الأبحاث الكويتية والدولية.

٦- الإنترنت والمواقع الالكترونية.

# الفصل الرابع

# عرض البيانات وتحليلها واختبار الفرضيات

## ٤-١ التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

٤-١-١ نتائج التحليل الخاصة بأسباب الأزمة المالية العالمية.

٤-١-٢ نتائج التحليل الخاصة بالتداعيات المستقبلية للأزمة المالية العالمية.

٤-٢-٣ نتائج التحليل الخاصة بالحلول لإعادة ثقة مستخدمي البيانات المالية.

## ٤-٢ اختبار الفرضيات

٤-٢-١ اختبار الفرضية الأولى.

٤-٢-٢ اختبار الفرضية الثانية.

٤-٢-٣ اختبار الفرضية الثالثة.

٤-٢-٤ اختبار الفرضية الرابعة.

٤-٢-٥ اختبار الفرضية الخامسة.

٤-٢-٦ اختبار الفرضية السادسة.

# الفصل الرابع

## عرض البيانات وتحليلها واختبار الفرضيات

**مقدمة**

بعد أن تمت عملية جمع المعلومات والبيانات اللازمة لهذه الدراسة تم تحليليها باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة ضمن برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، حيث قام الباحث باستخدام الأساليب الإحصائية التالية:

١- اعتمد الباحث لاختبار فرضيات الدراسة على اختبار t-test (One sample t-test) للمقارنات الثنائية، وذلك بحساب قيمة ( t ) بغرض قياس إمكانية وجود علاقة بين المتغيرات، وتنص قاعدة القرار على أنه " **ترفض الفرضية العدمية Ho وتقبل الفرضية البديلة Ha إذا كانت قيمة ( t ) المحسوبة أكبر من قيمتهما الجدولية** " وذلك عند مستوى معنوية ( $\alpha \leq 0.05$)، ومستوى ثقة ٩٥% (Malhotra, 2003, p.503).

٢- ولتدعيم صحة الفرضيات الأساسية أو عدم صحتها، فقد تمت دراسة أساليب الإحصاء الوصفي Descriptive Statistics، لمتغيرات الدراسة، إذ تم إيجاد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والتوزيع التكراري والنسب المئوية، وذلك من أجل التعرف على تقييمات المستثمرين والمديرين الماليين ومدققي الحسابات لكل عبارة من العبارات الواردة في استبانة الدراسة.

٣- ولاختبار الفروق ذات الدلالة الإحصائية التي تعزى للعوامل الديموغرافية للمستجيبين، فقد تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (Anova).

٤- الملحق رقم (٢) يبين نتائج اختبار الفرضيات كما تم الحصول عليها من الحاسوب.

## ٤-١ التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

### ٤-١-١ نتائج التحليل الخاصة بأسباب الأزمة المالية العالمية

#### ٤-١-١-١ المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لأسئلة متغير أسباب الأزمة المالية العالمية (العينة الكلية)

تم استخراج جميع المتوسطات الحسابية للأسئلة الخاصة بهذا المتغير، التي تم الحصول عليها من خلال العشرين فقرة الواردة في الاستبانة، والمستخدمة في قياس هذا المتغير. وقد أشارت النتائج التي تم التوصل إليها في الجدول التالي رقم ( ٤-١ ) إلى أن جميع المتوسطات الحسابية التي تم التوصل إليها كانت أعلى من متوسط درجة القياس الذي اعتمدته الدراسة الحالية عند التعليق على المتوسطات الحسابية، وهو ( ٣ )، وهذا يشير إلى أن استجابات عينة الدراسة كانت إيجابية على جميع الفقرات، حيث تبين النتائج أن هناك أسباباً أدت إلى تدني في الثقة التي يوليها لمهنة المحاسبة مستخدمو البيانات المالية في دولة الكويت في ظل الأزمة المالية العالمية.

**الجدول (٤- ١ )**

**المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لمتغير أسباب الأزمة المالية العالمية (العينةالكلية)**

| ت | العبارة | العينة الكلية | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | الوسط الحسابي | الانحرافات المعيارية | الأهمية النسبية | *الترتيب* |
| ١ | انهيارات حدثت لشركات عالمية في العقد الأخير. | 3.٨١٩٥ | .79865 | عالية | ٥ |
| ٢ | انهيار أكبر شركة تدقيق في العالم " آرثر أندرسون | 3.7640 | .93119 | عالية | ٧ |
| ٣ | تأثر المستثمرين بالأحداث العالمية المتلاحقة. | 3.٨٥٢٨ | .90297 | عالية | ٣ |
| ٤ | الجدل حول تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية والمتعلقة تحديداً بمعايير القيمة العادلة. | 3.٦٣٢3 | .93892 | متوسطة | ١٥ |
| ٥ | تأثر الدول المحيطة بدولة الكويت بالأزمة المالية. | 3.5٧٣٨ | .94038 | متوسطة | ١٨ |
| ٦ | الأزمات السياسية المحيطة بالمنطقة. | 3.٥742 | .86832 | متوسطة | ١٧ |
| ٧ | تولد الشك في أساليب التقييم المستخدمة في محاسبة القيمة العادلة. | 3.٦618 | .89109 | متوسطة | ١١ |
| ٨ | تولد الشك في صحة الإفصاح عن أصول الشركة. | 3.٤697 | .93475 | متوسطة | ٢٠ |
| ٩ | تولد الشك في صحة الإفصاح عن الالتزامات. | 3.٦٤١4 | .93193 | متوسطة | ١٢ |
| ١٠ | تولد الشك في صحة الإفصاح عن حقوق الملكية. | 3.٦٧٧9 | .93255 | متوسطة | ٩ |
| ١١ | تولد الشك في صحة الإفصاح عن إيرادات ومصاريف الشركة. | 3.6404 | .98501 | متوسطة | ١٣ |
| ١٢ | تولد الشك في النظام الداخلي للشركة. | 3.٧١٩0 | 2769٧. | متوسطة | ٨ |
| ١٣ | تولد الشك في الجهات الرقابية المسؤولة عن الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية. | 3.٨٦٣0 | .85731 | عالية | ٢ |
| ١٤ | تولد الشك في أداء مجالس إدارات الشركة. | 3.٦٢٢8 | .85319 | متوسطة | ١٦ |
| ١٥ | تولد الشك في أساليب تقييم محاسبة القيمة العادلة. | 3.٨٢٠3 | .86312 | عالية | ٤ |
| ١٦ | تولد الشك في الطواقم المالية في الشركات. | 3.٨٦٧8 | .83401 | عالية | ١ |
| ١٧ | تولد الشك بنتائج أعمال المدققين الخارجيين. | 3.٧742 | .78132 | عالية | ٦ |
| ١٨ | ضعف الرقابة الحكومية في البيانات المالية. | 3.٦٣٦8 | .88406 | متوسطة | ١٤ |
| ١٩ | عدم وجود ضمانات حكومية لحماية الاستثمارات في الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية. | 3.٦٦٦7 | .91622 | متوسطة | ١٠ |
| ٢٠ | عدم الثقة في لجان التدقيق. | 3.٥٤٩٣ | .85319 | متوسطة | ١٩ |
| | **المتوسط الحسابي** | **3.69386** | **.86312** | **متوسطة** | |

تمت معالجة هذا المتغير من خلال عشرين عبارة حققت وسطا حسابيا عاما (3.69386) وبانحراف معياري بلغ (86312.) وبما أن المتوسط الحسابي العام اكبر من المتوسط العام المعتمد في الدراسة، فيمكن القول انه توجد أسباب أدت إلى تدني في الثقة التي يوليها لمهنة المحاسبة مستخدمو البيانات المالية في دولة الكويت في ظل الأزمة المالية.

ويلاحظ من الجدول رقم ( ٤-١ ) بأن تولد الشك في الطواقم المالية في الشركات جاءت في المرتبة الأولى، إذ حققت وسطا حسابيا قدره (٣,٨٦٧٨). تلاها تولد الشك في الجهات الرقابية المسؤولة عن الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية بوسط حسابي (٣,٨٦٣٠). ثم جاء بالمرتبة الثالثة تأثر المستثمرين بالأحداث العالمية المتلاحقة وبالذات الأزمة المالية العالمية، حيث حققت وسطا حسابيا (٣,٨٥٢٨). وبعدها جاء تولد الشك في أساليب التقييم المستخدمة في محاسبة القيمة العادلة في المرتبة الرابعة وبمتوسط حسابي (٣,٨٢٠٣). وفي المرتبة الخامسة جاء الانهيارات التي حدثت لشركات عالمية في العقد الأخير بمتوسط حسابي (٣,٨١٩٠). تلاها في المرتبة السادسة تولد الشك بنتائج أعمال مدققي الحسابات الخارجيين بمتوسط حسابي (٣,٧٧٤٢). ثم جاء بالمرتبة السابعة انهيار أكبر شركة تدقيق في العالم " آرثر أندرسون " حيث حققت وسطا حسابيا (٣,٧٦٤٠). وبعدها جاء تولد الشك في النظام الداخلي للشركة في المرتبة الثامنة وبمتوسط حسابي (٣,٧١٩٠). وفي المرتبة التاسعة جاء الانهيارات التي حدثت لشركات عالمية في العقد الأخير بمتوسط حسابي (٣,٨١٩٠). أما في المرتبة العاشرة فقد جاء تولد الشك في صحة الإفصاح عن حقوق الملكية وبمتوسط حسابي (٣,٦٧٧٩)، والجدول السابق يظهر بقية النتائج فيما يتعلق بالمتوسطات الحسابية التي تم التوصل إليها.

### ٤-١-١-٢ المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لأسئلة متغير أسباب الأزمة المالية العالمية (المستثمرون)

**الجدول (٤- ٢ )**

**المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لمتغير أسباب الأزمة المالية العالمية (المستثمرون)**

| ت | العبارة | المستثمرون | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | الوسط الحسابي | الانحرافات المعيارية | الأهمية النسبية | الترتيب |
| ١ | انهيارات حدثت لشركات عالمية في العقد الأخير. | 3.7079 | .86341 | متوسطة | ٨ |
| ٢ | انهيار أكبر شركة تدقيق في العالم " آرثر أندرسون | 3.5730 | .89170 | متوسطة | ١٢ |
| ٣ | تأثر المستثمرين بالأحداث العالمية المتلاحقة . | 3.7640 | .83524 | عالية | ٤ |
| ٤ | الجدل حول تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية والمتعلقة تحديداً بمعايير القيمة العادلة. | 3.2022 | 3378. | متوسطة | ٢٠ |
| ٥ | تأثر الدول المحيطة بدولة الكويت بالأزمة المالية. | 3.4607 | .88042 | متوسطة | ١٧ |
| ٦ | الأزمات السياسية المحيطة بالمنطقة. | 3.7573 | .86341 | عالية | ٥ |
| ٧ | تولد الشك في أساليب تقييم محاسبة القيمة العادلة. | 3.6742 | .89170 | متوسطة | ١٠ |
| ٨ | تولد الشك في صحة الإفصاح عن أصول الشركة. | 3.5281 | .92107 | متوسطة | ١٥ |
| ٩ | تولد الشك في صحة الإفصاح عن الالتزامات. | 3.8764 | .76963 | عالية | ١ |
| ١٠ | تولد الشك في صحة الإفصاح عن حقوق الملكية. | 3.8090 | .82150 | عالية | ٢ |
| ١١ | تولد الشك في صحة الإفصاح. | 3.7641 | .86616 | عالية | ٣ |
| ١٢ | تولد الشك في النظام الداخلي للشركة. | 3.7528 | .92107 | عالية | ٦ |
| ١٣ | تولد الشك في الجهات الرقابية المسؤولة عن الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية. | 3.7303 | .76963 | متوسطة | ٧ |
| ١٤ | تولد الشك في أداء مجالس إدارات الشركة. | 3.5618 | .76048 | متوسطة | ١٣ |
| ١٥ | تولد الشك في أساليب تقييم القيمة العادلة. | 3.7079 | .79379 | متوسطة | ٨ |
| ١٦ | تولد الشك في الطواقم المالية في الشركات. | 3.5618 | .79504 | متوسطة | ١٤ |
| ١٧ | تولد الشك بنتائج أعمال المدققين الخارجيين. | 3.2697 | .7938 | متوسطة | ١٩ |
| ١٨ | ضعف الرقابة الحكومية في البيانات المالية. | 3.4494 | .85740 | متوسطة | ١٨ |
| ١٩ | عدم وجود ضمانات حكومية لحماية الاستثمارات في الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية. | 3.4719 | .83343 | متوسطة | ١٦ |
| ٢٠ | عدم الثقة في لجان التدقيق. | 3.6404 | .79378 | متوسطة | ١١ |
| | **المتوسط الحسابي** | **3.611455** | .85341 | **متوسطة** | |

يتضح من خلال مطالعة البيانات الواردة في الجدول السابق رقم ( ٤- ٢) أن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية بالنسبة لعينة المستثمرين قد تراوحت ما بين (3.8764- 3.2022 ) وأن العبارة رقم (٩ ) والتي تنص على أن " تولد الشك في صحة الإفصاح عن الالتزامات" هي الأعلى بين متوسطات الإجابات، وبمتوسط حسابي بلغ (3.8764 )، وبانحراف معياري بلغ (76963.) وقد كانت أهميتها النسبية عالية في حين أن العبارة رقم (٤ ) والتي تنص على أن "الجدل حول تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية والمتعلقة تحديداً بمعايير القيمة العادلة" هي الأقل بين متوسطات الإجابات، وبمتوسط حسابي بلغ (3.2022 ) وبانحراف معياري بلغ (76963.)، وقد كانت الأهمية النسبية لهذه الفقرة متوسطة.

ويلاحظ بشكل عام أن جميع المتوسطات الحسابية التي تم التوصل إليها كانت أعلى من متوسط أداة القياس المستخدم وهو ( ٣ ) وهذا يشير إلى أن استجابات عينة الدراسة كانت إيجابية على جميع العبارات.

### ٤-١-١-٣ المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لأسئلة متغير أسباب الأزمة المالية العالمية (المديرون الماليون)

**الجدول (٤- ٣ )**

**المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لمتغير أسباب الأزمة المالية العالمية (المديرون الماليون)**

| ت | العبارة | المديرون الماليون | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | الوسط الحسابي | الانحرافات المعيارية | الأهمية النسبية | الترتيب |
| ١ | انهيارات حدثت لشركات عالمية في العقد الأخير. | 3.4553٧ | .93666 | متوسطة | ١٨ |
| ٢ | انهيار أكبر شركة تدقيق في العالم " آرثر أندرسون. | ٣.303٩ | .99366 | متوسطة | ١٩ |
| ٣ | تأثر المستثمرين بالأحداث العالمية المتلاحقة . | 3.٦٥36 | .94578 | متوسطة | ١٠ |
| ٤ | الجدل حول تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية والمتعلقة تحديداً بمعايير القيمة العادلة. | 3.8030 | .78092 | عالية | ٤ |
| ٥ | تأثر الدول المحيطة بدولة الكويت بالأزمة المالية. | 3.64٧3 | .90757 | متوسطة | ١٢ |
| ٦ | الأزمات السياسية المحيطة بالمنطقة. | 3.6515 | .83467 | متوسطة | ١١ |
| ٧ | تولد الشك في أساليب التقييم المستخدمة في محاسبة القيمة العادلة. | 3.8485 | .89460 | عالية | ٢ |
| ٨ | تولد الشك في صحة الإفصاح عن أصول الشركة. | ٣.455٦ | .84577 | متوسطة | ١٧ |
| ٩ | تولد الشك في صحة الإفصاح عن الالتزامات. | ٣.303٨ | .88592 | متوسطة | |
| ١٠ | تولد الشك في صحة الإفصاح عن حقوق الملكية. | 3.7727 | .91743 | عالية | ٥ |
| ١١ | تولد الشك في صحة الإفصاح عن إيرادات ومصاريف الشركة. | 3.6١38 | .83635 | متوسطة | ١٣ |
| ١٢ | تولد الشك في النظام الداخلي للشركة. | 3.7640 | .92367 | عالية | ٦ |
| ١٣ | تولد الشك في الجهات الرقابية المسؤولة عن الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية. | 3.2890 | .91976 | متوسطة | ٢٠ |
| ١٤ | تولد الشك في أداء مجالس إدارات الشركة. | 3.4607 | .88190 | متوسطة | ١٦ |
| ١٥ | تولد الشك في أساليب تقييم محاسبة القيمة العادلة. | 3.5573 | .85759 | متوسطة | ١٤ |
| ١٦ | تولد الشك في الطواقم المالية في الشركات. | 3.6742 | .83865 | متوسطة | ٩ |
| ١٧ | تولد الشك بنتائج أعمال المدققين الخارجيين. | 3.5281 | .89316 | متوسطة | ١٥ |
| ١٨ | ضعف الرقابة الحكومية في البيانات المالية. | 3.8526 | .84518 | عالية | ١ |
| ١٩ | عدم وجود ضمانات حكومية لحماية الاستثمارات في الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية. | 3.8090 | .88990 | عالية | ٣ |
| ٢٠ | عدم الثقة في لجان التدقيق. | 3.7640 | .79750 | عالية | ٦ |
| | **المتوسط الحسابي** | **3.683265** | .86026 | **متوسطة** | |

يتضح من خلال مطالعة البيانات الواردة في الجدول السابق رقم ( ٤- ٣) أن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية بالنسبة لعينة المديرين الماليين قد تراوحت ما بين (3.8526- 3.2890 ) وأن العبارة رقم ( 18 ) التي تنص على أن " ضعف الرقابة الحكومية في البيانات المالية " هي الأعلى بين متوسطات الإجابات، وبمتوسط حسابي بلغ (3.8526 )، وبانحراف معياري بلغ (84518.) وقد كانت أهميتها النسبية عالية في حين أن العبارة رقم (13 ) التي تنص على أن " تولد الشك في الجهات الرقابية المسؤولة عن الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية " هي الأقل بين متوسطات الإجابات، وبمتوسط حسابي بلغ (3.2890) وبانحراف معياري بلغ (91976.)، وقد كانت الأهمية النسبية لهذه الفقرة متوسطة.

ويلاحظ بشكل عام أن جميع المتوسطات الحسابية التي تم التوصل إليها كانت أعلى من متوسط أداة القياس المستخدم وهو ( ٣ ) وهذا يشير إلى أن استجابات عينة الدراسة كانت إيجابية على جميع العبارات.

### ٤-١-١-٤ المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لأسئلة متغير أسباب الأزمة المالية العالمية (مدققو الحسابات)

**الجدول (٤- ٤ )**

**المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لمتغير أسباب الأزمة المالية العالمية (مدققو الحسابات)**

| ت | العبارة | مدققو الحسابات | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | الوسط الحسابي | الانحرافات المعيارية | الأهمية النسبية | الترتيب |
| ١ | انهيارات حدثت لشركات عالمية في العقد الأخير. | ٣.٦٣٦٨ | .86153 | متوسطة | ١٠ |
| ٢ | انهيار أكبر شركة تدقيق في العالم " آرثر أندرسون. | ٣.٤٢٤٧ | .78325 | متوسطة | ١٦ |
| ٣ | تأثر المستثمرين بالأحداث العالمية المتلاحقة . | ٣.٩٣٩٧ | .85184 | عالية | ٢ |
| ٤ | الجدل حول تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية والمتعلقة تحديداً بمعايير القيمة العادلة. | ٣.٢٧٣٨ | .93424 | متوسطة | ٢٠ |
| ٥ | تأثر الدول المحيطة بدولة الكويت بالأزمة المالية. | ٣.٨١٨٨ | .82192 | عالية | ٤ |
| ٦ | الأزمات السياسية المحيطة بالمنطقة. | ٣.٣٨٠٧ | .86855 | متوسطة | ١٧ |
| ٧ | تولد الشك في أساليب التقييم المستخدمة في محاسبة القيمة العادلة. | ٣.٣٠٣٧ | .79327 | متوسطة | ١٨ |
| ٨ | تولد الشك في صحة الإفصاح عن أصول الشركة. | 3.8030 | .85185 | عالية | ٥ |
| ٩ | تولد الشك في صحة الإفصاح عن الالتزامات . | ٣.٦٦٧٦ | .83024 | متوسطة | ٨ |
| ١٠ | تولد الشك في صحة الإفصاح عن حقوق الملكية. | ٣.٣٦٤٧ | .84192 | متوسطة | ١٩ |
| ١١ | تولد الشك في صحة الإفصاح عن إيرادات ومصاريف الشركة. | ٣.٤٥٥٦ | .87855 | متوسطة | ١٥ |
| ١٢ | تولد الشك في النظام الداخلي للشركة. | ٣.٦٢١٨ | .84853 | متوسطة | ١٢ |
| ١٣ | تولد الشك في الجهات الرقابية المسؤولة عن الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية. | 3.9545 | .84329 | عالية | ١ |
| ١٤ | تولد الشك في أداء مجالس إدارات الشركة. | ٣.٤٥٥٨ | .87184 | متوسطة | ١٤ |
| ١٥ | تولد الشك في أساليب تقييم محاسبة القيمة العادلة. | ٣.٣٠٣٧ | .83344 | متوسطة | ١٨ |
| ١٦ | تولد الشك في الطواقم المالية في الشركات. | 3.7727 | .85162 | عالية | ٧ |
| ١٧ | تولد الشك بنتائج أعمال المدققين الخارجيين. | 3.8030 | .86855 | عالية | ٥ |
| ١٨ | ضعف الرقابة الحكومية في البيانات المالية. | 3.6364 | .83323 | متوسطة | ١١ |
| ١٩ | عدم وجود ضمانات حكومية لحماية الاستثمارات في الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية. | 3.6515 | .85354 | متوسطة | ٩ |
| ٢٠ | عدم الثقة في لجان التدقيق. | 3.8485 | .83444 | عالية | ٣ |
| | **المتوسط الحسابي** | **3.77267** | **.81321** | **عالية** | |

يتضح من خلال مطالعة البيانات الواردة في الجدول السابق رقم ( ٤- ٤) أن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية بالنسبة لعينة المستثمرين قد تراوحت ما بين (3.9545- ٣.٢٧٣٨) وأن العبارة رقم (١٣ ) التي تنص على أن " تولد الشك في الجهات الرقابية المسؤولة عن الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية " هي الأعلى بين متوسطات الإجابات، وبمتوسط حسابي بلغ (3.9545 )، وبانحراف معياري بلغ (84329.) وقد كانت أهميتها النسبية عالية، في حين أن العبارة رقم (٤ ) التي تنص على أن " الجدل حول تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية والمتعلقة تحديداً بمعايير القيمة العادلة " هي الأقل بين متوسطات الإجابات، وبمتوسط حسابي بلغ (٣.٢٧٣٨) وبانحراف معياري بلغ (93424.)، وقد كانت الأهمية النسبية لهذه الفقرة متوسطة.

ويلاحظ بشكل عام أن جميع المتوسطات الحسابية التي تم التوصل إليها كانت أعلى من متوسط أداة القياس المستخدم وهو ( ٣ ) وهذا يشير إلى أن استجابات عينة الدراسة كانت إيجابية على جميع العبارات.

نستنتج من خلال دراسة هذا المتغير أن آراء عينة الدراسة اتفقت على أهمية الفقرات التي تدور فكرتها حول تولد الشك في صحة الإفصاح عن الالتزامات، وضعف الرقابة الحكومية في البيانات المالية، وتولد الشك في الجهات الرقابية المسؤولة عن الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية. كذلك اتفقت إجابات العينة حول أدنى أهمية وهي الجدل حول تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية والمتعلقة تحديداً بمعايير القيمة العادلة.

## ٤-١-٢ نتائج التحليل الخاصة بالتداعيات المستقبلية للأزمة المالية العالمية

### ٤-١-٢-١ المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لأسئلة متغير التداعيات المستقبلية للأزمة المالية العالمية ( العينة الكلية)

تم استخراج جميع المتوسطات الحسابية للأسئلة الخاصة بهذا المتغير، التي تم الحصول عليها من خلال الست عشرة فقرة الواردة في الاستبانة، والمستخدمة في قياس هذا المتغير. وقد أشارت النتائج التي تم التوصل إليها في الجدول التالي رقم ( ٤-٥ ) إلى أن جميع المتوسطات الحسابية التي تم التوصل إليها كانت أعلى من متوسط درجة القياس الذي اعتمدته الدراسة الحالية عند التعليق على المتوسطات الحسابية، وهو ( ٣ )، وهذا يشير إلى أن استجابات عينة الدراسة كانت إيجابية على جميع الفقرات، إذ تبين النتائج أن هناك تداعيات مستقبلية للأزمة المالية العالمية على الثقة التي يوليها لمهنة المحاسبة مستخدمو البيانات المالية في دولة الكويت.

**الجدول (٤- ٥ )**

**المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لمتغير التداعيات المستقبلية للأزمة المالية العالمية (العينة الكلية)**

| ت | العبارة | العينة الكلية | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الأهمية النسبية | *الترتيب* |
| ٢١ | انهيار سوق الأوراق المالية. | 3.6٥48 | .85319 | متوسطة | ٧ |
| ٢٢ | ارتفاع معدل الأسعار في أسواق السلع. | 3.4049 | .86312 | متوسطة | ١٦ |
| ٢٣ | تراجع معدلات النمو الاقتصادي . | 3.٦٤13 | .83401 | متوسطة | ٨ |
| ٢٤ | ***نقص السيولة لدى الأفراد والمؤسسات.*** | 3.5406 | .78132 | متوسطة | ١٤ |
| ٢٥ | ***نقص الطلب على السلع والخدمات.*** | 3.6357 | .88406 | متوسطة | ٩ |
| ٢٦ | انخفاض معدلات الإنتاج. | 3.6309 | .81622 | متوسطة | ١٠ |
| ٢٧ | ارتفاع معدلات البطالة. | 3.8011 | .75310 | عالية | ١ |
| ٢٨ | ارتفاع معدلات الفقر. | 3.6٧66 | .76912 | متوسطة | ٦ |
| ٢٩ | تراجع الاستثمار في الأسواق المالية. | 3.605 | .82431 | متوسطة | ١٣ |
| ٣٠ | ***مساءلة أصحاب المهنة قانونيا.*** | 3.7022 | .83134 | متوسطة | ٥ |
| ٣١ | ***مساءلة مجالس إدارة الشركات قانونيا.*** | 3.6175 | .84466 | متوسطة | ١١ |
| ٣٢ | ***إعادة النظر في التشريعات القوانين الحاكمة للشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية*** | 3.7442 | .81622 | متوسطة | ٣ |
| ٣٣ | ***إحجام الشركات الأجنبية عن الاستثمار في الدولة.*** | 3.7228 | .75910 | متوسطة | ٤ |
| ٣٤ | ***تدني الصادرات النفطية.*** | 3.6١11 | .81312 | متوسطة | ١٢ |
| ٣٥ | ***تذبذب سعر النفط.*** | 3.7463 | .82451 | متوسطة | ٢ |
| ٣٦ | ***زيادة العبء في مسؤوليات الدولة.*** | 3.5903 | .88536 | متوسطة | ١٥ |
| | **المتوسط الحسابي** | **3.6366** | .81460 | **متوسطة** | |

تمت معالجة هذا المتغير من خلال ست عشرة عبارة حققت وسطا حسابيا عاما (3.6366) وبانحراف معياري بلغ (81460.) وبما أن المتوسط الحسابي العام أكبر من المتوسط العام المعتمد في الدراسة، فيمكن القول إنه توجد تداعيات مستقبلية للأزمة المالية العالمية على الثقة التي يوليها لمهنة المحاسبة مستخدمو البيانات المالية في دولة الكويت.

ويلاحظ من الجدول رقم (٤-٥) بأن ارتفاع معدلات البطالة جاءت في المرتبة الأولى، إذ حققت وسطا حسابيا قدره (3.8011). تلاها تذبذب سعر النفط بوسط حسابي (3.7463). ثم جاء بالمرتبة الثالثة إعادة النظر في التشريعات القوانين الحاكمة للشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية، إذ حققت وسطا حسابيا (3.7442). وبعدها جاء إحجام الشركات الأجنبية عن الاستثمار في الدولة في المرتبة الرابعة وبمتوسط حسابي (3.7228). وفي المرتبة الخامسة جاء مساءلة أصحاب المهنة قانونيا بمتوسط حسابي (3.7022). تلاها في المرتبة السادسة تدني الصادرات النفطية بمتوسط حسابي (3.6811). ثم جاء بالمرتبة السابعة ارتفاع معدلات الفقر، إذ حققت وسطا حسابيا (٣,٦٧٦٦). وبعدها جاء انهيار سوق الأوراق المالية في المرتبة الثامنة وبمتوسط حسابي (٣,٦٥٤٨). وفي المرتبة التاسعة جاء تراجع معدلات النمو الاقتصادي وبمتوسط حسابي (٣,٦٤١٣). أما في المرتبة العاشرة فقد جاء نقص الطلب على السلع والخدمات وبمتوسط حسابي (٣,٦٣٥٧)، والجدول السابق يظهر بقية النتائج فيما يتعلق بالمتوسطات الحسابية التي تم التوصل إليها.

### ٤-١-٢-٢ المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لمتغير التداعيات المستقبلية للأزمة المالية العالمية (المستثمرون)

**الجدول (٤- ٦ )**

**المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لمتغير التداعيات المستقبلية للأزمة المالية العالمية (المستثمرون)**

| ت | العبارة | المستثمرون | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الأهمية النسبية | *الترتيب* |
| ٢١ | انهيار سوق الأوراق المالية. | 3.5618 | .79865 | متوسطة | ١٢ |
| ٢٢ | ارتفاع معدل الأسعار في أسواق السلع. | 3.2697 | .93119 | متوسطة | ١٦ |
| ٢٣ | تراجع معدلات النمو الاقتصادي. | 3.4494 | .90297 | متوسطة | ١٥ |
| ٢٤ | ***نقص السيولة لدى الأفراد والمؤسسات.*** | 3.4719 | .93892 | متوسطة | ١٤ |
| ٢٥ | ***نقص الطلب على السلع والخدمات.*** | 3.6404 | .94038 | متوسطة | ٩ |
| ٢٦ | انخفاض معدلات الإنتاج. | 3.5843 | .86832 | متوسطة | ١١ |
| ٢٧ | ارتفاع معدلات البطالة. | 3.7727 | .8865٧ | عالية | ٤ |
| ٢٨ | ارتفاع معدلات الفقر. | 3.8030 | .٨٣86٨ | عالية | ٣ |
| ٢٩ | تراجع الاستثمار في الأسواق المالية. | 3.6364 | .٨١116 | متوسطة | ١٠ |
| ٣٠ | ***مساءلة أصحاب المهنة قانونيا.*** | 3.6515 | .89109 | متوسطة | ٨ |
| ٣١ | ***مساءلة مجالس إدارة الشركات قانونيا.*** | 3.8485 | .93475 | عالية | ٢ |
| ٣٢ | ***إعادة النظر في التشريعات القوانين الحاكمة للشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية*** | 3.٨5٧5 | .٧٩193 | عالية | ١ |
| ٣٣ | ***إحجام الشركات الأجنبية عن الاستثمار في الدولة.*** | 3.7727 | .٨3255 | عالية | ٤ |
| ٣٤ | ***تدني الصادرات النفطية.*** | 3.٦612 | .٨2769 | متوسطة | ٧ |
| ٣٥ | ***تذبذب سعر النفط.*** | 3.٧690 | .8١73٧ | عالية | ٦ |
| ٣٦ | ***زيادة العبء في مسؤوليات الدولة.*** | 3.٥492 | .8١09٩ | متوسطة | ١٣ |
| | **المتوسط الحسابي** | **3.6497** | .٨2769 | **متوسطة** | |

يتضح من خلال مطالعة البيانات الواردة في الجدول السابق رقم ( ٤-٦ ) أن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية بالنسبة لعينة المستثمرين قد تراوحت ما بين (3.8575- 3.2697) وأن العبارة رقم (٣٢ ) التي تنص على " إعادة النظر في التشريعات القوانين الحاكمة للشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية " هي الأعلى بين متوسطات الإجابات، وبمتوسط حسابي بلغ (3.8575)، وبانحراف معياري بلغ (.82769) وقد كانت أهميتها النسبية عالية، في حين أن العبارة رقم (22 ) التي تنص على أن " ارتفاع معدل الأسعار في أسواق السلع " هي الأقل بين متوسطات الإجابات، وبمتوسط حسابي بلغ (٣.٢٧٣٨) وبانحراف معياري بلغ (.93119)، وقد كانت الأهمية النسبية لهذه الفقرة متوسطة.

ويلاحظ بشكل عام أن جميع المتوسطات الحسابية التي تم التوصل إليها كانت أعلى من متوسط أداة القياس المستخدم وهو ( ٣ ) وهذا يشير إلى أن استجابات عينة الدراسة كانت إيجابية على جميع العبارات.

**٤-١-٢-٣ المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لمتغير التداعيات المستقبلية للأزمة المالية العالمية (المديرين الماليين)**

**الجدول (٤- ٧ )**

**المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لمتغير التداعيات المستقبلية للأزمة المالية العالمية (المديرين الماليين)**

| ت | العبارة | المديرين الماليين | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الأهمية النسبية | *الترتيب* |
| ٢١ | انهيار سوق الأوراق المالية. | 3.8427 | 0.9081 | عالية | ٢ |
| ٢٢ | ارتفاع معدل الأسعار في أسواق السلع. | 3.5156 | 0.8903 | متوسطة | ١٥ |
| ٢٣ | تراجع معدلات النمو الاقتصادي . | 3.8427 | 0.٨١82 | عالية | ٢ |
| ٢٤ | ***نقص السيولة لدى الأفراد والمؤسسات.*** | 3.7865 | 0.9605 | عالية | ٦ |
| ٢٥ | ***نقص الطلب على السلع والخدمات.*** | 3.8427 | 0.٨٦٨٦ | عالية | ٢ |
| ٢٦ | انخفاض معدلات الإنتاج. | 3.8539 | 0.8٥٤3 | عالية | ١ |
| ٢٧ | ارتفاع معدلات البطالة. | 3.8427 | 0.8998 | عالية | ٢ |
| ٢٨ | ارتفاع معدلات الفقر. | 3.5056 | 0.9459 | متوسطة | ١٦ |
| ٢٩ | تراجع الاستثمار في الأسواق المالية. | 3.٥4٦٢ | 0.9849 | متوسطة | ١٤ |
| ٣٠ | *مساءلة أصحاب المهنة قانونيا.* | 3.٦٦64 | 0.8٢93 | متوسطة | ١١ |
| ٣١ | *مساءلة مجالس إدارة الشركات قانونيا.* | 3.٥428 | 0.9١٥٢ | متوسطة | ١٣ |
| ٣٢ | *إعادة النظر في التشريعات القوانين الحاكمة للشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية* | 3.٦٥٤٢ | 0.٧840 | متوسطة | ١٢ |
| ٣٣ | *إحجام الشركات الأجنبية عن الاستثمار في الدولة.* | 3.٧٤١٤ | 0.٨963 | متوسطة | ٨ |
| ٣٤ | *تدني الصادرات النفطية.* | 3.٧١٥١ | .٨836 | متوسطة | ١٠ |
| ٣٥ | *تذبذب سعر النفط.* | 3.٧4٦٥ | .٧802 | متوسطة | ٧ |
| ٣٦ | *زيادة العبء في مسؤوليات الدولة.* | 3.٦8٤٤ | .٨126 | متوسطة | ٩ |
| | **المتوسط الحسابي** | **3.7074** | 0.٨١63 | **متوسطة** | |

يتضح من خلال مطالعة البيانات الواردة في الجدول السابق رقم ( ٤- ٧) أن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية بالنسبة لعينة المستثمرين قد تراوحت ما بين (3.8539- 3.2697) وأن العبارة رقم ( 26 ) التي تنص على " انخفاض معدلات الإنتاج" هي الأعلى بين متوسطات الإجابات، وبمتوسط حسابي بلغ (3.8539)، وبانحراف معياري بلغ ( 0.8903) وقد كانت أهميتها النسبية عالية، في حين أن العبارة رقم (٢٨ ) التي تنص على " ارتفاع معدلات الفقر " هي الأقل بين متوسطات الإجابات، وبمتوسط حسابي بلغ (3.5056) وبانحراف معياري بلغ ( 0.9459)، وقد كانت الأهمية النسبية لهذه الفقرة متوسطة.

ويلاحظ بشكل عام أن جميع المتوسطات الحسابية التي تم التوصل إليها كانت أعلى من متوسط أداة القياس المستخدم وهو ( ٣ ) وهذا يشير إلى أن استجابات عينة الدراسة كانت إيجابية على جميع العبارات.

### ٤-١-٢-٤ المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لمتغير التداعيات المستقبلية للأزمة المالية العالمية (مدققو الحسابات)

**الجدول (٤- ٨ )**

**المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لمتغير التداعيات المستقبلية للأزمة المالية العالمية (مدققو الحسابات)**

| ت | العبارة | مدققو الحسابات | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الأهمية النسبية | *الترتيب* |
| ٢١ | انهيار سوق الأوراق المالية. | 3.5000 | .٨٤٥٥ | متوسطة | ١٠ |
| ٢٢ | ارتفاع معدل الأسعار في أسواق السلع. | 3.4394 | .9077 | متوسطة | ١٣ |
| ٢٣ | تراجع معدلات النمو الاقتصادي . | 3.1818 | .٨956 | متوسطة | ١٦ |
| ٢٤ | ***نقص السيولة لدى الأفراد والمؤسسات.*** | 3.3636 | .٩092 | متوسطة | ١٥ |
| ٢٥ | ***نقص الطلب على السلع والخدمات.*** | 3.4242 | .٨٩42 | متوسطة | ١٤ |
| ٢٦ | انخفاض معدلات الإنتاج. | 3.4545 | .٨721 | متوسطة | ١٢ |
| ٢٧ | ارتفاع معدلات البطالة. | 3.7879 | .٨054 | عالية | ٢ |
| ٢٨ | ارتفاع معدلات الفقر. | 3.٦٠١٣ | .9916 | متوسطة | ٨ |
| ٢٩ | تراجع الاستثمار في الأسواق المالية. | 3.٦324 | .9511 | متوسطة | ٦ |
| ٣٠ | ***مساءلة أصحاب المهنة قانونيا.*** | 3.٧٨٨8 | .٨١30 | عالية | ١ |
| ٣١ | ***مساءلة مجالس إدارة الشركات قانونيا.*** | 3.٤٦١٤ | .9297 | متوسطة | ١١ |
| ٣٢ | ***إعادة النظر في التشريعات القوانين الحاكمة للشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية*** | 3.٦241 | .9366 | متوسطة | ٧ |
| ٣٣ | ***إحجام الشركات الأجنبية عن الاستثمار في الدولة.*** | 3.٦54٤ | .٨917 | متوسطة | ٥ |
| ٣٤ | ***تدني الصادرات النفطية.*** | 3.٦٦٧٠ | .9874 | متوسطة | ٤ |
| ٣٥ | ***تذبذب سعر النفط.*** | 3.٧٢٣٦ | .9395 | متوسطة | ٣ |
| ٣٦ | ***زيادة العبء في مسؤوليات الدولة.*** | 3.٥374 | .9511 | متوسطة | ٩ |
| | **المتوسط الحسابي** | **3.5526** | **.٨١٦٥** | **متوسطة** | |

يتضح من خلال مطالعة البيانات الواردة في السابق أعلاه رقم ( ٤-٨) أن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية بالنسبة لعينة المستثمرين قد تراوحت ما بين (3.7888 – 3.1818) وأن العبارة رقم ( 30 ) التي تنص على " مساءلة أصحاب المهنة قانونيا " هي الأعلى بين متوسطات الإجابات، وبمتوسط حسابي بلغ (٣,٧٨٨)، وبانحراف معياري بلغ (8130.) وقد كانت أهميتها النسبية متوسطة، في حين أن العبارة رقم (23 ) التي تنص على " تراجع معدلات النمو الاقتصادي " هي الأقل بين متوسطات الإجابات، وبمتوسط حسابي بلغ (3.1818) وبانحراف معياري بلغ ( 0.8956)، وقد كانت الأهمية النسبية لهذه الفقرة متوسطة.

ويلاحظ بشكل عام أن جميع المتوسطات الحسابية التي تم التوصل إليها كانت أعلى من متوسط أداة القياس المستخدم وهو ( ٣ ) وهذا يشير إلى أن استجابات عينة الدراسة كانت إيجابية على جميع العبارات.

نستنتج من خلال دراسة هذا المتغير اختلاف الإجابات حول تحديد العبارة ذات أهمية نسبية متفق عليها، إذ تباينت الإجابات حول إعادة النظر في التشريعات القوانين الحاكمة للشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية، وانخفاض معدلات الإنتاج، وارتفاع معدلات الفقر. كذلك وجد اختلاف حول الفقرة الأدنى أهمية بين تراجع معدلات النمو الاقتصادي وارتفاع معدل الأسعار في أسواق السلع، وتراجع معدلات النمو الاقتصادي.

## ٤-٢-٣ نتائج التحليل الخاصة بالحلول لإعادة ثقة مستخدمي البيانات المالية

### ٤-٢-٣-١ المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لأسئلة متغير الحلول لإعادة ثقة مستخدمي البيانات المالية (العينة الكلية)

تم استخراج جميع المتوسطات الحسابية للأسئلة الخاصة بهذا المتغير، التي تم الحصول عليها من خلال الأربع عشرة فقرة الواردة في الاستبانة، والمستخدمة في قياس هذا المتغير. وقد أشارت النتائج التي تم التوصل إليها في الجدول التالي رقم ( ٤-٩ ) إلى أن جميع المتوسطات الحسابية التي تم التوصل إليها كانت أعلى من متوسط درجة القياس الذي اعتمدته الدراسة الحالية عند التعليق على المتوسطات الحسابية، وهو ( ٣ )، وهذا يشير إلى أن استجابات عينة الدراسة كانت إيجابية على جميع الفقرات، إذ تبين النتائج أنه توجد حلول مناسبة لإعادة ثقة مستخدمي البيانات المالية بمهنة المحاسبة في ظل الأزمة المالية العالمية في دولة الكويت.

**الجدول (٤- ٩)**

**المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لمتغير الحلول لإعادة ثقة مستخدمي البيانات المالية (العينة الكلية)**

| ت | العبارة | العينة الكلية | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الأهمية النسبية | *الترتيب* |
| ٣٧ | *دعم الشركات المتأثرة ماليا من قبل الحكومة.* | 3.6748 | .77700 | متوسطة | ١٢ |
| ٣٨ | إيجاد آليات من قبل الحكومة لضمان الاستثمارات في الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية. | 3.6038 | .78016 | متوسطة | ١٤ |
| ٣٩ | *استحداث لجنة متخصصة لإدارة الأزمة في سوق الأوراق المالية.* | 3.7033 | .80084 | متوسطة | ٧ |
| ٤٠ | *مراقبة عملية الالتزام بتطبيق معايير الإبلاغ الدولية* | 3.7043 | .62193 | متوسطة | ٧ |
| ٤١ | *إصدار وتفعيل تشريعات وقوانين جزائية رادعة بحق المخالفين من الممارسين لمهنة المحاسبة.* | 3.6612 | .43365 | متوسطة | ١٣ |
| ٤٢ | *تفعيل الحاكمية المؤسسية بمفهومها الحديث.* | 3.7973 | .٧٨٧٠٦ | عالية | ١ |
| ٤٣ | *عقد ورشات عمل متخصصة لمستخدمي البيانات المالية.* | 3.6850 | .٧٩٥٩٦ | متوسطة | ١١ |
| ٤٤ | *إنشاء وتفعيل لجان تدقيق في الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية.* | 3.7291 | .71151 | متوسطة | ٤ |
| ٤٥ | *التزام الشركات بتغيير المدقق الخارجي كل خمس سنوات.* | 3.6964 | .78606 | متوسطة | ١٠ |
| ٤٦ | *إصدار معايير أخلاقية إسلامية وتفعيلها.* | 3.7392 | .50765 | متوسطة | ٢ |
| ٤٧ | *ربط مسئولية إصدار القوائم المالية بالإدارة المالية ولجنة التدقيق ومجلس الإدارة.* | 3.7378 | .62417 | متوسطة | ٣ |
| ٤٨ | *عرض القوائم المالية بعد تدقيقها على مستشار مالي خارجي.* | 3.6995 | .67639 | متوسطة | ٩ |
| ٤٩ | إنشاء لجنة في السوق المالي لمراقبة الأداء المالي للشركات ومدققيها. | 3.7194 | .٧٧15٧ | متوسطة | ٥ |
| ٥٠ | *إنشاء لجنة متخصصة بإعادة الثقة في المهنة ضمن دول مجلس التعاون الخليجي والجامعة العربية.* | 3.7079 | .٧٦٩٦ | متوسطة | ٦ |
| | **المتوسط الحسابي** | **3.7042** | **.74974** | **متوسطة** | |

تم معالجة هذا المتغير من خلال أربع عشرة عبارة حققت وسطا حسابيا عاما (3.7042) وبانحراف معياري بلغ (74974.) وبما أن المتوسط الحسابي العام أكبر من المتوسط العام المعتمد في الدراسة، فيمكن القول توجد حلول مناسبة لإعادة ثقة مستخدمي البيانات المالية بمهنة المحاسبة في ظل الأزمة المالية العالمية في دولة الكويت.

ويلاحظ من الجدول رقم (٤-٩) بأن تفعيل الحاكمية المؤسسية بمفهومها الحديث جاءت في المرتبة الأولى، إذ حققت وسطا حسابيا قدره (3.7973). تلاها إصدار معايير أخلاقية إسلامية وتفعيلها بوسط حسابي (3.7392). ثم جاء بالمرتبة الثالثة ربط مسئولية إصدار القوائم المالية بالإدارة المالية ولجنة التدقيق ومجلس الإدارة، حيث حققت وسطا حسابيا (3.7378). وبعدها جاء إنشاء وتفعيل لجان تدقيق في الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية وبمتوسط حسابي (3.7291). وفي المرتبة الخامسة جاء إنشاء لجنة في السوق المالي لمراقبة الأداء المالي للشركات ومدقيقها بمتوسط حسابي (3.7194). تلاها في المرتبة السادسة إنشاء لجنة متخصصة بإعادة الثقة في المهنة ضمن دول مجلس التعاون الخليجي والجامعة العربية بمتوسط حسابي (3.7079). ثم جاء بالمرتبة السابعة مراقبة عملية الالتزام بتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية، حيث حققت وسطا حسابيا (3.7043). وبعدها جاء استحداث لجنة متخصصة لإدارة الأزمة في سوق الأوراق المالية، وبمتوسط حسابي (3.7033). وفي المرتبة التاسعة جاء عرض القوائم المالية بعد تدقيقها على مستشار مالي خارجي بمتوسط حسابي (3.6995). أما في المرتبة العاشرة فقد جاء التزام الشركات بتغيير المدقق الخارجي كل خمس سنوات، وبمتوسط حسابي (3.6964)، والجدول السابق يظهر بقية النتائج فيما يتعلق بالمتوسطات الحسابية التي تم التوصل إليها.

### ٤-٢-٣-٢ المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لمتغير الحلول لإعادة ثقة مستخدمي البيانات المالية (المستثمرون)

**الجدول (٤- ١٠)**

**المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لمتغير الحلول لإعادة ثقة مستخدمي البيانات المالية (المستثمرون)**

| ت | العبارة | المستثمرين | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الأهمية النسبية | *الترتيب* |
| ٣٧ | ***دعم الشركات المتأثرة ماليا من قبل الحكومة.*** | ٣.٦٦١٦ | .٧1666 | متوسطة | ١٢ |
| ٣٨ | إيجاد آليات من قبل الحكومة لضمان الاستثمارات في الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية. | ٣.٤٦٢٢ | .٧2064 | متوسطة | ١٤ |
| ٣٩ | ***استحداث لجنة متخصصة لإدارة الأزمة في سوق الأوراق المالية.*** | ٣.٨٩٣٣ | .٧9522 | عالية | ١ |
| ٤٠ | ***مراقبة عملية الالتزام بتطبيق معايير الإبلاغ الدولية*** | ٣.٧١٧٨ | .70711 | متوسطة | ٩ |
| ٤١ | ***إصدار وتفعيل تشريعات وقوانين جزائية رادعة بحق المخالفين من الممارسين لمهنة المحاسبة.*** | ٣.٦٨٦٣ | .٧8277 | متوسطة | ١٠ |
| ٤٢ | ***تفعيل الحاكمية المؤسسية بمفهومها الحديث.*** | ٣.٧٦٨١ | .79464 | عالية | ٦ |
| ٤٣ | ***عقد ورشات عمل لمستخدمي البيانات المالية.*** | ٣.٦٣٢3 | .6٩430 | متوسطة | ١١ |
| ٤٤ | ***إنشاء وتفعيل لجان تدقيق في الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية.*** | 3.8١٣١ | .٧0278 | عالية | ٢ |
| ٤٥ | ***الالتزام بتغيير المدقق الخارجي كل خمس سنوات.*** | ٣.٦٢٢7 | .74974 | متوسطة | ١٣ |
| ٤٦ | ***إصدار معايير أخلاقية إسلامية وتفعيلها.*** | ٣.٨٠٦١ | .٧١٠٠٩ | عالية | ٤ |
| ٤٧ | ***ربط مسئولية إصدار القوائم المالية بالإدارة المالية ولجنة التدقيق ومجلس الإدارة.*** | ٣.٧45٦ | .82072 | متوسطة | ٨ |
| ٤٨ | ***عرض القوائم المالية بعد تدقيقها على مستشار مالي خارجي.*** | ٣.٧٨٢١ | .٧٥٩٧٨ | عالية | ٥ |
| ٤٩ | إنشاء لجنة في السوق المالي لمراقبة الأداء المالي للشركات ومدققيها. | 3.٧54٤ | .63984 | عالية | ٧ |
| ٥٠ | ***إنشاء لجنة متخصصة بإعادة الثقة في المهنة ضمن دول مجلس التعاون الخليجي والجامعة العربية.*** | ٣.٨١٥٣ | .82072 | عالية | ٣ |
| | **المتوسط الحسابي** | **3.7257** | .٧٧974 | **متوسطة** | |

يتضح من خلال مطالعة البيانات الواردة في الجدول السابق رقم ( ٤- ١٠) أن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية بالنسبة لعينة المستثمرين قد تراوحت ما بين (٣,٨٩٣٣ – 3.4622) وأن العبارة رقم (٣٩ ) التي تنص على " استحداث لجنة متخصصة لإدارة الأزمة في سوق الأوراق المالية " هي الأعلى بين متوسطات الإجابات، وبمتوسط حسابي بلغ (3.8933)، وبانحراف معياري بلغ (.79522) وقد كانت أهميتها النسبية متوسطة، في حين أن العبارة رقم (٣٨ ) التي تنص على " إيجاد آليات من قبل الحكومة لضمان الاستثمارات في الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية " هي الأقل بين متوسطات الإجابات، وبمتوسط حسابي بلغ (3.4622) وبانحراف معياري بلغ (0.72064)، وقد كانت الأهمية النسبية لهذه الفقرة متوسطة.

ويلاحظ بشكل عام أن جميع المتوسطات الحسابية التي تم التوصل إليها كانت أعلى من متوسط أداة القياس المستخدم وهو ( ٣ ) وهذا يشير إلى أن استجابات عينة الدراسة كانت إيجابية على جميع العبارات.

**٤-٢-٣-٣ المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لمتغير الحلول لإعادة ثقة مستخدمي البيانات المالية (المديرون الماليون)**

**الجدول (٤- ١١)**

**المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لمتغير الحلول لإعادة ثقة مستخدمي البيانات المالية (المديرون الماليون)**

| ت | العبارة | المديرين الماليين | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الأهمية النسبية | *الترتيب* |
| ٣٧ | ***دعم الشركات المتأثرة ماليا من قبل الحكومة.*** | 3.7171 | .73151 | متوسطة | ٤ |
| ٣٨ | إيجاد آليات من قبل الحكومة لضمان الاستثمارات في الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية. | 3.6131 | .78606 | متوسطة | ١٣ |
| ٣٩ | ***استحداث لجنة متخصصة لإدارة الأزمة في سوق الأوراق المالية.*** | 3.6641 | .70765 | متوسطة | ٦ |
| ٤٠ | ***مراقبة عملية الالتزام بتطبيق معايير الإبلاغ الدولية.*** | 3.6021 | .72417 | متوسطة | ١٤ |
| ٤١ | ***إصدار وتفعيل تشريعات وقوانين جزائية رادعة بحق المخالفين من الممارسين لمهنة المحاسبة.*** | 3.6607 | .77639 | متوسطة | ٨ |
| ٤٢ | ***تفعيل الحاكمية المؤسسية بمفهومها الحديث.*** | 3.7742 | .74151 | عالية | ١ |
| ٤٣ | ***عقد ورشات عمل متخصصة لمستخدمي البيانات المالية*** | 3.7673 | .78647 | عالية | ٢ |
| ٤٤ | ***إنشاء وتفعيل لجان تدقيق في الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية.*** | 3.6285 | .77700 | متوسطة | ١٢ |
| ٤٥ | ***التزام الشركات بتغيير المدقق الخارجي كل خمس سنوات.*** | 3.6564 | .78016 | متوسطة | ٩ |
| ٤٦ | ***إصدار معايير أخلاقية إسلامية وتفعيلها.*** | 3.7091 | .81484 | متوسطة | ٥ |
| ٤٧ | ***ربط مسئولية إصدار القوائم المالية بالإدارة المالية ولجنة التدقيق ومجلس الإدارة.*** | 3.6641 | .72193 | متوسطة | ٧ |
| ٤٨ | ***عرض القوائم المالية بعد تدقيقها على مستشار مالي خارجي.*** | 3.6524 | .73365 | متوسطة | ١٠ |
| ٤٩ | إنشاء لجنة في السوق المالي لمراقبة الأداء المالي للشركات ومدقيقها. | 3.7313 | .77700 | متوسطة | ٣ |
| ٥٠ | ***إنشاء لجنة متخصصة بإعادة الثقة في المهنة ضمن دول مجلس التعاون الخليجي والجامعة العربية.*** | 3.6419 | .79016 | متوسطة | ١١ |
| | **المتوسط الحسابي** | **3.6773** | .78084 | **متوسطة** | |

يتضح من خلال مطالعة البيانات الواردة في الجدول السابق رقم ( ٤- ١١) أن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية بالنسبة لعينة المستثمرين قد تراوحت ما بين (٣,٦٧٧٣ - 3.٦٠٢١) وأن العبارة رقم (٤٢ ) التي تنص على " تفعيل الحاكمية المؤسسية بمفهومها الحديث " هي الأعلى بين متوسطات الإجابات، وبمتوسط حسابي بلغ (3.7742)، وبانحراف معياري بلغ (74151.) وقد كانت أهميتها النسبية عالية، في حين أن العبارة رقم (٤٠ ) التي تنص على " مراقبة عملية الالتزام بتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية " هي الأقل بين متوسطات الإجابات، وبمتوسط حسابي بلغ (٣,٦٠٢١) وبانحراف معياري بلغ (٧٢٤١٧.)، وقد كانت الأهمية النسبية لهذه الفقرة متوسطة.

ويلاحظ بشكل عام أن جميع المتوسطات الحسابية التي تم التوصل إليها كانت أعلى من متوسط أداة القياس المستخدم وهو ( ٣ ) وهذا يشير إلى أن استجابات عينة الدراسة كانت إيجابية على جميع العبارات.

### ٤-٢-٣-٣ المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لمتغير الحلول لإعادة ثقة مستخدمي البيانات المالية (مدققو الحسابات)

**الجدول (٤- ١٢)**

**المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لمتغير الحلول لإعادة ثقة مستخدمي البيانات المالية (مدققو الحسابات)**

| ت | العبارة | مدققو الحسابات | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الأهمية النسبية | *الترتيب* |
| ٣٧ | ***دعم الشركات المتأثرة ماليا من قبل الحكومة.*** | ٣.٦459 | .71151 | متوسطة | ١٠ |
| ٣٨ | إيجاد آليات من قبل الحكومة لضمان الاستثمارات في الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية. | ٣.٧363 | .78606 | متوسطة | ٥ |
| ٣٩ | ***استحداث لجنة متخصصة لإدارة الأزمة في سوق الأوراق المالية.*** | 3.٥٥27 | .٨0765 | متوسطة | ١٤ |
| ٤٠ | ***مراقبة عملية الالتزام بتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية.*** | 3.٧٩30 | .٧2417 | عالية | ٤ |
| ٤١ | ***إصدار وتفعيل تشريعات وقوانين جزائية رادعة بحق المخالفين من الممارسين لمهنة المحاسبة.*** | 3.٦36٧ | .٧7639 | متوسطة | ١٣ |
| ٤٢ | ***تفعيل الحاكمية المؤسسية بمفهومها الحديث.*** | 3.٨5٦5 | .71151 | عالية | ١ |
| ٤٣ | ***عقد ورشات متخصصة لمستخدمي البيانات المالية.*** | 3.٦4٤٧ | .78606 | متوسطة | ١١ |
| ٤٤ | ***إنشاء وتفعيل لجان تدقيق في الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية.*** | ٣.٦4٣٠ | .٧1١6٠ | متوسطة | ١٢ |
| ٤٥ | ***التزام الشركات بتغيير المدقق الخارجي كل خمس سنوات.*** | ٣.٨١03 | .٧2064 | عالية | ٢ |
| ٤٦ | ***إصدار معايير أخلاقية إسلامية وتفعيلها.*** | 3.٦٠٠١ | .٧9522 | متوسطة | ٩ |
| ٤٧ | ***ربط مسئولية إصدار القوائم المالية بالإدارة المالية ولجنة التدقيق ومجلس الإدارة.*** | 3.8٠39 | .7٥711 | عالية | ٣ |
| ٤٨ | ***عرض القوائم المالية بعد تدقيقها على مستشار مالي خارجي.*** | 3.٦64٢ | .٧8277 | متوسطة | ٨ |
| ٤٩ | إنشاء لجنة في السوق المالي لمراقبة الأداء المالي للشركات ومدققيها. | 3.٦٧2٦ | .79464 | متوسطة | ٦ |
| ٥٠ | ***إنشاء لجنة متخصصة بإعادة الثقة في المهنة ضمن دول مجلس التعاون الخليجي والجامعة العربية.*** | 3.٦٦٦7 | .٧1430 | متوسطة | ٧ |
| | **المتوسط الحسابي** | **3.7097** | **.٧٦278** | **متوسطة** | |

يتضح من خلال مطالعة البيانات الواردة في الجدول السابق رقم ( ٤- ١٢) أن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية بالنسبة لعينة المستثمرين قد تراوحت ما بين (٣,٨٥٦٥ – 3.5527) وأن العبارة رقم (٤٢ ) التي تنص على " تفعيل الحاكمية المؤسسية بمفهومها الحديث " هي الأعلى بين متوسطات الإجابات، وبمتوسط حسابي بلغ (٣,٨٥٦٥)، وبانحراف معياري بلغ (71151. ) قد كانت أهميتها النسبية عالية، في حين أن العبارة رقم (٣٩ ) التي تنص على " استحداث لجنة متخصصة لإدارة الأزمة في سوق الأوراق المالية " هي الأقل بين متوسطات الإجابات، وبمتوسط حسابي بلغ (3.5527) وبانحراف معياري بلغ (80765.)، وقد كانت الأهمية النسبية لهذه الفقرة متوسطة.

ويلاحظ بشكل عام أن جميع المتوسطات الحسابية التي تم التوصل إليها كانت أعلى من متوسط أداة القياس المستخدم وهو ( ٣ ) وهذا يشير إلى أن استجابات عينة الدراسة كانت إيجابية على جميع العبارات.

نستنتج من خلال دراسة هذا المتغير أن تفعيل الحاكمية المؤسسية بمفهومها الحديث قد نال أعلى أهمية بالنسبة لبقية الفقرات، في حين لم تتفق إجابات العينة حول أدنى أهمية إذ اختلفت الإجابات بين إيجاد آليات من قبل الحكومة لضمان الاستثمارات في الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية، ومراقبة عملية الالتزام بتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية واستحداث لجنة متخصصة لإدارة الأزمة في سوق الأوراق المالية.

## ٤-٢ اختبار الفرضيات

### ٤-٢-١ اختبار الفرضية الأولى:

وتنص هذه الفرضية على أنه: " لا يوجد أثر للأزمة المالية العالمية على تدني ثقة مستخدمي البيانات المالية في مهنة المحاسبة في دولة الكويت؟

لاختبار هذه الفرضية فقد تم استخدام ( One Sample T. Test ) للمقارنات الثنائية وعند مستوى دلالة (٠,٠٥)، والجدول التالي رقم ( ٤-١٣ ) يبين النتائج التي تم الحصول عليها عند اختبار هذه الفرضية.

**الجدول (٤- ١٣ )**

**نتائج اختبار t . test للفرضية الأولى**

| الفئة | قيمةt المحسوبة | قيمة t الجدولية | قيمة t المعنوية Sig-t | القرار الإحصائي |
|---|---|---|---|---|
| **المستثمرون** | ٤٥,٢٥ | ١,٦٧١ | 0.000 | رفض العدمية |
| **المديرون الماليون** | ٥٤,١٥ | ١,٦٧١ | 0.000 | رفض العدمية |
| **مدققو الحسابات** | ٧,٣٤٨ | ١,٦٧١ | 0.000 | رفض العدمية |

يتضح من البيانات الواردة في الجدول السابق (٤- ١٣ ) أن قيمة t المحسوبة بالنسبة لعينة المستثمرين بلغت (٤٥,٢٥) في حين تم استخراج قيمتها الجدولية البالغة

(١,٦٧١ )، كما بلغت قيمة t المحسوبة (٥٤,١٥) بالنسبة لعينة المديرين الماليين وقيمتها الجدولية البالغة (١,٦٧١ )، أما عينة مدققي الحسابات فقد بلغت قيمة t المحسوبة (٧,٣٤٨) فيما بلغت قيمتها الجدولية (١,٦٧١ )، وبمقارنة القيم التي تم التوصل إليها في اختبار هذه الفرضية، يتبين أن قيم t المحسوبة أكبر من القيم الجدولية، لذلك فإنه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه " يوجد أثر للأزمة المالية العالمية على تدني ثقة مستخدمي البيانات المالية في مهنة المحاسبة في دولة الكويت ". ويؤكد ذلك قيمة .Sig المعنوية والتي تساوي صفراً.

**٤-٢-٢ اختبار الفرضية الثانية:**

وتنص هذه الفرضية على أنه: " لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة حول وجود أثر للأزمة المالية العالمية على تدني ثقة مستخدمي البيانات المالية في مهنة المحاسبة في دولة الكويت.

تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (One way Anova) لاختبار هذه الفرضية، حيث تنص قاعدة القرار على قبول الفرضية العدمية ورفض الفرضية البديلة إذا كانت قيمة F المحسوبة أقل من قيمة F الجدولية.

**الجدول رقم (٤- ١٤)**

**نتائج تحليل التباين (One way Anova) للفرضية الثانية**

**حول الفروق في إجابات عينة الدراسة**

| المتغير | مصدر التباين | مجموع المربعات | درجات الحرية df | قيمة F المحسوبة | قيمةF الجدولية | مستوى المعنوية Sig | النتيجة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **أسباب تدني الثقة** | بين المجموعات | 20.211 | ٨ | 1.736 | ٣,٩٢ | .338 | لا يوجد فروق |
| | داخل المجموعات | 8.193 | ٢٩٠ | | | | |
| | التباين الكلي | 28.404 | ٢٩٨ | | | | |

يتبين من البيانات الواردة بالجدول (٤- ١٤) أن قيمة F المحسوبة بلغت (1.736) وهي أقل من القيمة الجدولية والبالغة (٣,٩٢)، ووفقا لقاعدة القرار التي تنص على أنه إذا كانت قيمة F المحسوبة أقل من قيمة F الجدولية، فإن هذا يعني قبول الفرضية العدمية التي تنص على " عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة حول وجود أثر للأزمة المالية العالمية على تدني ثقة مستخدمي البيانات المالية في مهنة المحاسبة في دولة الكويت"، وهذا ما يؤكده مستوى المعنوية التي بلغت (.338) وهي اكبر من ٥%.

**٤-٢-٣ اختبار الفرضية الثالثة:**

وتنص هذه الفرضية على أنه: " لا يوجد تداعيات مستقبلية للأزمة المالية العالمية على ثقة مستخدمي البيانات المالية في مهنة المحاسبة في دولة الكويت.

لاختبار هذه الفرضية فقد تم استخدام ( One Sample T. Test ) للمقارنات الثنائية وعند مستوى دلالة (٠,٠٥)، والجدول التالي رقم ( ٤-١٥ ) يبين النتائج التي تم الحصول عليها عند اختبار هذه الفرضية.

**الجدول (٤- ١٥ )**

**نتائج اختبار t . test للفرضية الثالثة**

| الفئة | قيمةt المحسوبة | قيمة t الجدولية | قيمة t المعنوية Sig-t | القرار الإحصائي |
|---|---|---|---|---|
| **المستثمرون** | ٣٤,٢٦ | ١,٦٧١ | 0.000 | رفض العدمية |
| **المديرون الماليون** | ٢٥,٣٧ | ١,٦٧١ | 0.000 | رفض العدمية |
| **مدققو الحسابات** | ٦,٨٦١ | ١,٦٧١ | 0.000 | رفض العدمية |

يتضح من البيانات الواردة في الجدول السابق (٤- ١٥ ) أن قيمة t المحسوبة بالنسبة لعينة المستثمرين بلغت (٣٤,٢٦) في حين تم استخراج قيمتها الجدولية البالغة (١,٦٧١ )، كما بلغت قيمة t المحسوبة (٢٥,٣٧) بالنسبة لعينة المديرين الماليين وقيمتها

الجدولية البالغة (١,٦٧١ )، أما عينة مدققي الحسابات فقد بلغت قيمة t المحسوبة (٦,٨٦١) فيما بلغت قيمتها الجدولية (١,٦٧١ )، وبمقارنة القيم التي تم التوصل إليها في اختبار هذه الفرضية، يتبين أن قيم t المحسوبة أكبر من القيم الجدولية، لذلك فإنه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه " يوجد تداعيات مستقبلية للأزمة المالية العالمية على ثقة مستخدمي البيانات المالية في مهنة المحاسبة في دولة الكويت ". ويؤكد ذلك قيمة .Sig المعنوية التي تساوي صفراً.

**٤-٢-٤ اختبار الفرضية الرابعة:**

وتنص هذه الفرضية على أنه: " لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة حول وجود تداعيات مستقبلية للأزمة المالية العالمية على ثقة مستخدمي البيانات المالية في مهنة المحاسبة في دولة الكويت.

تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (One way Anova) لاختبار هذه الفرضية، وتنص قاعدة القرار على قبول الفرضية العدمية ورفض الفرضية البديلة إذا كانت قيمة F المحسوبة أقل من قيمة F الجدولية.

**الجدول رقم (٤- ١٦)**

**نتائج تحليل التباين (One way Anova) للفرضية الرابعة**

**حول الفروق في إجابات عينة الدراسة**

| المتغير | مصدر التباين | مجموع المربعات | درجات الحرية df | قيمة F المحسوبة | قيمةF الجدولية | مستوى المعنوية Sig | النتيجة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **التداعيات المستقبلية** | بين المجموعات | 13.965 | ٦ | 1.196 | ٣,٩٢ | .283 | لا يوجد فروق |
| | داخل المجموعات | 8.216 | ٢٩٢ | | | | |
| | التباين الكلي | 22.181 | ٢٩٨ | | | | |

يتبين من البيانات الواردة بالجدول (٤- ١٦) أن قيمة F المحسوبة (1.196) وهي أقل من القيمة الجدولية البالغة (٣,٩٢)، ووفقا لقاعدة القرار التي تنص على أنه إذا كانت قيمة F المحسوبة اقل من قيمة F الجدولية، فإن هذا يعني قبول الفرضية العدمية التي تنص على " عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة حول وجود تداعيات مستقبلية للأزمة المالية العالمية على ثقة مستخدمي البيانات المالية في مهنة المحاسبة في دولة الكويت "، وهذا ما تؤكده مستوى المعنوية التي بلغت (.283) وهي أكبر من ٥%.

**٤-٢-٥ اختبار الفرضية الخامسة:**

وتنص هذه الفرضية على أنه: " لا توجد حلول مناسبة لإعادة ثقة مستخدمي البيانات المالية بمهنة المحاسبة في دولة الكويت في ظل الأزمة المالية العالمية.

ولاختبار هذه الفرضية فقد تم استخدام ( One Sample T. Test ) للمقارنات الثنائية وعند مستوى دلالة (٠,٠٥)، فإن الجدول التالي رقم ( ٤-١٧ ) يبين النتائج التي تم الحصول عليها عند اختبار هذه الفرضية.

**الجدول (٤- ١٧ )**

**نتائج اختبار t . test للفرضية الخامسة**

| الفئة | قيمةt المحسوبة | قيمة t الجدولية | قيمة t المعنوية Sig-t | القرار الإحصائي |
|---|---|---|---|---|
| **المستثمرون** | ١٥,٢٩ | ١,٦٧١ | 0.000 | رفض العدمية |
| **المديرون الماليون** | ٢٤,١٨ | ١,٦٧١ | 0.000 | رفض العدمية |
| **مدققو الحسابات** | ٥,٣٤٨ | ١,٦٧١ | 0.000 | رفض العدمية |

يتضح من البيانات الواردة في الجدول السابق (٤- ١٧ ) أن قيمة t المحسوبة بالنسبة لعينة المستثمرين بلغت (١٥,٢٩) في حين تم استخراج قيمتها الجدولية البالغة (١,٦٧١ )، كما بلغت قيمة t المحسوبة (٢٤,١٨) بالنسبة لعينة المديرين الماليين وقيمتها الجدولية البالغة (١,٦٧١ )، أما عينة مدققي الحسابات فقد بلغت قيمة t المحسوبة (٥,٣٤٨) فيما بلغت قيمتها الجدولية (١,٦٧١ )، وبمقارنة القيم التي تم التوصل إليها في اختبار هذه الفرضية، يتبين أن قيم t المحسوبة أكبر من القيم الجدولية، لذلك فإنه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه " توجد حلول مناسبة لإعادة ثقة مستخدمي البيانات المالية بمهنة المحاسبة في دولة الكويت في ظل الأزمة المالية العالمية. ويؤكد ذلك قيمة .Sig المعنوية التي تساوي صفراً.

**٤-٢-٦ اختبار الفرضية السادسة:**

وتنص هذه الفرضية على أنه: " لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة حول وجود حلول مناسبة لإعادة ثقة مستخدمي البيانات المالية بمهنة المحاسبة في ظل الأزمة المالية العالمية في دولة الكويت.

تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (One way Anova) لاختبار هذه الفرضية، وتنص قاعدة القرار على قبول الفرضية العدمية ورفض الفرضية البديلة إذا كانت قيمة F المحسوبة اقل من قيمة F الجدولية.

**الجدول رقم (٤- ١٨)**

**نتائج تحليل التباين (One way Anova) للفرضية السادسة**

**حول الفروق في إجابات عينة الدراسة**

| المتغير | مصدر التباين | مجموع المربعات | درجات الحرية df | قيمة F المحسوبة | قيمةF الجدولية | مستوى المعنوية Sig | النتيجة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **الحلول** | بين المجموعات | 15.214 | ٩ | 1.210 | ٣,٩٢ | .271 | لا يوجد فروق |
| | داخل المجموعات | 8.852 | ٢٨٩ | | | | |
| | التباين الكلي | 24.066 | ٢٩٨ | | | | |

يتبين من البيانات الواردة بالجدول (٤- ١٨) أن قيمة F المحسوبة بلغت (1.210) وهي أقل من القيمة الجدولية البالغة (٣,٩٢)، ووفقا لقاعدة القرار التي تنص على أنه إذا كانت قيمة F المحسوبة أقل من قيمة F الجدولية، فإن هذا يعني قبول الفرضية العدمية التي تنص على " عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة حول وجود حلول مناسبة لإعادة ثقة مستخدمي البيانات المالية بمهنة المحاسبة في ظل الأزمة المالية العالمية في دولة الكويت"، وهذا ما تؤكده مستوى المعنوية التي بلغت (271.) وهي أكبر من ٥%.

# الفصل الخامس

# النتائج والتوصيات

## ٥-١ تحليل النتائج ومناقشتها

## ٥-٢ التوصيات

# الفصل الخامس

# النتائج والتوصيات

في ضوء التحليل الذي تم في الفصل الرابع لإجابات عينة الدراسة من المستثمرين والمديرين الماليين ومدققي الحسابات في سوق الكويت للأوراق المالية، فإن هذا الفصل يتناول عرضاً لمجمل النتائج التي توصل إليها الباحث، كإجابة عن الأسئلة التي تم طرحها في الفصل الأول من هذه الدراسة والتي مثلت مشكلتها والفرضيات التي بنيت عليها، وعلى ضوء هذه النتائج التي تم التوصل إليها في الدراسة الحالية قدم الباحث عددا من التوصيات، ويمكن تلخيص أهم نتائج الدراسة وفق ما تم التوصل إليه من خلال إجابات عينة الدراسة بما يلي:

## ٥-١ تحليل ومناقشة النتائج

### ٥-١-١ أسباب الأزمة المالية العالمية

أشارت نتائج الدراسة إلى أن هناك أسباباً أدت إلى تدني في الثقة التي يوليها لمهنة المحاسبة مستخدمو البيانات المالية في دولة الكويت في ظل الأزمة المالية العالمية، ومن هذه الأسباب تولد الشك في الطواقم المالية في الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية وفي الجهات الرقابية المسؤولة عن هذه الشركات، وتأثر المستثمرين بالأحداث المالية المتلاحقة، وعدم الثقة في لجان التدقيق، وتأثر الدول المحيطة بدولة الكويت بالأزمة المالية العالمية.

**٥-١-٢ التداعيات المستقبلية للأزمة المالية العالمية**

أشارت نتائج الدراسة إلى أن هناك تداعيات مستقبلية للأزمة المالية العالمية على الثقة التي يوليها لمهنة المحاسبة مستخدمو البيانات المالية في دولة الكويت. ومن هذه التداعيات ارتفاع معدلات الفقر والبطالة، وتراجع معدلات النمو الاقتصادي بسبب تذبذب أسعار النفط وتدني صادراته.

كذلك بينت النتائج إحجام الشركات الأجنبية عن الاستثمار في الدولة، مما يتطلب إعادة النظر في التشريعات القوانين الحاكمة للشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية، ومساءلة أصحاب المهنة قانونيا.

**٥-١-٣ الحلول لإعادة ثقة مستخدمي البيانات المالية**

أشارت نتائج الدراسة إلى أن هناك حلولاً مناسبة لإعادة ثقة مستخدمي البيانات المالية بمهنة المحاسبة في ظل الأزمة المالية العالمية في دولة الكويت، ومن هذه الحلول تفعيل الحاكمية المؤسسية بمفهومها الحديث، وإصدار معايير أخلاقية إسلامية وتفعيلها.

كذلك بينت نتائج الدراسة ضرورة ربط مسئولية إصدار القوائم المالية بالإدارة المالية ولجنة التدقيق ومجلس الإدارة، وإنشاء لجنة في السوق المالي لمراقبة الأداء المالي للشركات ومدقيقها وتفعيل لجان تدقيق في الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية.

كما بينت النتائج أهمية إنشاء لجنة متخصصة بإعادة الثقة في المهنة ضمن دول مجلس التعاون الخليجي والجامعة العربية مع مراقبة عملية الالتـــزام بتطبيـــق معـــايير الإبلاغ المالي الدولية.

**٥-١-٤ الفروق في إجابات عينة الدراسة من المستثمرين والمديرين الماليين ومدققي الحسابات**

أظهرت نتائج الدراسة الميدانية ما يلي:

أ- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة حول وجود أسباب أدت إلى تدني في الثقة التي يوليها لمهنة المحاسبة مستخدمو البيانات المالية في دولة الكويت.

ب- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة حول وجود تداعيات مستقبلية للأزمة المالية العالمية على الثقة التي يوليها لمهنة المحاسبة مستخدمو البيانات المالية في دولة الكويت.

ج- عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة حول وجود حلول مناسبة لإعادة ثقة مستخدمي البيانات المالية بمهنة المحاسبة في ظل الأزمة المالية العالمية في دولة الكويت.

**٥-٢ التوصيات**

يوصي الباحث بما يلي:

١- الاستفادة من الدروس والعبر الناجمة عن الانهيارات التي حدثت لشركات عالمية ومنها انهيار أكبر شركة تدقيق في العالم " آرثر أندرسون ".

٢- العمل على تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية والمتعلقة بمعايير القيمة العادلة، وإعادة النظر في أساليب التقييم المستخدمة في محاسبة القيمة العادلة، اعتمادا على الدليل الاسترشادي الخاص باستخدام هذه المعايير وبشكل رسمي وملزم، كونها تنهض من مستوى الإبلاغ المالي من مجرد معلومات مالية تاريخية إلى معلومات مالية حديثة تعكس الوقائع الاقتصادية.

٣- العمل على إيجاد وتفعيل أنظمة وجهات رقابية فاعلة من قبل السوق المالي على الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية، وربط مسئولية إصدار القوائم المالية بالإدارة المالية ولجنة التدقيق ومجلس الإدارة.

٤- التأكيد المستمر على ضرورة الإفصاح عن أصول الشركة والتزاماتها وحقوق الملكية فيها وكذلك الإيرادات والمصاريف.

٥- العمل على إنشاء لجنة متخصصة في إدارة الأزمات، وكذلك لجان تدقيق في الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية، مع إيجاد آليات لضمان استمرار الاستثمارات في الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية.

٦- العمل على إجراء إصلاحات سريعة ودقيقة وإصدار وتفعيل تشريعات وقوانين جزائية رادعة بحق المخالفين من الممارسين لمهنة المحاسبة.

٧- العمل على إصدار معايير أخلاقية إسلامية وتفعيلها، مع الالتزام بتفعيل الحاكمية المؤسسية بمفهومها الحديث، مع تركيز الجهات الاقتصادية المعنية على إيجاد الآليات الكفيلة بتعزيز رفع السلوك الأخلاقي.

٨- العمل على إنشاء لجنة متخصصة بإعادة الثقة في المهنة ضمن دول مجلس التعاون الخليجي والجامعة العربية.

٩- العمل على توعية المستثمرين بأهمية معايير المحاسبة، وأنها تساهم في إعطائهم الشفافية التي تسهم بنجاح قراراتهم الاستثمارية وذلك لإعادة الثقة في الأسواق المالية.

١٠- العمل على عقد ورشات عمل متخصصة لمستخدمي البيانات المالية، وتثقيفهم لإيجاد آليات تضمن استقلالية المدققين لما له من نفع اقتصادي يعود على الشركة.

# قائمة المراجع

## أولا: المراجع باللغة العربية

**الكتب**

- إبراهيم، (٢٠٠٣)، **إدارة الأزمة: منظور عالمي**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية: مصر.

- أبو زيد، كمال خليفة، ومرعي، عطية عبد الحي، (٢٠٠٤)، **مبادئ المحاسبة الإدارية الحديثة**، الإسكندرية: الدار الجامعية.

- حماد، أكرم إبراهيم، **اثر الإدارة الرشيدة على تطوير الاستثمارات**، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي الثالث عشر، بيروت، ٢٠٠٣.

- دهمش، نعيم، وابونصار، محمد، والخلايلة، محمود، (٢٠٠٧)، **مبادئ المحاسبة: الأصول العلمية والعملية**، دار وائل للنشر، عمان: الأردن.

- سترالسر، ستيفن، (٢٠٠٨)، **ماجستير إدارة الأعمال في يوم واحد**، مكتبة جرير، الطبعة السادسة.

- **الأسرج، حسين عبد المطلب**، (٢٠٠٨). تأثير الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد المصري، **المركز المصري للدراسات الاقتصادية، القاهرة، مصر.**

- عبدالعال، حماد طارق، (٢٠٠٠). **التقارير المالية: أسس الإعداد والعرض والتحليل**، الدار الجامعية، الاسكندريه.

- العمر، فاروق، (٢٠٠٢)، **١١ سبتمبر وإدارة الأزمات والكوارث**، ميريت للنشر والمعلومات، القاهرة.

- العامري، صالح مهدي و الغالبي، طاهر محسن، (٢٠٠٨). **الإدارة والأعمال**، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الثانية.

- نور، احمد، (٢٠٠٤). **المحاسبة المالية القياس والتقييم والإفصاح المحاسبي وفقا لمعايير المحاسبة الدولية والعربية**، جامعة الاسكندريه، الدار الجامعية.

- الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، دليل قواعد سلوك وآداب المهنة، (٢٠٠٧). على الرابط الالكتروني on line available: http://www.socpa.org.sa/rule/index.htm

**الرسائل الجامعية**

- حمدان، شذى ربحي، (٢٠١٠)، **آثار وتداعيات الأزمة المالية العالمية على أداء الشركات العامة المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان: دراسة اختبارية.** رسالة ماجستير غير منشورة، قسم المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط.

- عطية، فاتن سيد خميس، (١٩٩٩). **تقييم عملية المراجعة من وجهة نظر مستخدمي تقرير مراقب الحسابات**، رسالة ماجستير غير منشوره، جامعة عين شمس: جمهورية مصر العربية.

- عواد، روحي وجدي، (٢٠١٠)، **محاسبة القيمة العادلة وآثرها على الأزمة المالية العالمية.** رسالة ماجستير غير منشورة، قسم المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط.

- فاتح، سردوك، (٢٠٠٧). **دور المراجعة الخارجية للحسابات في النهوض بمصداقية المعلومات المحاسبية مع دراسة ميدانية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر.

- مخلوف، احمد، (٢٠٠٩). **الأزمة المالية العالمية واستشراف الحل باستخدام مبادئ الإفصاح والشفافية وحوكمة الشركات من منظور إسلامي**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر

**المجلات المحكمة والدوريات والمؤتمرات**

- أبو العلا، زينب فتحي، (٢٠٠٩). صناديق الاستثمار طوق النجاة للبورصة، **مجلة الأهرام الاقتصادي**، القاهرة، العدد٣٠١ ، ص٥-٣٢.

- الاونكتاد (2001)، السياسات العامة للأعمال وهياكل التنظيم الأساسية، المنهج الدولي لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمان، الأردن.

- جودة، عبد الخالق، (٢٠٠٩). الأزمة المالية العالمية، أزمة نظام لا أزمة سياسات"، **مجلة السياسة الدولية**، القاهرة، العدد١٧٥، ص ٢٠٠-٢٤١.

- عبدالله، متعب، ٢٠٠٨، تأثير الأزمة المالية العالمية على القضايا العسكرية والأمنية، **مجلة كلية الملك خالد العسكرية**، السعودية: الرياض، العدد ٩٥، ص ص٢١-٢٧.

- عبد الرازق إبراهيم علي، (٢٠٠٨). الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على الاقتصاد العربي، **ورقة عمل مقدمة لمؤتمر كلية التجارة**، بجامعة الإسكندرية، مصر.

- عبدالعزيز الرشيدي، وفواز المضف، (٢٠٠٩). تداعيات الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨ على الجهات الخاضعة لرقابة ديوان المحاسبة، ديوان المحاسبة، دولة الكويت.

- عبد اللطيف، حنان رجائي، (٢٠٠٩). الاقتصادات الخليجية وتداعيات الأزمة المالية، **مجلة السياسة الدولية**، القاهرة، العدد ١٧٥، ص ١٢١ - ١٥٠.

- عبدالفضيل، محمود، (٢٠٠٩). غرق وول ستريت... تقديم، **مجلة السياسة الدولية**، العدد ١٧٥، ص ٥٢ – ٨٣.

- عماد، موسى، (٢٠٠٩). اثر الأزمة المالية العالمية في الدول العربية: قناة اسواق راس المال، الـ**مؤتمر الدولي حول " القطاع الخاص في التنمية: تقييم واستشراق**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت: بيروت، ٢٣-٢٥ مارس ٢٠٠٩.

- عوض، أمال محمد، (٢٠٠٤)، الاختيار التكيفي لاستراتيجيات قياس وضبط مخاطر الأعمال وتأثيره على جودة الأداء المهني في المراجعة، **المعهد العالي للإدارة والتكنولوجيا**، أكاديمية المدينة، مصر.

- فاتح، دبلة، وعيشي، بن بشر، (٢٠٠٨). بعنوان: **حوكمة الشركات كأداة لضمان صدق المعلومة المالية والأنظمة المحاسبية وأثرها على مستوى أداء الأسواق.** بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الثالث لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، نيسان ٢٠٠٩.

- القشي، ظاهر، والعبادي، هيثم، (٢٠٠٩)، أثر العولمة على نظم المعلومات المحاسبية لدى شركات الخدمات المالية في الأردن، **مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين**، كلية التجارة، جامعة القاهرة، العدد ٧٢، ص ٣١٢-٣٤٥.

- القشي، ظاهر، (٢٠٠٥). انهيار بعض الشركات العالمية وأثرها في بيئة المحاسبة، **المجلة العربية للإدارة**، المنظمة العربية للإدارة، جامعة الدول العربية، المجلد ٢٥، العدد الثاني، القاهرة، ص ٦٣-٨١.

- محمد، محمد الفيومي، (٢٠٠٨)، المحاسبين والأزمة المالية العالمية"، **ورقة عمل مقدمة لمؤتمر كلية التجارة**، جامعة الإسكندرية، ٢٠٠٨/١١/٢٢.

- مطر، محمد، ونور، عبدالناصر، والقشي، ظاهر، (٢٠٠٩)، **العلاقة المتبادلة بين معايير القيمة العادلة والأزمة المالية العالمية**، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الثالث " الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول " التحديات والآفاق المستقبلية"، كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة الإسراء، الأردن ٢٨-٢٩-٤-٢٠٠٩.

## ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

- Benston George J, "Fair-value accounting: A cautionary, tale from Enron", **Journal of Accounting and Public Policy** 25 (2006) 465–484

- Delloitte Haskins & Sells International,(2006). **Accounting Objectives & Concepts**, Saudi Arabia, MOC,1406H, pages 21-23.

- Eichenseher, J. W. and Shields, D., (2003). The correlates of CPA firm for puplicy- Held corporations, **Journal Of Practice And Theory**, Spring, Volume 1. No.21 p.p23-37.

- Erkens D., M. Hung & P. Matos, (2009)" corporate Governance in recent financial crisis: Evidence from Financial institutions world wide", **working paper**, (April, 2009), from www. ssrn.com.

- Haldeman, Robert G,( 2006)"Fact, Fiction, and fair value accounting at Enron ", **The CPA Journal**; Nov; 76, 11; ABI/INFORM Global, p: 14.

- Hooghiemstra, R. and van Manen, J. (200٩). Supervisory Directors and Ethical Dilemmas: Exit or Voice? **European Management Journal** Volume No, 20, P: 1-9.

- IFAC Education Committee, IES3: **Professional Skills**, (www. ifac. org/ store/ category.tmpl? category=Education/,October, 2003.

- Joshua Ronen, (2006) **"**A proposed corporate governance reform: Financial statements insurance **",** **Journal of Engineering and Technology Management**, Vo. 23, No. 1-2, Pp. 130-146.

- Khanchel, Imen, (2007). "Corporate governance: measurement and determinant analysis", **Managerial Auditing Journal**, Vol. 22 No. 8, pp. 740-760.

- Pomerontz, G.M., T.L. Mohr, (2009)." Opportunity in down turn : The value of on Anti-Fraud Program", **The Corporate Governance Advisor**, (Jan/Feb,2009).

- Randel J. Marks S. Alvin A. Arens, (2010). Auditing and Assurance Services, 13ed. Wiley.

- Rezaee Z. (2009) " Restoring public trust in the accounting profession by developing anti-fraud education, programs, and auditing", **Managerial Auditing Journal**, Vo.19, No.1, pp.134-148.

- Robert W. McGee, (2007) " Corporate Governance in Russia: a case Study of Timeliness of Financial Reporting in the Telecom Industrial ", **International Finance Review**, Vo.7, Pp.365-390.

- Sharfman, B. S., S. J. Toll & A. Szydlowsk, (2009)." Wall Street's Corporate Governance Crisis", **The Corporate Governance Advisor**, (Vol.17, No. 1) (Jan/Feb, 2009).

- Schermerhorn, John R. (2002), **Management,** 7th ed., John Wiley and Sons Inc., New York.

- Trussel, John M., Rose Laura C., ( 2009)"Fair Value Accounting and the Current Financial Crisis", **The CPA Journal**; Jun; 79, 6; ABI/INFORM Global, p: 26.

**ملحق رقم (١)**

**استبانة الدراسة الميدانية**

**جامعة الشرق الأوسط**

***كلية الأعمال / قسم المحاسبة***

---

بسم الله الرحمن الرحيم

أختي المستجيبة:

أخي المستجيب:

تحية احترام وتقدير،،،

**استبانة حول موضوع:**

**أثر الأزمة المالية العالمية على ثقة مستخدمي البيانات المالية في مهنة المحاسبة في دولة الكويت: الأسباب، والتداعيات، والحلول**

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أثر الأزمة المالية العالمية في الثقة التي يوليها لمهنة المحاسبة مستخدمو البيانات المالية في دولة الكويت: الأسباب، والتداعيات، والحلول، ولأهمية رأيكم حول موضوع الدراسة، يرجى التكرم بالإجابة عن الأسئلة المرفقة علما بأنه سيتم التعامل مع هذه البيانات بسرية تامة ولإغراض البحث العلمي فقط.

وشكرا لتعاونكم

-

**الباحث**

***مناع فهيد العجمي***

**القسم الأول: العوامل الديموغرافية**

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| **١- جهة العمل** | شركة مساهمة عامة ☐ | مكتب تدقيق ☐ | شركات وساطة ☐ | |
| | جهة رقابة وإشراف ☐ | أخرى اذكرها ☐ | | |
| **٣- الشـــــهادات الأكاديمية** | ثانوية عامة ☐ | دبلوم متوسط ☐ | بكالوريوس ☐ | |
| | ماجستير ☐ | دكتوراه ☐ | | |
| **٣- التخصص** | محاسبة ☐ | ادارة اعمال ☐ | علوم مالية ومصرفية ☐ | |
| | تسويق ☐ | ادارة مالية ☐ | أخرى ☐ | |
| **٤- سنوات الخبرة** | اقل من ٥ سنوات ☐ | ٥ سنوات – اقل من١٠ سنوات ☐ | | |
| | ١٠ سنوات اقل من ١٥ سنة ☐ | ١٥ سنة اقل من ٢٠ سنة ☐ | | |
| | أكثر من ٢٠ سنة ☐ | | | |
| **٥- الشـــــهادات المهنية** | CFA ☐ | CISA ☐ | CMA ☐ | |
| | CPA ☐ | CIA ☐ | أخرى اذكرها ☐ | |

**القسم الثاني: معلومات حول متغيرات الدراسة.**

**السؤال الأول: برأيكم ما مدى مساهمة الأسباب التالية في تدني ثقة مستخدمي البيانات المالية بمهنة المحاسبة في دولة الكويت في ظل الأزمة المالية العالمية؟ وذلك بوضع إشـــارة (√ ) إزاء الجواب المناسب.**

| التسلسل | العبـــــارة | كبيرة جداً | كبيرة | متوسطة | متدنية | معدومة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ١ | الانهيارات التي حدثت لشركات عالمية في العقد الأخير | | | | | |
| ٢ | انهيار اكبر شركة تدقيق في العالم " ارثر اندرسون " | | | | | |
| ٣ | تأثر المستثمرين بالأحداث العالمية المتلاحقة وبالذات الأزمة المالية | | | | | |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | العالمية | | | | | |
| ٤ | الجدل حول تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية والمتعلقة تحديداً بمعايير القيمة العادلة | | | | | |
| ٥ | تأثر الدول المحيطة بدولة الكويت بالأزمة المالية العالمية | | | | | |
| ٦ | الأزمات السياسية المحيطة بالمنطقة | | | | | |
| ٧ | عدم وجود أنظمة رقابية فاعلة في الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية | | | | | |
| ٨ | تولد الشك في أساليب التقييم المستخدمة في محاسبة القيمة العادلة | | | | | |
| ٩ | تولد الشك في صحة الإفصاح عن أصول الشركة | | | | | |
| ١٠ | تولد الشك في صحة الإفصاح عن التزامات الشركة | | | | | |
| ١١ | تولد الشك في صحة الإفصاح عن حقوق ملكية الشركة | | | | | |
| ١٢ | تولد الشك في صحة الإفصاح عن إيرادات ومصاريف الشركة | | | | | |
| ١٣ | تولد الشك في النظام الداخلي للشركة | | | | | |
| ١٤ | تولد الشك في الجهات الرقابية المسؤولة عن الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية | | | | | |
| ١٥ | تولد الشك في أداء مجالس إدارات الشركة والآلية التي تعمل بها | | | | | |
| ١٦ | تولد الشك في الطواقم المالية في الشركات | | | | | |
| ١٧ | تولد الشك في نتائج أعمال مدققي الحسابات الخارجيين | | | | | |
| ١٨ | ضعف الرقابة الحكومية في البيانات المالية | | | | | |
| ١٩ | عدم وجود ضمانات حكومية لحماية الاستثمارات في الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية | | | | | |
| ٢٠ | عدم الثقة في لجان التدقيق | | | | | |
| **أسباب أخرى**<br>.....<br>.....<br>..... | | | | | | |

**السؤال الثاني: برأيكم ما مدى توقع التداعيات المستقبلية التالية للأزمة المالية العالمية على الثقة التي يوليها مستخدمو البيانات المالية لمهنة المحاسبة في دولة الكويت؟ وذلك بوضع إشارة (√ ) إزاء الجواب المناسب.**

| التسلسل | العبـــــــارة | كبيرة جداً | كبيرة | متوسطة | متدنية | معدومة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ٢١ | انهيار سوق الأوراق المالية | | | | | |
| ٢٢ | ارتفاع معدل الأسعار في أسواق السلع | | | | | |
| ٢٣ | تراجع معدلات النمو الاقتصادي | | | | | |
| ٢٤ | ***نقص السيولة لدى الأفراد والمؤسسات*** | | | | | |
| ٢٥ | ***نقص الطلب على السلع والخدمات*** | | | | | |
| ٢٦ | انخفاض معدلات الإنتاج | | | | | |
| ٢٧ | ارتفاع معدلات البطالة | | | | | |
| ٢٨ | ارتفاع معدلات الفقر | | | | | |
| ٢٩ | تراجع الاستثمار في الأسواق المالية | | | | | |
| ٣٠ | ***مساءلة أصحاب المهنة قانونيا*** | | | | | |
| ٣١ | ***مساءلة مجالس إدارة الشركات قانونيا*** | | | | | |
| ٣٢ | ***إعادة النظر في التشريعات القوانين الحاكمة للشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية*** | | | | | |
| ٣٣ | ***إحجام الشركات الأجنبية عن الاستثمار في الدولة*** | | | | | |
| ٣٤ | ***تدني الصادرات النفطية*** | | | | | |
| ٣٥ | ***تذبذب سعر النفط*** | | | | | |
| ٣٦ | ***زيادة العبء في مسؤوليات الدولة*** | | | | | |
| | *تداعيات مستقبلية أخرى*<br>.....<br>..... | | | | | |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ..... | | | | | |

**السؤال الثالث: برأيكم ما مدى نجاعة الحلول التالية لإعادة ثقة مستخدمي البيانات المالية بمهنة المحاسبة في دولة الكويت في ظل الأزمة المالية العالمية؟ وذلك بوضع إشارة (√ ) إزاء الجواب المناسب.**

| التسلسل | العبـــــارة | كبيرة جدا | كبيرة | متوسطة | متدنية | معدومة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ٣٧ | ***دعم الشركات المتأثرة ماليا من قبل الحكومة*** | | | | | |
| ٣٨ | إيجاد آليات من قبل الحكومة لضمان الاستثمارات في الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية | | | | | |
| ٣٩ | ***استحداث لجنة متخصصة لإدارة الأزمة في سوق الأوراق المالية*** | | | | | |
| ٤٠ | ***مراقبة عملية الالتزام بتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية*** | | | | | |
| ٤١ | ***إصدار وتفعيل تشريعات وقوانين جزائية رادعة بحق المخالفين من الممارسين لمهنة المحاسبة*** | | | | | |
| ٤٢ | ***تفعيل الحاكمية المؤسسية بمفهومها الحديث*** | | | | | |
| ٤٣ | ***عقد ورشات عمل متخصصة لمستخدمي البيانات المالية*** | | | | | |
| ٤٤ | ***إنشاء وتفعيل لجان تدقيق في الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية*** | | | | | |
| ٤٥ | ***التزام الشركات بتغيير المدقق الخارجي كل خمس سنوات*** | | | | | |
| ٤٦ | ***إصدار معايير أخلاقية إسلامية وتفعيلها*** | | | | | |
| ٤٧ | ***ربط مسئولية إصدار القوائم المالية بالإدارة المالية ولجنة التدقيق ومجلس الإدارة*** | | | | | |
| ٤٨ | ***عرض القوائم المالية بعد تدقيقها على مستشار مالي خارجي*** | | | | | |
| ٤٩ | إنشاء لجنة في السوق المالي لمراقبة الأداء المالي للشركات ومدقيقها | | | | | |
| ٥٠ | ***إنشاء لجنة متخصصة بإعادة الثقة في المهنة ضمن دول مجلس التعاون الخليجي والجامعة العربية*** | | | | | |
| | *حلول مقترحة أخرى*<br>..... | | | | | |

# الملحق رقم (٢)

## نتائج اختبار الفرضيات كما تم الحصول عليها من الحاسوب

**One-Sample Statistics**

| Std. Error Mean | Std. Deviation | Mean | N | |
|---|---|---|---|---|
| .05825 | .83415 | 3.611455 | 127 | T |

**One-Sample Test**

| Test Value = 0 | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 95% Confidence Interval of the Difference | | | | | | |
| Upper | Lower | Mean Difference | Sig. (2-tailed) | df | t | |
| 3.8764 | 3.2022 | 3.4697 | .000 | 126 | 45.25 | T |

**One-Sample Statistics**

| Std. Error Mean | Std. Deviation | Mean | N | |
|---|---|---|---|---|
| .05825 | .86026 | 3.683265 | 135 | T |

**One-Sample Test**

| Test Value = 0 | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 95% Confidence Interval of the Difference | | | | | | |
| Upper | Lower | Mean Difference | Sig. (2-tailed) | df | t | |
| 3.8526 | 3.2890 | 3.2022 | .000 | 134 | 54.15 | T |

**One-Sample Statistics**

| Std. Error Mean | Std. Deviation | Mean | N | |
|---|---|---|---|---|
| .04867 | .81321 | 3.77267 | 36 | T |

**One-Sample Test**

| Test Value = 0 | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 95% Confidence Interval of the Difference | | Mean Difference | Sig. (2-tailed) | df | t | |
| Upper | Lower | | | | | |
| 3.9545 | 3.2738 | 3.8500 | .000 | 34 | 7.348 | T |

**ANOVA**

| Sig. | F | Mean Square | df | Sum of Squares | |
|---|---|---|---|---|---|
| .338 | 1.736 | .016 | ٨ | 20.211 | Between Groups |
| | | .223 | ٢٩٠ | 8.193 | Within Groups |
| | | | ٢٩٨ | 28.404 | Total |

**One-Sample Statistics**

| Std. Error Mean | Std. Deviation | Mean | N | |
|---|---|---|---|---|
| .05094 | .82769 | 3.6497 | ١٢٧ | P |

**One-Sample Test**

| Test Value = 0 | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 95% Confidence Interval of the Difference | | | | | | |
| Upper | Lower | Mean Difference | Sig. (2-tailed) | df | t | |
| 3.2697 | 3.8575 | 3.7919 | .000 | 126 | 34.26 | P |

**One-Sample Statistics**

| Std. Error Mean | Std. Deviation | Mean | N | |
|---|---|---|---|---|
| .55721 | .8163 | 3.7074 | 135 | TO |

**One-Sample Test**

| Test Value = 0 | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 95% Confidence Interval of the Difference | | | | | | |
| Upper | Lower | Mean Difference | Sig. (2-tailed) | df | t | |
| 3.8539 | 3.5056 | 3.7690 | .000 | 134 | 25.37 | TO |

**One-Sample Statistics**

| Std. Error Mean | Std. Deviation | Mean | N | |
|---|---|---|---|---|
| .65721 | .8165 | 3.5526 | 36 | TA |

**One-Sample Test**

| Test Value = 0 | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 95% Confidence Interval of the Difference | | Mean Difference | Sig. (2-tailed) | df | t | |
| Upper | Lower | | | | | |
| 3.7888 | 3.1818 | 3.9447 | .000 | 35 | 6.861 | TA |

**ANOVA**

| Sig. | F | Mean Square | df | Sum of Squares | |
|---|---|---|---|---|---|
| .283 | 1.196 | .590 | ٦ | 13.965 | Between Groups |
| | | .257 | ٢٩٢ | 8.216 | Within Groups |
| | | | ٢٩٨ | 22.181 | Total |

**One-Sample Statistics**

| Std. Error Mean | Std. Deviation | Mean | N | |
|---|---|---|---|---|
| .05721 | .77974 | 3.7257 | 127 | ALI |

**One-Sample Test**

| Test Value = 0 | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 95% Confidence Interval of the Difference | | Mean Difference | Sig. (2-tailed) | df | t | |
| Upper | Lower | | | | | |
| 3.8933 | 3.4622 | 3.9447 | .000 | 126 | 15.29 | AL |

**One-Sample Statistics**

| Std. Error Mean | Std. Deviation | Mean | N | |
|---|---|---|---|---|
| .05490 | .78084 | 3.6773 | 135 | AL |

**One-Sample Test**

| Test Value = 0 | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 95% Confidence Interval of the Difference | | Mean Difference | Sig. (2-tailed) | df | t | |
| Upper | Lower | | | | | |
| 3.7742 | 3.6021 | 3.9854 | .000 | 134 | 24.18 | AL |

**One-Sample Statistics**

| Std. Error Mean | Std. Deviation | Mean | N | |
|---|---|---|---|---|
| .05214 | .76278 | 3.7097 | 36 | AL |

**One-Sample Test**

| Test Value = 0 | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 95% Confidence Interval of the Difference | | Mean Difference | Sig. (2-tailed) | df | t | |
| Upper | Lower | | | | | |
| 3.8565 | 3.5527 | 3.8609 | .000 | 35 | 5.348 | AL |

**ANOVA**

| Sig. | F | Mean Square | df | Sum of Squares | |
|---|---|---|---|---|---|
| .271 | 1.210 | 1.816 | ٩ | 15.214 | Between Groups |
| | | .321 | ٢٨٩ | 8.852 | Within Groups |
| | | | ٢٩٨ | 24.066 | Total |

## الملحق رقم (3)

**قائمة المحكمين**

١ -الأستاذ الدكتور عبد الناصر نور، عميد كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط

٢ -الأستاذ الدكتور محمد مطر، عميد الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة الشرق الأوسط

٣ -الدكتورة إنعام زويلف، قسم المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط

ششششش